



البنك الإسلامي العربي
ARAB ISLAMIC BANK

صيرفة إسلامية حديثة



ريادة

مستقبل

تطور

24

سرعة

حداثة

تكنولوجيا

تناغم

2018

التقرير السنوي والبيانات المالية

بسم الله الرحمن الرحيم

"يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين
فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس
أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون"

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية 278-279

قائمة المحتويات



1	التأسيس	48	الحوكمة والهيكلية الإدارية
3	كلمة رئيس مجلس الإدارة	48	■ الهيكل التنظيمي
5	أعضاء مجلس الإدارة	49	■ حوكمة البنك
15	الإدارة التنفيذية	55	■ دور ومسؤوليات مجلس الإدارة
23	تقرير مجلس الإدارة	58	■ لجان مجلس الإدارة
23	■ الصيرفة الإسلامية	65	■ المزايا والمكافآت
25	■ مؤشرات الأداء للبنك	67	■ إجتماع الهيئة العامة
29	■ علامة تجارية جديدة	68	■ إدارة علاقات المساهمين
31	■ الإنتشار	72	■ هيئة الفتوى ومهام المراقب الشرعي
33	■ خدمات ومنتجات جديدة	74	تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
37	■ الجوائز العالمية	77	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
39	■ المسؤولية الاجتماعية	81	البيانات المالية
41	■ الخدمات المصرفية		
43	■ الموارد البشرية والتدريب		

صيرفة إسلامية حديثة

نبذة عن البنك

تأسس البنك الإسلامي العربي كأول شركة مصرفية إسلامية تعمل في فلسطين، في عام 1995 وهو شركة مساهمة عامة، وباشـر نشاطه المصرفي مطلع العام 1996، ويقوم بممارسة الأعمال المصرفية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال المركز الرئيسي بمدينة رام الله وفروعه المنتشرة في فلسطين والبالغة اثنان وعشرون فرعاً ومكتباً و بالإضافة إلى المكتب التمثيلي في الإمارات العربية المتحدة - إمارة دبي، كما ولا يوجد للبنك أي شركات تابعة حتى 31/12/2018م

الرؤية

ترسيخ وتعميق العمل بالنظام المصرفي الإسلامي كخيار أول، والقيام بدور فعال في النهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتحقيق مبدأ التكافل ومراعاة الأهداف الاجتماعية الإسلامية، وتقديم حلول وخدمات مصرفية إسلامية عصرية وذات جودة عالية ومنافسة.

الرسالة

يسعى البنك إلى تلبية الاحتياجات المصرفية المتنوعة للمتعاملين وفق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء والتي تضاهي أو تفوق متطلباتهم وتوقعاتهم بما يضمن تحقيق أفضل العوائد الممكنة للمساهمين والمودعين على أساس يتسم بالثبات والاستقرار، وتقديم خدمات مصرفية إسلامية باستخدام وسائل التكنولوجيا والاتصالات الحديثة استجابة لمتطلبات التطور والإبداع والمنافسة وتنوع رغبات العملاء، واستخدام أحدث التقنيات المتاحة وتطبيق أرقى المعايير المهنية.

الأهداف الاستراتيجية

- الحفاظ على الهوية المصرفية الإسلامية والتأكيد عليها
- تعزيز الشمول المالي
- تعزيز تمويلات الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر
- تعزيز دور البنك في المسؤولية المجتمعية



الدكتور عاطف كمال علاونة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسعدني بإسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة أن نرحب بكم في الاجتماع السنوي الثالث والعشرين للهيئة العامة للبنك الإسلامي العربي، واسمحوا لي أن أقدم لكم ملخصاً لأعمال وإنجازات البنك، وكذلك ملخصاً للبيانات المالية المدققة عن الفترة المنتهية في 31 كانون أول 2018.

أنهى البنك عامه الثالث والعشرين مواصلاً تقدمه ونموه كأكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في الوطن، حيث كان العام 2018 مكملاً لمسيرة البنك في تحقيق أهدافه التي رسمها في خطة العمل الإستراتيجية الطموحة ، والتي انعكست في مضاعفة حجم البنك مع نهاية 2018 مقارنة بفترة ما قبل الاستحواذ من قبل بنك فلسطين، وتمكن البنك من تحقيق اهدافه لهذا العام، وتحسين وتطوير الخدمات المصرفية الإسلامية التي يقدمها والتي انعكست نتائجها بشكل واضح في توسيع قاعدة عملاء البنك و زيادة حصته السوقية من السوق المصرفي الفلسطيني.

لقد إعتمد مجلس الإدارة الجديد سياسة منفتحة في مجال التوسع والانتشار الجغرافي، حيث تم العمل على تجهيز وإفتتاح أربع فروع جديدة خلال عام 2018 هي النصيرات و الرمال و اريحا و بيتونيا، كما افتتح البنك مكتبا تمثيليا في الامارات العربية المتحدة (امارة دبي) ليبلغ عدد فروع البنك العاملة في نهاية العام 23 فرعاً ومكتباً.ويخطط البنك لافتتاح اربعة فروع جديدة خلال العام 2019 وعلى راسها فرع البنك في القدس الشريف الامر الذي سوف يضع البنك في وضع تنافسي مميز في السوق المصرفي الفلسطيني بشكل عام، وفي سوق التمويل الإسلامي بشكل خاص، وارتفع عدد موظفي البنك بسبب اعادة الهيكلة وفتح الفروع والمكاتب الجديدة الى 531 موظفاً بارتفاع نسبته 11% مقارنة بالعام 2017.

وتماشيا مع سياسة الشمول المالي اطلق البنك خلال عام 2018 خدمة “بنكي ع الطريق“ حيث جهز سيارة على شكل بنك متنقل ليصل الى جميع التجمعات السكانية النائية، كما وتمكن البنك من استبدال شعاره السابق الذي يعود الى عام 1995 بشعار عصري جديد يجسد الهوية الاسلامية للبنك

ممثلة بالبراق بالوانه الخمسة دلالة على اركان الاسلام الخمسة وبألوان عصرية وتصميم عصري يشيران الى تماشي البنك مع التطور التكنولوجي و استراتيجية البنك وقيمه واهدافه متمثلة في الشراكة والمسؤولية والإنتشار والسرعة والتوسع والدقة في انجاز المعاملات البنكية الاسلامية.

ومن الناحية المالية فقد شهد البنك نمواً في موجوداته خلال العام 2018 بمقدار 21 مليون دولار لتبلغ ما يقارب 1.062 مليار دولار، كما شهد نمواً في ودائع العملاء بمقدار 57 مليون دولار وبنسبة 7.3% لتصل إلى أكثر من 848 مليون دولار، وحقق نمواً في التمويلات المباشرة بما يقارب 121مليون دولار وبنسبة21% ليصل حجم صافي التمويل إلى 682 مليون دولار تقريبا. وإنعكس النشاط المالي المميز للبنك في تحقيق أرباحاً قبل الضرائب بحوالي 9.8 مليون دولار تقريبا و7.1 مليون بعد الضرائب بنسبة نمو%11 عن العام الماضي حيث شهد العام 2018 نموا جوهرياً في الايرادات التشغيلية الناتجة من اعمال البنك الرئيسية واهمها التمويلات المباشرة والتي نمت بحوالي %21.5 عن العام الماضي ، حيث شكلت ايرادات التمويلات المباشرة ما نسبته %90 من اجمالي ايرادات البنك ، الامر الذي يعطي مؤشراً إيجابياً على جودة الايرادات من حيث ثباتها واستمراريتها، مع العمل على تحسين مصادر الايرادات البنكية الاخرى من الاستثمارات وتطوير المنتجات البنكية الاسلامية والعمولات وغيرها. كما انتهج البنك سياسة تقنيين النفقات والمصاريف بالرغم من السياسة التوسعية في الفروع والمكاتب ، حيث قام بالتخلص من جميع النفقات غير الضرورية الناتجة عن الانشطة التي لا تضيف قيمة للعملاء والتركيز على الأنشطة التي تعتبر ذو قيمة للمنتجات والخدمات النهائية، إضافة الى ان البنك ينتهج سياسة التركيز على التكنولوجيا في المستقبل القريب Digitalization (واهمها الفروع الذكية Virtual Branches والخدمات الالكترونية وغيرها) في تقديم الخدمات حيث سيقوم بالاستغناء عن العديد من الانشطة البنكية التقليدية والتي تؤثر سلباً على ربحية البنك.

لقد ارتفعت النفقات التشغيلية بشكل جوهري خلال الفترة السابقة وذلك بسبب افتتاح الفروع والمكاتب الجديدة والتحسينات على الفروع القائمة وكذلك مبنى الادارة العامة الجديد، والتي سوف تؤتي أكلها خلال الأعوام القادمة بإذن الله تعالى من خلال فتح حسابات جديدة، وجذب الودائع وزيادة التمويلات المباشرة و الايرادات التشغيلية، مما سوف ينعكس في زيادة العائد على حقوق المساهمين والتوزيعات سواء كانت التوزيعات نقدية او توزيعات الاسهم وذلك من أجل خلق توازن ما بين توزيع عائد ملائم للمساهمين من جهة وتقوية وتدعيم ملاءة وكفاية راس المال من جهة أخرى، حيث قرر مجلس ادارة البنك في خطته الاستراتيجية العمل على رفع راس المال المدفوع من 75 مليون الى 100 مليون دولار خلال الاعوام القادمة ليبقى البنك ملتزم بالمتطلبات الرقابية سواء المحلية منها أو التعليمات والمعايير الدولية ذات العلاقة.

والتزاما من البنك بدوره المجتمعي قام البنك بتمويل العديد من الأنشطة والفعاليات الخيرية والإنسانية بلغت قيمتها 490 الف دولار خلال العام المنصرم، حيث شكلت ما نسبته %6.9 من إجمالي صافي ارباح البنك خلال نفس الفترة.

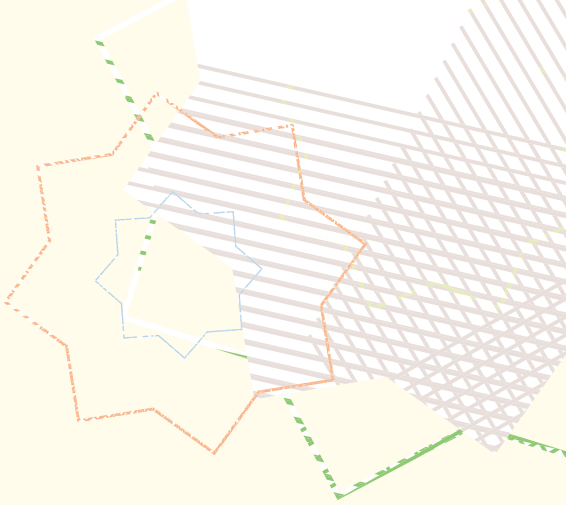
واستكمالاً لمسيرة التطور والتنوع في البنك قامت الهيئة العامة للبنك المنعقدة بتاريخ 27/3/2018 بإعادة هيكلة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك ورفدها بالكوادر الشرعية والاقتصادية الاسلامية بشكل أعمق مما ساعد في تطوير المنتوجات القائمة وإضافة عدد اخر من المنتوجات الإسلامية وذلك بالتنسيق المباشر مع هيئة الفتوى الشرعية المركزية التي تشكلت هذا العام في سلطة النقد الفلسطينية.

واسمحوا لي في الختام نيابة عن مجلس الإدارة والمساهمين أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من السادة سلطة النقد الفلسطينية، وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية ، ومراقب الشركات، ووزارة التجارة والإقتصاد الوطني، وبورصة فلسطين، والدوائر الأمنية، وجميع الوزارات، والمؤسسات والدوائر الرسمية على تعاونهم ودعمهم لمسيرة البنك، كما ونتقدم بالشكر الجزيل لعملائنا الكرام على الثقة الغالية التي منحونا اياها، وأننا نعددهم أن نكون عند حسن ظنهم دائماً، مؤكداً لهم إلتزامنا بتقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية التي تلبي إحتياجاتهم وتسهل حياتهم، ويسرنا في هذه المناسبة أن نتوجه بجزيل الشكر والثناء لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية والمدير العام السيد هاني ناصر والإدارة التنفيذية وكافة الموظفين على جهودهم المباركة والخيرة في تحقيق أهداف البنك.

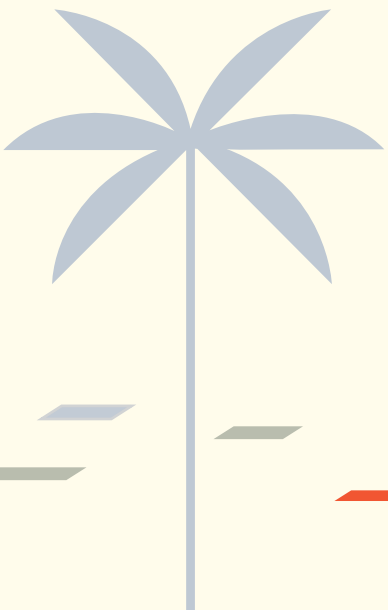
وفقنا الله وإياكم للرفي لمؤسستنا الرائدة نحو المزيد من التقدم والتطور والإزدهار، بما يعزز موقعها على خارطة القطاع المصرفي وبما يخدم وطننا الحبيب وإقتصادنا الوطني وشريعتنا الغراء

أ. د. عاطف علاونة
رئيس مجلس الإدارة





الأسم	العضوية	الشركة
الدكتور عاطف كمال علاونة	رئيس مجلس الإدارة	ممثل عن بنك فلسطين
الدكتور محمد محمود نصر	نائب رئيس مجلس الإدارة	ممثل عن صندوق الاستثمار الفلسطيني
السيد رشدي محمود الغلاييني	عضو مجلس الإدارة	ممثل عن بنك فلسطين
السيد سلمان "محمد طعمه" قميله	عضو مجلس الإدارة	ممثل عن بنك فلسطين
السيد فيصل غازي الشوا	عضو مجلس الإدارة	ممثل عن بنك فلسطين
السيد ماهر جواد فرح	عضو مجلس الإدارة	ممثل عن بنك فلسطين
السيد محمد عوني ابو رمضان	عضو مجلس الإدارة	ممثل عن شركة اسواق للمحافظ الاستثمارية
السيد شادي عدنان الخطيب	عضو مجلس الإدارة	ممثل عن شركة اسواق للمحافظ الاستثمارية
السيد خالد وليد عنبتاوي	عضو مجلس الإدارة	ممثل عن صغار المساهمين
السيد سام سامي بحور	عضو مجلس الإدارة	مستقل
السيد هيثم "محمد سميح" بركات	عضو مجلس الإدارة	مستقل





الدكتور محمد محمود نصر

نائب رئيس مجلس الادارة

ممثل صندوق الاستثمار الفلسطيني
دكتوراه في الاقتصاد (اقتصاد صناعي) - جامعة ولاية أوهايو - 1986
ماجستير اقتصاد - جامعة ولاية أوهايو - 1985
ماجستير إدارة أعمال (تسويق) - جامعة وين ستيت - 1982
بكالوريوس تجارة (محاسبة) - جامعة بيروت العربية - 1969
تاريخ الميلاد: 27/9/1945
تاريخ العضوية للممثل: 2017

خبرات

أستاذ الاقتصاد - جامعة بيرزيت 1994 - الآن
عميد كلية الأعمال والاقتصاد - جامعة بيرزيت 1996-1999 / 2011-2014
استاذ الاقتصاد - جامعة اليرموك - الأردن - 1986 - 1994
رئيس دائرة الاقتصاد - جامعة اليرموك - 1991-1993
المدير العام - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) 2007-2008

عضويات

رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة عمار العقارية
رئيس مجلس أمناء معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
عضو مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني
رئيس مجلس إدارة فندق جراند بارك
عضو مجلس ادارة شركة سند للموارد الإنشائية
رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطيني (2014-2015)
رئيس مجلس إدارة معهد الحوكمة الفلسطيني (2011-2014)
عضو اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال (2008-2012)
عضو لجنة الانتخابات المركزية (2008-2011)



الدكتور/ عاطف علاونة

رئيس مجلس الإدارة

ممثل مجموعة بنك فلسطين

دكتوراه في الاقتصاد، مالية عامة، جامعة ميونخ 1983
ماجستير علوم سياسية، جامعة ميونخ 1979
ماجستير اقتصاد، جامعة ميونخ 1977
بكالوريوس اقتصاد، جامعة ميونخ 1975
تاريخ الميلاد: 3/4/1949

تاريخ العضوية للممثل: 2014

خبرات

2009-2016 ،مستشار خاص لمجلس إدارة بنك فلسطين .
استاذ غير متفرغ في برنامج الماجستير في جامعة القدس.
2005-2009، مدير عام هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.
1994-2004، وكيل وزارة المالية.
1983 - 2003، استاذ الاقتصاد، جامعة النجاح الوطنية.

عضويات

عضو مجلس إدارة شركة جراند بارك 2018
رئيس هيئة المديرين / شركة الشمال الصناعية الدولية 2016 حتى تاريخه
عضو مجلس ادارة شركة سوق فلسطين للاوراق المالية 2014 - 2017
عضو مجلس ادارة الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق ورئيس لجنة الاستثمار 2014 -2017
عضو مجلس ادارة الشركة العقارية التجارية 2015 حتى تاريخه.
عضو مجلس إدارة شركة كهرباء محافظة القدس 2018.
عضو الفريق الوطني للضمان الاجتماعي 2013 - 2016.
عضو مجلس ادارة شركة فلسطين للاستثمار العقاري بريكو ورئيس لجنة التدقيق الداخلي 2009 - 2015
رئيس مجلس ادارة شركة الخدمات المصرفية 1999-2001
عضو مجالس ادارات هيئة تشجيع الاستثمار وهيئة المدن الصناعية وصندوق البلديات منذ تأسيسها حتى 2004
عضو مجلس امناء الكلية الابراهيمية وجمعية الدراسات العربية 1990 - 2001
عضو مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية 1996 - 2005.
رئيس لجنة ترخيص مدققي الحسابات القانونيين 1997 - 2005.
عضو اللجنة الوطنية للحوكمة ورئيس الفريق الفني 2007.
عضو اللجنة الوطنية لغسل الأموال 2007.
مؤلف لعشرات المقالات والكتب العلمية ومشارك في عشرات المؤتمرات الاقتصادية الاقليمية والدولية



السيد/ رشدي محمود الغلاييني

عضو مجلس إدارة
ممثل مجموعة بنك فلسطين
بكالوريوس إقتصاد وعلم كمبيوتر – الجامعة الامريكية في القاهرة
تاريخ الميلاد: 1962/05/26
تاريخ العضوية للممثل: 2017

خبرات

مدير عام بنك فلسطين.
إدارة المخاطر ، الحوكمة الرشيدة، التسهيلات الإئتمانية والعمليات البنكية.

عضويات

عضو مجلس إدارة بنك الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية.
عضو مجلس إدارة المعهد المصرفي الفلسطيني.
عضو مجلس إدارة الشركة الفلسطينية لنقل الأموال والمقتنيات الثمينة (أمان).



السيد/ ماهر جواد فرح

عضو مجلس إدارة
ممثل مجموعة بنك فلسطين
بكالوريوس هندسة مدنية - جامعة القاهرة - مصر 1966
تاريخ الميلاد: 1945/03/ 21
تاريخ العضوية للممثل: 2017

خبرات

1967- 1970- مهندس في شركة فيا سفلت الفرنسية
1971-1975 مهندس في شركة إتحاد المقاولين- الكويت
1975-1977 مدير عام وشريك في شركة مشاريع الخليج – أبو ظبي
1982-1997 مدير عام مجموعة المقاولين الدولية – الكويت
1997-2007 رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية للمقاولات - غزة

عضويات

عضو مجلس إدارة شركة أبراج للاستثمار العقاري- فلسطين



السيد / فيصل غازي الشوا

عضو مجلس إدارة
ممثل مجموعة بنك فلسطين
بكالوريوس هندسة مدنية - جامعة ممفس ستايت - الولايات المتحدة الأمريكية
1992
ماجستير إدارة أعمال - جامعة نورث فيرجينيا ستايت- الولايات المتحدة الأمريكية 2009
تاريخ الميلاد: 1968/02/ 04
تاريخ العضوية للممثل: 2017

خبرات

مدير عام شركة الشوا للتجارة العامة والمقاولات - فلسطين

عضويات

رئيس مجلس إدارة شركة الشوا للتجارة العامة والمقاولات – فلسطين
نائب رئيس مجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني بال تريد - فلسطين
رئيس مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط لصناعة الأدوية - فلسطين
نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأمل للإسفلت - فلسطين
عضو مجلس إدارة الشركة الفلسطينية للكهرباء – فلسطين
عضو مجلس إدارة شركة أوريدو - فلسطين
2005-2009 عضو مجلس إدارة (أمين سر) جمعية رجال الأعمال - فلسطين
2006-2007 عضو هيئة تأسيس مجلس الشاحنين الفلسطينيين - فلسطين
عضو رابطة المهندسين (TBP) الولايات المتحدة الأمريكية
عضو اتحاد المقاولين - فلسطين
عضو نقابة المهندسين - فلسطين
عضو جمعية رجال الأعمال الفلسطينية



السيد /شادي عدنان الخطيب

عضو مجلس إدارة
ممثل شركة أسواق الإستثمارية
ماجستير في التمويل والاستثمار من جامعة غرب سيدني في استراليا
تاريخ الميلاد: 1976/08/7
تاريخ العضوية للممثل: 2017

خبرات

مدير محفظة في صندوق الإستثمار الفلسطيني 2007
قائم بأعمال المدير التنفيذي لشركة أسواق الاستثمارية

عضويات

عضو مجلس إدارة : شركة كهرباء القدس
عضو مجلس إدارة : البنك الاسلامي العربي
عضو مجلس إدارة : شركة أوريدو
عضو مجلس إدارة : الشركة الوطنية لصناعة الالمنيوم والبروفيلات (نابكو).
عضو مجلس إدارة: شركة المجمع العربي الطبي التخصصي



السيد/ خالد وليد عنبتاوي

عضو مجلس إدارة
ممثل عن صفار المساهمين
بكالوريوس إقتصاد، جامعة باكنجهام - بريطانيا 1993
تاريخ الميلاد: 1974/11/07
تاريخ العضوية: 2017

خبرات

رجل اعمال 1994



السيد/ هيثم " محمد سميح" بركات

عضو مجلس إدارة
مستقل
مهندس كهرباء - بورتلاندستيت - 1984
تاريخ الميلاد: 1960/05/01
تاريخ العضوية: 2017

خبرات

شريك ومدير عام - كيبك كلويت - 2009 حتى الآن
شريك ومدير عام - المجموعة القطرية الدوحة 1998 - 2008
شريك ومدير عام - شركة فدان 1991 - 1997 عمان
نائب مدير عام - شركة فدان 1984 - 1990 الكويت

عضويات

عضو مجلس إدارة شركة الكابلات المتحدة - الأردن
عضو مجلس إدارة شركة الطاقة النظيفة - الأردن
عضو مجلس إدارة بنك الأردن 2 سنة



السيد/ سام سامي بحور

عضو مجلس إدارة
مستقل
بكالوريوس العلوم التطبيقية، تكنولوجيا الكمبيوتر، جامعة ولاية
يوغنستاون.
ماجستير، إدارة الأعمال التنفيذية، جامعة نورث ويسترن وجامعة تل أبيب
تاريخ الميلاد: 1964/10/18
تاريخ العضوية: 2017
ممثل للعديد من الشركات منذ 2003

خبرات

المدير العام، شركة إيم لتقنيات المعلومات م.خ.م
المؤسس المشارك ورئيس مجلس الإدارة، منظمة أمريكيون من أجل
اقتصاد فلسطيني نابض.

عضويات

عضو مجلس إدارة، منظمات المجتمع المفتوح
عضو مجلس إدارة، "جست فيجن"
عضو مجلس إدارة ومستشار سياسات، شبكة السياسات الفلسطينية
عضو هيئة عامة (تعيين رئاسي) سابق، صندوق الاستثمار الفلسطيني
عضو مجلس أمناء (سابق)، جامعة بيرزيت



السيد/ محمد عوني أبو رمضان

عضو مجلس إدارة
ممثل شركة أسواق للمحافظ الإستثمارية
بكالوريوس إدارة أعمال ، جامعة سيراكيوز، الولايات المتحدة الأمريكية
تاريخ الميلاد: 24/7/1953
تاريخ العضوية للممثل: 2017

خبرات

رئيس مجلس الإدارة، شركة أوريدو، 2016 حتى الآن
وزير التخطيط، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2012-2014

عضويات

عضو مجلس إدارة صندوق الإستثمار الفلسطيني
عضو مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطيني 2018 حتى الآن



السيد/ سلمان محمد طعمة قملية

عضو مجلس إدارة

ممثل مجموعة بنك فلسطين
بكالوريوس محاسبة، جامعة عين شمس، القاهرة
تاريخ الميلاد: 1958/07/8
تاريخ العضوية للممثل: 2017

خبرات

36 سنة خبرة مصرفية في بنك فلسطين

عضويات

عضو مجلس إدارة في بنك فلسطين





السيد معاوية فهد القواسمي	نائب المدير العام لفروع الضفة الغربية
تاريخ الميلاد:	1971/10/16
تاريخ التعيين:	2018/1/16
الشهادات العلمية:	ماجستير إدارة أعمال-جامعة بيرزيت-2005- بكالوريوس -محاسبة/إدارة الأعمال -الجامعة الأردنية 1993
الخبرات العملية السابقة:	2005-2018 بنك فلسطين 2005 - الآن، محاضر غير متفرغ، جامعة الخليل، كلية التمويل والادارة. 2004-2005 نائب مدير عام العلاقات الدولية وزارة المالية. 1998-2004 مساعد مدير عام الجمارك وضريبة القيمة المضافة، وزارة المالية. 1994 مدير منتج شركة المسروجي للتجارة. 1993-1994 مدقق حسابات الدجاني ومشاركوه ،وينميري

السيد أمجد غازي الجعبري	المدير التنفيذي لدوائر تكنولوجيا المعلومات
تاريخ الميلاد:	1967/8/18
تاريخ التعيين:	1997/10/11
الشهادات العلمية:	ماجستير إدارة دولية - جامعة جلاسكو - سكوتلاندا / بريطانيا بكالوريوس ادارة اعمال / جامعة عباس فرحات - الجزائر
الخبرات العملية السابقة:	بنك الاردن 1993 - 1994 جامعة الخليل 1995 - 1997

السيد فايز أحمد شعبان	مدير الشؤون الإدارية
تاريخ الميلاد:	1963/8/2
تاريخ التعيين:	1999/11/2
الشهادات العلمية:	دبلوم إدارة أعمال

السيد هاني صلاح ناصر	المدير العام
تاريخ الميلاد:	1967/02/12
تاريخ التعيين:	2018/1/16
الشهادات العلمية:	ماجستير وبكالوريوس إدارة عامة وقانون ، جامعة ماري كوري- بولندا 1993
الخبرات العملية السابقة:	بنك فلسطين منذ عام 1994 حتى عام 2018

السيد احسان كمال شعشاعة	نائب المدير العام لفروع قطاع غزة
تاريخ الميلاد:	1963/09/05
تاريخ التعيين:	2018/1/16
الشهادات العلمية:	بكالوريوس إدارة أعمال - جامعة ولاية تكساس- سان ماركوس الولايات المتحدة الامريكية 1988
الخبرات العملية السابقة:	بنك فلسطين منذ عام 1991 حتى العام 2018 شركة الشارقة للتأمين- الإمارات العربية المتحدة 1989-1990

السيد غسان "محمد هاشم" جبر	نائب المدير العام للعمليات
تاريخ الميلاد:	1964/5/25
تاريخ التعيين:	2015/11/8
الشهادات العلمية:	بكالوريوس إدارة أعمال - جامعة بيرزيت.
الخبرات العملية السابقة:	بنك القاهرة عمان، 1990-1994 البنك العربي، 1994 - 2015 ، مدير وحدة العمليات المركزية



الحوكمة والهيكلية الإدارية الإدارة التنفيذية



السيد مروان محمد بدوي	مدير دائرة مبيعات وتسويق شركات ومشاريع
تاريخ الميلاد:	1966/8/28
تاريخ التعيين:	2008/5/4
الشهادات العلمية:	ماجستير علوم مالية ومصرفية
الخبرات العملية السابقة:	بنك الرفاه 2006-2008. البنك التجاري الفلسطيني 1996-2006. بنك القاهرة عمان 1994-1996.



السيد عمار يونس خضير	مدير دائرة أنظمة الأعمال المصرفية
تاريخ الميلاد:	1970/8/22
تاريخ التعيين:	2008/8/24
الشهادات العلمية:	ماجستير علم الحاسوب، جامعة بيرزيت دبلوم عالي برمجة الحاسوب، معهد Brilliants بنغلور الهند
الخبرات العملية السابقة:	بنك فلسطين الدولي 1996 – 2008. بنك القاهرة عمان 1994 – 1996.



السيد نادر ضار بركات	مسؤول وحدة مكافحة غسل الأموال
تاريخ الميلاد:	1979/7/29
تاريخ التعيين:	2009/7/1
الشهادات العلمية:	ماجستير محاسبة 2006
الخبرات العملية السابقة:	البنك الاسلامي الفلسطيني 2007-2009 محاضر في جامعة القدس المفتوحة 2008-2013



السيد مصطفى شريف أبو خيزران	مدير دائرة الشبكات والأنظمة
تاريخ الميلاد:	1970/4/26
تاريخ التعيين:	2001/2/3
الشهادات العلمية:	ماجستير هندسة الحاسوب، جامعة بيرزيت بكالوريوس هندسة إلكترونية
الخبرات العملية السابقة:	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1995 – 2001. شركة سامكو 1993 – 1995.



السيدة أديبة عبد الله عفانة	مدير دائرة الشؤون القانونية
تاريخ الميلاد:	1974/9/3
تاريخ التعيين:	2001/2/19
الشهادات العلمية:	بكالوريوس قانون، الجامعة الأردنية 1996
الخبرات العملية السابقة:	محامية مزاولة، مكتب المحامي عادل أبو دياب 1998 – 2001. محامية متدربة، مكتب المحامي حسين الشيوخ 1996 – 1998.



السيد أحمد محمد سرطاوي	مدير دائرة التخطيط والدراسات
تاريخ الميلاد:	1980/10/18
تاريخ التعيين:	2006/1/21
الشهادات العلمية:	ماجستير إدارة وتسويق، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بكالوريوس تسويق، جامعة النجاح شهادة المصرفي الاسلامي المعتمد CIP دبلوم إدارة المبيعات والتسويق، كامبريدج
الخبرات العملية:	محاضر في جامعة القدس المفتوحة 2012-2013



الحوكمة والهيكلية الإدارية الإدارة التنفيذية

السيد سائد مقداد مقدادي	مدير دائرة إدارة المخاطر
تاريخ الميلاد:	1973/4/29
تاريخ التعيين:	2010/5/22
الشهادات العلمية:	بكالوريوس إدارة أعمال، جامعة شرق البحر الأبيض المتوسط، قبرص
الخبرات العملية السابقة:	بنك الرفاه 2006 – 2010. البنك الأهلي الأردني 2003 – 2006. بنك جرندلز 2000 – 2003. بنك القاهرة عمان 1996 – 2000.



السيد إبراهيم اسماعيل أبو عبدو	مدير دائرة الرقابة والتدقيق الداخلي
تاريخ الميلاد:	1968/5/1
تاريخ التعيين:	2009/7/22
الشهادات العلمية:	ماجستير إدارة أعمال دبلوم عالي في إدارة البنوك بكالوريوس محاسبة
الخبرات العملية السابقة:	البنك العقاري المصري 1998 – 2009. البنك الأردني الكويتي 1995 – 1998. بنك الأردن 1994 – 1995.



السيد حسان عصام صبري	مدير دائرة الائتمان
تاريخ الميلاد:	1966/10/17
تاريخ التعيين:	2009/10/11
الشهادات العلمية:	ماجستير علوم إدارية ومحاسبة، جامعة النجاح الوطنية 1999 بكالوريوس علوم مالية ومصرفية، جامعة اليرموك 1989
الخبرات العملية السابقة:	البنك العربي، الإمارات العربية المتحدة 2005 - 2008. البنك العربي، فلسطين 1994 - 2005. البنك العربي الوطني، الرياض 1989 - 1994.



السيد حاتم فوزي صبح	مدير دائرة مراقبة التمويل
تاريخ الميلاد:	1970/12/28
تاريخ التعيين:	2009/12/20
الشهادات العلمية:	ماجستير علوم إدارية وتسويق، الجامعة الأردنية بكالوريوس علوم مالية ومصرفية، جامعة اليرموك
الخبرات العملية السابقة:	بنك الأردن 2005 - 2009. جامعة النجاح الوطنية 2003 - 2005. بنك الأردن 1998 - 2003. بنك القاهرة عمان 1993 - 1998.



السيد راتب عبدالله عطيان	مدير دائرة الموارد البشرية والتدريب
تاريخ الميلاد:	1969/11/15
تاريخ التعيين:	2010/5/12
الشهادات العلمية:	ماجستير إدارة أعمال / جامعة بيرزيت - 2005 بكالوريوس علم الحاسوب / جامعة النجاح الوطنية - 1996
الخبرات العملية السابقة:	بنك القاهرة عمان 1996 – 2010. جامعة القدس المفتوحة / محاضر غير متفرغ 2007 – 2016.



السيد عماد محمود عيسى	مدير دائرة متابعة التمويل والتحويل
تاريخ الميلاد:	1972/1/10
تاريخ التعيين:	2010/11/1
الشهادات العلمية:	ماجستير ادارة اعمال MBA – جامعة بيرزيت
الخبرات العملية السابقة:	بنك الأردن 2008 – 2010. بنك القدس 2005 - 2008. بنك القاهرة عمان 1998 - 2005.



السيد عبدالله صالح حمد	مدير دائرة العقار والولائم
تاريخ الميلاد:	1964/9/3
تاريخ التعيين:	2011/1/2
الشهادات العلمية:	ماجستير هندسة مدنية بكالوريوس هندسة مدنية
الخبرات العملية السابقة:	مهندس مشاريع في مكاتب استشارية هندسية، الصخرة المشرفة، اتحاد المهندسين الاستشاري -عمان حتى 1994 مدير إدارة الأبنية، الاتصالات الفلسطينية 1997 – 2010. مدير مشاريع في شركات مقاولات، الدار الفلسطينية، شركة المقاولون 1996-1994.





السيد: احمد عبدالكريم احمد عياد	قائم بأعمال مدير دائرة التنظيم واجراءات العمل
تاريخ الميلاد:	1978/10/05
تاريخ التعيين:	2005/02/01
الشهادات العلمية:	دبلوم برمجة وتحليل نظم، جامعة البلقاء التطبيقية 1997 بكالوريوس أنظمة معلومات حاسوبية، القدس المفتوحة 2004
الخبرات العملية السابقة:	بنك الأردن، 1998 - 2004



السيد: سليمان سالم اعرار	مدير دائرة الخزينة وأسواق المال
تاريخ الميلاد:	1973/06/18
تاريخ التعيين:	2018/03/01
الشهادات العلمية:	بكالوريوس إدارة الاعمال، الجامعة الاردنية 1995
الخبرات العملية السابقة:	مساعد رئيس دائرة العملات – بنك فلسطين 2016-2018 مساعد مدير دائرة الخزينة –البنك التجاري الفلسطيني 2009-2016



السيد ابراهيم سليمان وعري	مدير دائرة مبيعات وتسويق الافراد
تاريخ الميلاد:	1988/01/06
تاريخ التعيين:	2018/05/30
الشهادات العلمية:	بكالوريوس ادارة اعمال –جامعة بيرزيت
الخبرات العملية السابقة:	مدير وحدة البيع المباشر، بنك القدس. 2016-2018 مساعد مراقب فرع الرام، بنك فلسطين 2016 رئيس قسم البيع المباشر، بنك فلسطين من تاريخ 2013 الى 2016



السيدة ليندا محمود الشيخ يوسف	مسؤول قسم المساهمين
تاريخ الميلاد:	1972/12/1
تاريخ التعيين:	2001/2/27
الشهادات العلمية:	دبلوم إدارة أعمال
الخبرات العملية السابقة:	مكتب رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1995 – 2001.



السيد نظام علي الزامل	مدير فروع الضفة الغربية
تاريخ الميلاد:	1967/8/20
تاريخ التعيين:	2011/7/19
الشهادات العلمية:	بكالوريوس ادارة أعمال
الخبرات العملية السابقة:	خبرة مصرفية 21 عام



السيد ميسرة حاتم سلامة	مدير الدائرة المالية
تاريخ الميلاد:	1981/1/15
تاريخ التعيين:	2013/3/10
الشهادات العلمية:	ماجستير إدارة أعمال MBA بكالوريوس محاسبة ومالية محاسب قانوني أمريكي معتمد CPA محاسب إداري معتمد CMA محاسب مهني عربي ACPA محاسب قانوني فلسطيني PCPA
الخبرات العملية السابقة:	شركة برايس ووتر هاوس كوبرز 2004 – 2013، مدير تدقيق رئيسي. شركة إرنست ويونغ لتدقيق الحسابات 2003 – 2004 مدقق حسابات. بنك القاهرة عمان 2002 – 2003.



السيد وسيم احمد حج أسعد	مدير دائرة العمليات المصرفية
تاريخ الميلاد:	1981/05/11
تاريخ التعيين:	2017/8/20
الشهادات العلمية:	بكالوريوس الرياضيات التطبيقية في الاقتصاد – جامعة بيرزيت - 2004
الخبرات العملية السابقة:	مسؤول العمليات الأجنبية في البنك الوطني 2012-2017 رئيس قسم العمليات البنك الأهلي الاردني 2010-2012 رئيس قسم الشؤون الإدارية شركة القدس للإستثمار العقاري 2010-2008 رئيس امناء الصناديق بنك فلسطين الدولي 2005-2008 موظف قسم ودائع البنك العربي 2004-2005



الصيرفة الإسلامية

التعريف:

هي مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، وتنطلق البنوك الإسلامية في عملياتها الاستثمارية ملتزمة بمنع التعامل بالفائدة وكل أشكالها أخذًا أو عطاءً، كما أنها تتعامل على أساس الملكية المزدوجة الخاصة والعامة.

ويتلخص مجال عملها في الاستثمار المباشر (المتاجرة)، والاستثمار غير المباشر وذلك بواسطة صيغ التمويل الإسلامي مثل عقود المضاربات والمشاركات والمرابحة والسلم والاستصناع والإجارة.

وتقدم البنوك الإسلامية جميع الخدمات المصرفية الأخرى التي تقدمها البنوك التجارية من اعتمادات وكفالات ولا يوجد أي فرق بهذا الخصوص.

ويسجل للعمل المصرفي الإسلامي أنه أدخل إلى السوق آليات جديدة لها صفات مختلفة عن العمل المصرفي التقليدي في تعبئة المدخرات وجذب الاستثمارات.

النشأة:

بدأت صناعة الصيرفة الإسلامية منذ ما يقارب ستة عقود ولكنها انتقلت سريعاً من مرحلة التجربة والاختبار إلى مرحلة التوسع والانتشار نتيجة زيادة الوعي لدى العملاء والمستثمرين عن المصارف الاسلامية وإدراك أهميتها، كونها من أهم أركان النظام المصرفي العالمي، حيث يتوقع ان تصل موجودات البنوك الإسلامية بنهاية العام 2020 إلى 4 تريليون دولار وذلك من خلال أكثر من 400 مؤسسة مصرفية منتشرة في 75 بلداً في العالم.

ساهمت الأزمة المالية العالمية في تسليط الأضواء على الصيرفة الإسلامية التي كانت أقل المتأثرين بالأزمة عام 2008/ 2009، حيث ثبت أن النظام الإسلامي رغم كل التحديات كان الأفضل انضباطاً في إدارة الأصول المالية وتمويل العمليات الحقيقية وليس العمليات الورقية التي تقوم على الروافع المالية، وبالتالي فقد أصبح النظام المصرفي الإسلامي ظاهرة عالمية لفتت انتباه المستثمرين والمودعين بعيداً عن الدوافع العقائدية.

نشأة الصيرفة الإسلامية في فلسطين:

بدأت الصيرفة الإسلامية في فلسطين بتأسيس البنك الإسلامي العربي في العام 1995. بلغت حصة البنوك الإسلامية من السوق المصرفي الفلسطيني في العام 2018 ما يقارب 14.4%، وتشير الدراسات إلى أن البنوك الإسلامية من الممكن ان تستحوذ على 25% من إجمالي القطاع المصرفي وهو ما يعني وجود فرصة كبيرة أمام الصناعة المصرفية الإسلامية في فلسطين لتعظيم حصتها السوقية، وهذا يشكل حافزاً للبنك الإسلامي العربي لوضع أهداف إستراتيجية ترمي إلى مضاعفة حجم البنك في كل من ودائع العملاء والتمويلات المباشرة وتعظيم أرباحه وبالتالي تعظيم عوائد المستثمرين مع إنتهاء خطة العمل الاستراتيجية 2020.

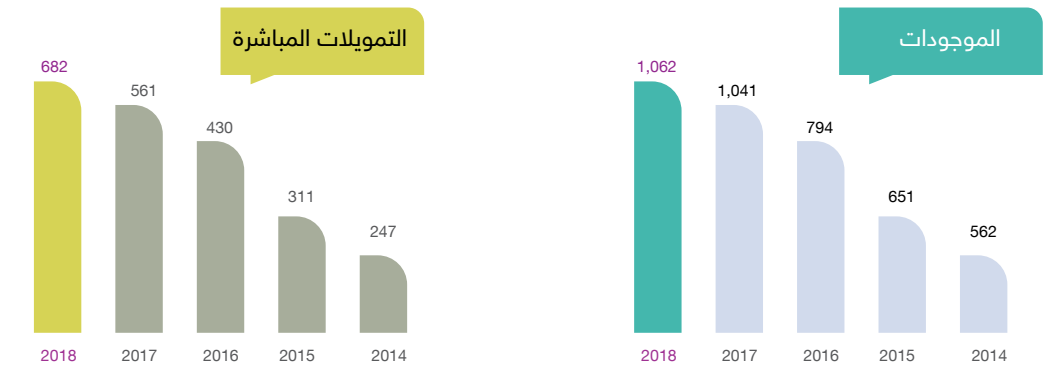
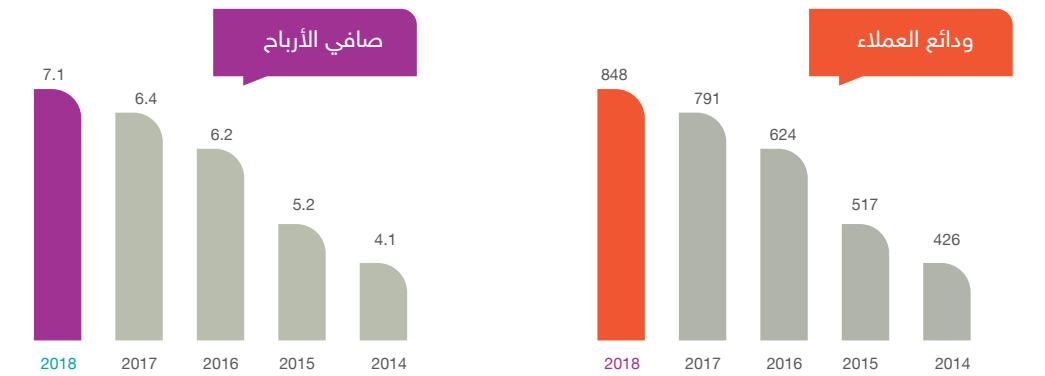
أداء البنك

تطور الأداء المالي للبنك خلال العام 2018

واصل البنك تحقيق نتائج نمو مميزة واستمر في الاستحواذ على حصص سوقية جديدة، إلا أن هذا العام يعتبر نقطة تحول جديدة للبنك، إذ ارتفعت موجودات البنك على أساس 5 سنوات بنسبة 125% لتصل إجمالي موجوداته إلى مليار وإثنان وستون مليون دولار كما في نهاية العام 2018، ويظهر جلياً النمو والتسارع في إنجازات البنك في كافة المؤشرات، حيث حقق البنك خلال العام 2018 أعلى نمو في جانب التمويلات على مستوى القطاع المصرفي، إذ نمت تمويلات البنك حوالي 121 مليون دولار بنسبة 21.5% قبلت بذلك تمويلات البنك 682 مليون دولار. كما واصل النمو في جانب الموجودات فحقق 21 مليون دولار نمو بنسبة 2% ليصبح إجمالي موجودات البنك 1.062 مليار دولار. وفي جانب الودائع حقق البنك نمو حوالي 58 مليون دولار بنسبة 7.3% ليصبح إجمالي ودائع البنك 848 مليون دولار. كما بلغت أرباح البنك بنهاية العام 2018 حوالي 9.8 مليون دولار قبل الضريبة وصافي أرباح بقيمة 7.1 مليون دولار بعد الضريبة، حيث نمت صافي أرباح البنك حوالي 700 ألف دولار.

وإنعكس ذلك على الحصة السوقية للبنك حيث بلغت الحصة السوقية في جانب الموجودات 6.6% محافظاً على حصته السوقية كما كانت في العام السابق، بينما نمت الحصة السوقية للبنك في جانب التمويلات لتصبح 8.1%، كما ونمت الحصة السوقية للبنك في جانب الودائع لتصل إلى 6.9%.

نما حجم البنك خلال آخر 5 سنوات بشكل ملحوظ بكافة بنوده الرئيسية، إذ ارتفعت موجوداته بما يقارب 587 مليون دولار وبنسبة نمو (125%)، وارتفعت التمويلات المباشرة لديه بما يقارب 490 مليون دولار وبنسبة نمو (257%)، وودائع العملاء بما يقارب 476 مليون دولار وبنسبة نمو (128%)، كما حقق البنك أرباحاً صافية بقيمة 7.1 مليون دولار خلال العام 2018.



المبالغ بالمليون دولار أمريكي.

مؤشرات الأداء للبنك الإسلامي العربي:

نجم عن تطور أداء البنك المميز تحسن واضح في كافة مؤشرات البنك المالية كما يظهر في الجدول أدناه.

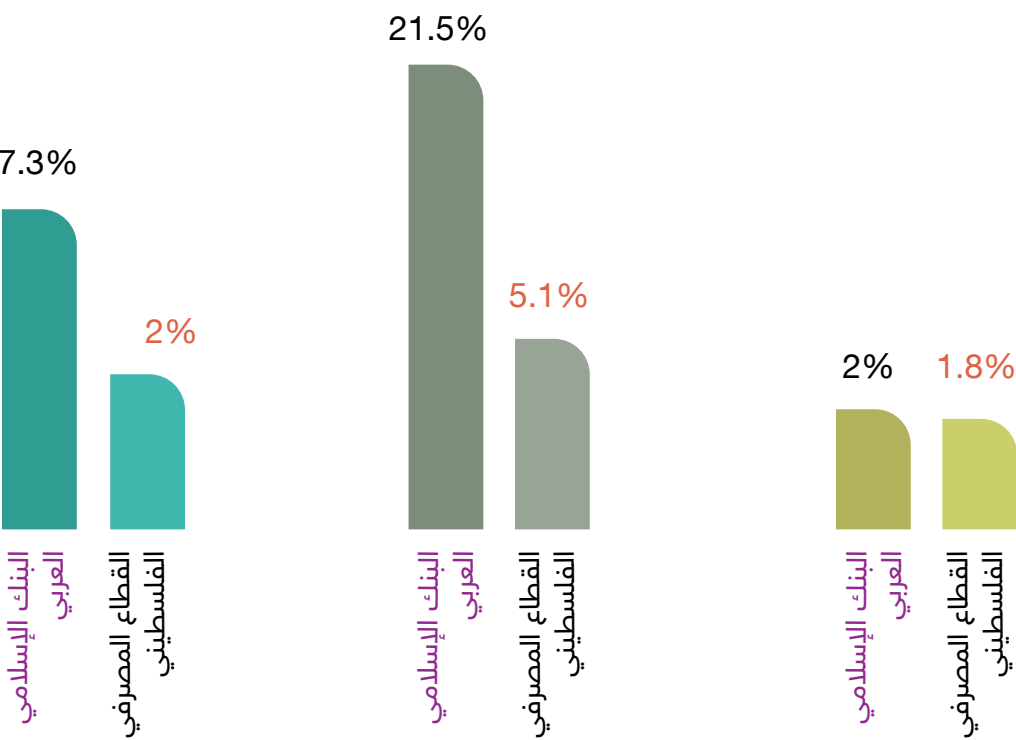
مؤشرات هيكل رأس المال	2017	2018
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة / الموجودات	89.72%	89.70%
التمويلات المباشرة / حقوق الملكية	524.25%	623.03%
الأرباح (الخسائر) المدورة / حقوق الملكية	3.07%	5.74%
مؤشرات السيولة		
ودائع العملاء / الموجودات	75.97%	79.82%
التمويلات المباشرة / الموجودات	53.88%	64.16%
التمويلات المباشرة / ودائع العملاء	70.92%	80%
مؤشرات الربحية		
إيرادات التمويل والاستثمار / إجمالي الإيرادات	86.95%	94.31%
العائد على الموجودات	0.62%	0.67%
العائد على حقوق الملكية	5.98%	6.49%
مؤشرات الحجم		
معدل الموجودات لكل فرع	69,406,913	62,488,402
معدل ودائع العملاء لكل فرع	52,727,106	49,877,027
معدل التمويلات المباشرة لكل فرع	37,394,887	40,092,000

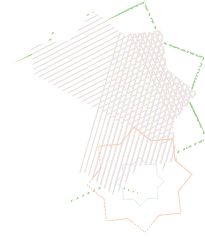
المركز التنافسي:

يسعى البنك لتعظيم حصته السوقية والوصول إلى أفضل نتائج لمؤشرات الأداء، بالرغم مما يشهده الواقع الفلسطيني على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من تحديات، إلا أن البنك الإسلامي العربي حقق أفضل النتائج التنافسية حيث حقق البنك نمواً ملموساً في كافة الجوانب المالية عند المقارنة مع أداء القطاع المصرفي، ويتضح هذا من خلال البيانات التي توضح نمواً في الحصة السوقية للبنك من تمويلات وودائع العملاء والأرباح في القطاع المصرفي الفلسطيني. حافظ البنك على حصته السوقية في جانب الموجودات بحوالي 6.6% في نهاية العام 2018، وفي جانب الودائع فقد إرتفعت الحصة السوقية للبنك من 6.6% في نهاية العام 2017 لتصل إلى 6.9% كما في نهاية العام 2018. وأما في جانب التمويلات فقد قفزت الحصة السوقية للبنك من 7% كما هي في نهاية العام 2017 لتصل إلى 8.1% في نهاية العام 2018، وعند مقارنة أداء البنك مع أداء القطاع المصرفي فإنه يلاحظ قدرة البنك في النمو بشكل مميز في جانب الودائع والتمويلات، الأمر الذي يظهر تميز أداء البنك من جهة وفرصته للنمو والتطور من جهة أخرى والجدول التالي يوضح ذلك:

البند/ نسبة النمو	الموجودات	التمويلات المباشرة	ودائع العملاء
القطاع المصرفي الفلسطيني	1.8%	5.1%	2%
البنك الإسلامي العربي	2%	21.5%	7.3%

الموجودات التمويلات المباشرة ودائع العملاء





منذ ثلاثة وعشرون عاماً، وجيلاً بعد جيل، يداً بيد صنعنا النجاح، بعزيمة و إصرار مستمرين بالعطاء، نعمل دائماً على مواكبة كل ما هو جديد و بما يتلاءم مع أسلوب الحياة و التطور التكنولوجي على مختلف مناحي الحياة و تماشياً مع توجهات مجلس إدارة البنك نحو مستقبل أفضل للصيرفة الإسلامية.

وجاء إستحداث الشعار ليعبر عن توجهات وأهداف البنك فالعلامة التجارية الجديدة هي مفهوم جديد لخدمات وبرامج الصيرفة الحديثة.

الشكل العام للشعار

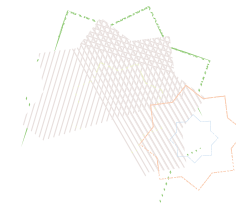
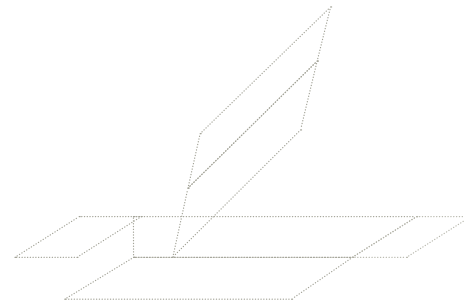
السرعة، التكنولوجيا، القوة، الحكمة في صورة ترمز لأصل عريق من أصول الشريعة الإسلامية متمثلة في الشعار الجديد "البراق" إيماناً منا بضرورة ترسيخ فكرة الصيرفة الإسلامية.

ما هو البراق ؟

البراق: هو اسمُ الدابة التي ركبها رسول الله " صلى الله عليه وسلم " ليلة أُسْرِى به إلى المسجد الأقصى، وقد اشتُقَّ اسم البراق من البرق لسرعته، وقيل سُمِّيَ بذلك لشدة صفائه ووضوح ألوانه وتلألئها.

الألوان:

مزجنا 5 ألوان دلالة على التنوع والشمولية ، اللون الأخضر الزاهي و يعبر عن الشباب و الحيوية ، اللون الأصفر و يعبر عن الشغف و الحداثة، اللون الرمادي يرمز إلى الاعتدال و الاستقرار، اللون البنفسجي يوحي بالحكمة و القوة وأما اللون البرتقالي فإنه يعكس السعي الدائم نحو الإبداع.





شبكة الفروع والصرافات

عمل البنك على توسيع شبكة فروعه وصرافاته خلال العام 2018، حيث تم تجهيز وافتتاح فروع جديدة وهي (فرع النصيرات، فرع الرمال، فرع بيتونيا ومكتب أريحا) كما تم تجهيز مكتب تمثيلي في الإمارات العربية المتحدة (إمارة دبي) ووصلت بذلك عدد الفروع والمكاتب إلى 23 فرع ومكتب بالإضافة إلى 55 صراف آلي منتشرة في كافة محافظات الوطن.

- **جنين**
 - فرع جنين
 - مكتب الجامعة العربية الامريكية
 - **طولكرم**
 - فرع طولكرم
 - فرع عتيل
 - **قلقيلية**
 - فرع قلقيلية
 - **نابلس**
 - فرع نابلس - شارع سفيان
 - فرع نابلس - شارع فيصل
- **رام الله والبيرة**
 - فرع البيرة
 - فرع رام الله
 - فرع بيتونيا
 - مكتب بيرزيت
- **العيزرية**
 - فرع العيزرية
 - **أريحا**
 - مكتب أريحا
 - **بيت لحم**
 - فرع بيت لحم
 - مكتب بيت لحم - المنطقة الصناعية
- **الخليل**
 - فرع الخليل
 - فرع الحرس
 - فرع يطا
- **غزة**
 - فرع غزة
 - فرع خانيونس
 - فرع النصيرات
 - فرع الرمال

23 فرعاً ومكتباً

المكتب التمثيلي في الإمارات
العربية المتحدة - إمارة دبي



إيماننا من البنك بأهمية الوصول لكافة شرائح المجتمع ، وأن الوصول للعملاء في كافة المناطق يحتاج إلى أفكار خلاقة وجديدة فقد بادر البنك بتجهيز الفرع المتنقل "بنكي ع الطريق" وهو عبارة عن مركبة مجهزة بالأدوات اللازمة لتقديم الخدمات البنكية في المناطق النائية والريف الفلسطيني والأماكن التي لا يوجد فيها فروع أو خدمات بنكية ويمكن تقديم الخدمات البنكية لكافة الأفراد بمختلف فئات المجتمع.



خدمات الكترونية متطورة

يؤمن البنك بضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية والأدوات المستخدمة وذلك لأن مستقبل الشركات مرهون بمدى تطورها وتحولها للتكنولوجيا الرقمية والصيرفة الإلكترونية، وعليه فقد سارع البنك لتطوير وإطلاق العديد من المنتجات خلال هذا العام وكان أهمها ما يلي:

الإنترنت والموبايل بانك:

تم تطوير خدمات الإنترنت والموبايل البنكي وإطلاق النسخة الجديدة منهما بحيث يمكن للعملاء إجراء العديد من العمليات وطلب الخدمات دون الحاجة إلى زيارة الفرع ومن أهم هذه الخدمات:

- الاستعلام عن أرصدة الحسابات وأرصدة البطاقات
- كشف حساب للحركات التي تمت على الحساب وعلى البطاقات
- طلب فتح حساب فرعي وطلب دفتر شيكات
- دفع الفواتير و خدمة التحويل الفوري والدفع لصديق
- الاطلاع على أسعار العملات



مركز الإتصال – Call center

تم العمل على تطوير مركز الاتصال الأحدث في فلسطين ليكون المنصة الأولى لتقديم خدمات بنكية متكاملة خاصة بالتواصل مع العملاء على مدار الساعة من خلال قنوات تواصل متعددة سواء كانت من خلال الهاتف، الرسائل القصيرة، البريد الإلكتروني، الموقع الإلكتروني، الفيسبوك والواتس أب لحل مشاكلهم واللاجابة عن استفساراتهم و استقبال شكاويهم و تقديم الخدمات لهم في أي وقت و من أي مكان.



حساب توفير عشرة ومية

تعزيزاً لمفهوم الشمول المالي وتقديراً لعملاء البنك اطلق البنك في العام 2018 حملة توفير عشرة ومية والتي شملت ميزات تنافسية عديدة مثل الحد الأدنى المطلوب لفتح الحساب و البالغ \$ 100 دولار فقط وهذا المبلغ يتيح ويشجع كافة العملاء على فتح حساب توفير، بالإضافة إلى جائزة يومية بقيمة 10,000 ألف شيكل وجائزة شهرية بقيمة 100,000 ألف شيكل، بالإضافة لمنح بطاقة مشتريات مجاناً للعملاء الذين يقومون بفتح حساب توفير جديد أو تغذية حسابهم القائم.



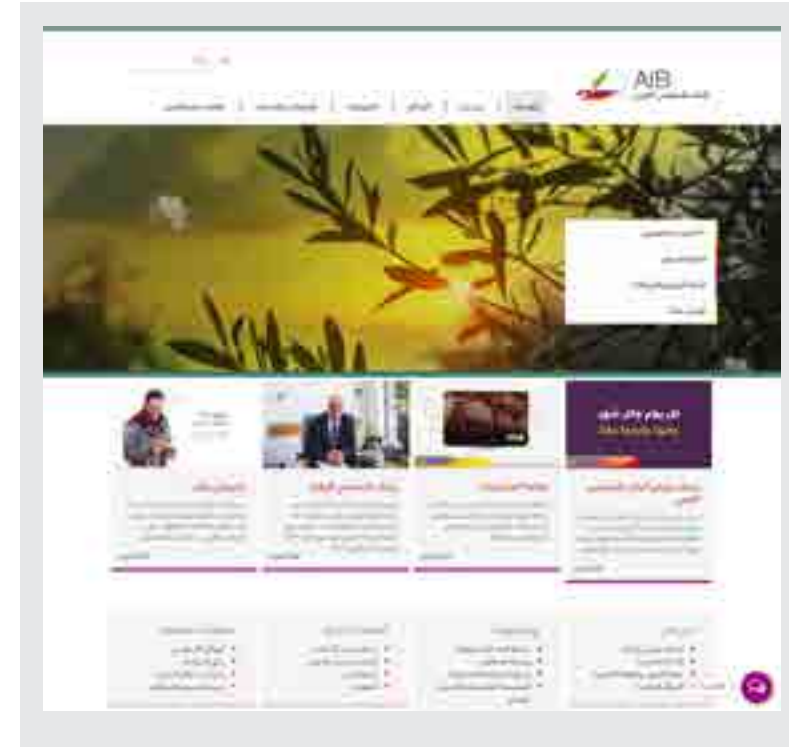


البنك الإسلامي العربي الآن في دبي

طموح البنك الإسلامي العربي لم يتوقف عند استحداث خدمات و برامج فقط وإنما بالتوسع و الانتشار على المستوى المحلي و العالمي، ليتسطع اسم البنك على المستوى العالمي كإضافة نوعية لمستوى الخدمات و تقديرا للعملاء، و من اهم أهداف التوسع الخارجي هو تقديم الخدمات المالية الإسلامية للجالية الفلسطينية "الفلسطينيين المغتربين" و تشجيعهم على الاستثمار المحلي للمساعدة على النهوض و تنمية الاقتصاد الفلسطيني من خلال خدمات المكتب التمثيلي الاستشارية بخصوص الاستثمارات.

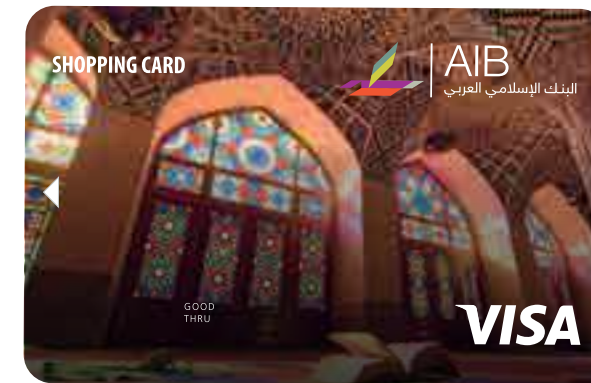
موقع الكتروني جديد

عمل البنك خلال العام على تطوير الموقع الإلكتروني الجديد والذي يعكس علامة البنك التجارية الجديدة من ناحية التعدد في الألوان والبساطة والشباب والسهولة. واصبح الموقع الإلكتروني تفاعلياً من حيث الطلبات والتواصل مع البنك وتصفح المعلومات، وكما تم تعديل النطاق الإلكتروني ليصبح www.aib.ps



بطاقة المشتريات

أطلق البنك بطاقة المشتريات الجديدة والتي تمكن العملاء من التسوق عبر الأنترنت بشكل رئيسي ويمكن أيضا للعملاء استخدامها في عمليات الشراء العادية عبر نقاط البيع والصرافات الآلية المنتشرة في فلسطين وتتميز هذه البطاقة بدرجة الأمان والسرية العالية وتصميمها المميز الذي يعكس الطابع الإسلامي.





أهم الجوائز التي حصدها البنك

- جائزة أفضل بنك إسلامي في فلسطين في العام 2016 حسب تصنيف مجلة Global Finance
- جائزة أفضل بنك إسلامي في فلسطين في العام 2012 حسب مجلة "IFN" المختصة بتقييم البنوك الإسلامية
- جائزة أفضل بنك إسلامي في فلسطين في العام 2011 حسب مجلة "IFN" المختصة بتقييم البنوك الإسلامية
- جائزة أفضل بنك إسلامي في فلسطين في العام 2010 حسب مجلة "IFN" المختصة بتقييم البنوك الإسلامية
- جائزة أفضل بنك إسلامي في فلسطين في العام 2009 حسب مجلة "IFN" المختصة بتقييم البنوك الإسلامية

- جائزة أفضل بنك إسلامي في فلسطين في العام 2018 حسب مجلة "IFN" المختصة بتقييم البنوك الإسلامية
- جائزة أفضل بنك إسلامي في فلسطين في العام 2017 حسب مجلة "IFN" المختصة بتقييم البنوك الإسلامية
- جائزة البنك الأقوى في فلسطين في العام 2017 حسب تصنيف اتحاد المصارف العربية من حيث المساهمة في تطوير الرفاه الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية

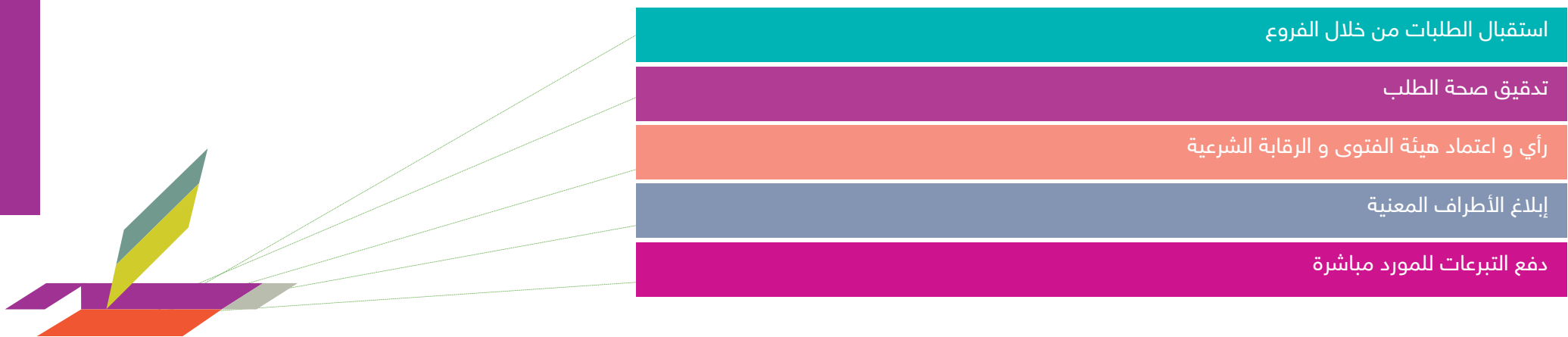
يحرص البنك الإسلامي العربي دوماً على أن يكون في الصدارة بين المؤسسات التي تُعنى بالمسؤولية الاجتماعية في كافة المجالات انطلاقاً من رؤيته و خطته في استثمارية المساهمة و المشاركة بكافة الفعاليات المجتمعية لتعزيز و تنمية المجتمع الفلسطيني بشتى قطاعاته على الصعيد المؤسساتي و ايضا الفردي، و يسعى دائماً لتقديم الدعم لمختلف شرائح المجتمع الفلسطيني من المؤسسات المحلية والجمعيات والمدارس والمستشفيات والمراكز الثقافية والرياضية والتعليمية والخدمات و الدينية، إضافة الى محاربة الفقر و الاغاثة، و رعاية الفعاليات والنشاطات الاقتصادية والثقافية والمجتمعية ليكون دور البنك اساسيا في تنمية مجتمعه.

ومن الجدير بالذكر أن التبرعات والمساهمات المجتمعية للبنك عام 2018 قاربت النصف مليون دولار امريكي بمبلغ اجمالي 490,325 دولار أمريكي، والتي توزعت وفقاً للمدرج أدناه :

عدد الشركات المؤسسية	مبلغ المساهمة (\$)	
5	62,198	الصحة
9	257,648	التعليم
7	50,052	التنمية
5	21,185	الثقافة
4	72,732	الإغاثة
1	4,215	شؤون المرأة
8	11,929	الرياضة
1	10,365	رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة
40	490,325	الإجمالي

تشمل المسؤولية الاجتماعية تبرعات البنك ضمن المصاريف التشغيلية و المكاسب غير المشروعة.

ويتبع البنك الإجراءات التالية في مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال اعتماد سياسة و اجراءات للصرف من خلال المكاسب الغير مشروعة تضمن الشفافية و الدقة و تعمل على تغطية و مساعدة اكبر عدد ممكن من احتياجات المجتمع الملحة في سبيل تنمية المجتمع



الخدمات المصرفية للأفراد

برامج التوفير

عمل البنك خلال العام 2018 على توحيد برامج التوفير السابقة حيث كان لدى البنك سبعة برامج توفير (توفير الحج، توفير العمرة، توفير الزواج، وفر وتملك، توفير جواهر، توفير الأسرة السعيدة، توفير الأضياف) لتصبح برنامج توفير واحد ، ثم قام البنك بإطلاق حملة لبرنامج التوفير تحت اسم "عشرة و مية" بتاريخ 1/7/2018 وكانت تقدم جوائز يومية بقيمة 10 الاف شيكل وجوائز شهرية بقيمة 100 الف شيكل، وبحد أدنى إيداع 100 \$ فقط للدخول الى السحب..

برامج تمويل الأفراد

يقدم البنك عدداً من البرامج التمويلية المتكاملة للأفراد، التي تضمن تمويل كافة احتياجاتهم الحياتية بما يتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية الغراء، ويقوم بإبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع مؤسسات المجتمع المحلي التي يقدم من خلالها عروضاً منافسة لمختلف شرائح المجتمع، حيث تقدم دائرة تمويل الأفراد في البنك 5 برامج أساسية للتمويل هي:

تمويل السيارات: يقوم البنك الاسلامي العربي من خلال برنامج السيارات بتمويل جميع انواع السيارات الجديدة والمستعملة (لا يتجاوز عمرها عن 5 سنوات) منها بالاضافة الى الاستفادة من اتفاقيات البنك مع جميع شركات السيارات في فلسطين، و بنسبة تصل الى 100% من سعر السيارة مع ايجاد الحلول وامكانية التمويل لجميع الفئات برواتب وبدون رواتب وفقاً لاحكام الشريعة الاسلامية

استأجر وتملك: يتيح هذا البرنامج للعملاء التخطيط للمستقبل واتخاذ القرار المناسب لاختيار منزل احلامهم بما يتناسب مع دخلهم، بحيث يتم امتلاك العقار من قبل البنك وتاجيره للعميل بموجب اقساط يتم دفعها ليتم نقل العقار باسم العميل مع اخر قسط يتم تسديده ، حيث يشمل التمويل الشقق او المحلات التجارية او اي عقار يمكن تملكه من قبل البنك وتاجيره، حيث ان الالية والبرنامج يتم حسب تعليمات سلطة النقد ووفقاً لاحكام الشريعة الاسلامية وبما لا يتعارض معها.

التمويل السلي: برنامج يوفر الحلول العديدة والمتنوعة لزبائن البنك من اجل تلبية احتياجاتهم الشخصية والمهنية ، حيث يقوم البنك بشراء السلعة المراد الحصول عليها وتملكها من العميل ومن ثم بيعها للزبون وتقسيطها بطريقة ميسرة وبنسبة ربح منافسة، حسب اسلوب المراجعة ، بالاضافة الى امكانية الاستفادة من برامج المساومة وفق الاتفاقيات الخاصة للبنك مع الشركات المختلفة.

برنامج التمويل بضمان الذهب: يتيح لك البرنامج الحصول على تمويل مرابحه بطريقة سهلة وبسيطة ودون الحاجة لوجود الكفلاء ومع توفير حفظ امين للذهب دون الحاجة لاستبداله، وتمويل وفقاً لاحكام الشريعة الاسلامية.

تمويل الاستصناع : يقوم البنك باستصناع البيوت او السلع التي يختارها الزبائن وفقاً لمواصفاتهم الخاصة بحيث يتمكن العميل من تشطيب بيوتهم او بناء المنزل او استصناع السلع المختلفة وفقاً لالية الاستصناع المقسط او الاستصناع الموازي وفقاً لاحكام الشريعة الاسلامية.

الخدمات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

ينظر البنك إلى قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أنه من أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة في فلسطين وله مستقبل كبير وقدرة كبيرة على المساهمة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وذلك انطلاقاً من مساهمة المالية العامة في الناتج المحلي الإجمالي والتي تزيد عن 50%، ومن هنا كان لوجود دائرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البنك أهمية كبرى، حيث تقوم بتوفير فرصة الحصول على التمويل اللازم والاستشارات المناسبة لهذه الشريحة الواسعة من خلال تقديم الخدمات المصرفية والتمويلية التي تتماشى مع التعاليم الإسلامية وتتميز بالمرونة لتتمكن من خدمة مختلف مجالات عمل تلك المشاريع.

الخدمات المقدمة للشركات الكبرى

يعمل البنك بالشراكة مع الشركات الكبيرة في فلسطين للمساهمة في تنمية وبناء الاقتصاد الفلسطيني، حيث تقوم دائرة تنمية أعمال الشركات بتوفير مجموعة من الحلول المبتكرة التي تتوافق مع صيغ التمويلات الشرعية من ييوع المراجعة، المضاربة، المشاركة، الاستصناع، الإجارة المنتهية بالتملك للشركات الكبرى من خلال تمويل رأس المال العامل، المواد الخام ومواد التصنيع والإنتاج و تمويل الأصول والآلات والمعدات، التمويل العقاري، وتمويل المشاريع الصناعية والتجارية، كما يقدم البنك خدمات التجارة الخارجية التي تتمثل بالاعتمادات المستندية، بوالص التحصيل، وخطابات الضمان / وخدمات تبادل العملات، جميعها تتناسب مع طبيعة عمل تلك الشركات وبما يحقق أفضل النتائج لكافة الأطراف. يعمل فريق مديري العلاقات المصرفية للشركات في الفروع الذي يتمتع بخبرة واسعة في مختلف القطاعات والمجالات، جنباً إلى جنب مع العملاء لتلبية متطلباتهم واحتياجاتهم المصرفية قصيرة وطويلة الأجل، وتقدم هذه المزايا المختلفة من خلال تزويد العملاء بالمعلومات اللازمة والمشورة المالية والمهنية.

الخزينة والأسواق المالية

سعت دائرة الخزينة ضمن إستراتيجيتها المستقبلية الى الإستمرار في تقديم أفضل الخدمات لعملائها ضمن احكام الشريعة الاسلامية ، والقيام بدورها في إبتكار منتجات إسلامية جديدة تواكب التطور في العمل المصرفي الإسلامي، إضافة الى التوسع في إستثمارات البنك في مجالات وأدوات وفرص إستثمارية مختلفة والإستفادة من ظروف السوق المواتية في بعض الأدوات، لتعظيم عوائد البنك ضمن مخاطر مقبولة، وضمن محددات السياسة الإستثمارية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية. كما إستمرت دائرة الخزينة بتقديم خدماتها والمنافسة في أسواق العملات الأجنبية ، من خلال خدمة بيع وشراء العملات الأجنبية وخدمة سوق الودائع الإستثمارية . كما تتنوع نشاطاتها في الإستثمار في الصكوك والأوراق المالية والإستثمار في الصناديق الإستثمارية الممتازة ضمن معدلات مخاطرة مقبولة.

تطوير الخدمات والمنتجات

يتم متابعة مؤشرات أداء البنك على مدار العام ومقارنتها بمؤشرات الأداء العام للقطاع المصرفي ووضع التوصيات الضرورية للمساهمة في تعزيز وتطوير أداء البنك، ومتابعة تنفيذ الموازنة للفروع والدوائر، وإنشاء قاعدة بيانات شاملة لتلبية احتياجات المستفيدين داخل البنك وخارجه، وتحليل البيانات والمعلومات المتوفرة وإجراء المقارنات بين المسوح المنفذة لفترات مختلفة، وتوثيق النشرات والتقارير الإحصائية، ودراسة رضا الزبائن بكل الطرق ومنها الطرق المباشرة أو غير المباشرة مثل المتسوق الخفي، ووضع الخطط العملية لاحتياجات البنك على المدى القصير والطويل من مختلف الموارد ووضع المواصفات الفنية اللازمة لذلك.

كما يسعى البنك بشكل دائم الى توسيع شبكة فروعه وصرافاته فعمل خلال العام 2018 على تجهيز و إفتتاح الفروع التالية (الرمال، النصيرات، أريحا، بيتونيا) وتم تجهيز مكتب تمثيلي في الإمارات العربية المتحدة في إمارة دبي ، ليبلغ عدد الفروع العاملة في نهاية العام 23 فرعاً ومكتباً، كما تم العمل على دراسة تفرعات اربعة فروع جديدة خلال العام 2019 ليصل بذلك عدد الفروع 27 فرع ومكتب، وتأتي هذه التجهيزات والدراسات بما يتوافق مع توجه البنك الذي يهدف إلى التوسع الجغرافي بما يخدم أكبر شريحة من عملاء البنك وتعزيز الشمول المالي.

اما على صعيد المنتجات والخدمات المصرفية فقد استمر البنك في تطوير خدماته وتحديثها لتلبي احتياجات العملاء وتواكب التطور في العمل المصرفي ولتصل لأكبر عدد ممكن من العملاء بما يخدم الشمول المالي حيث قام البنك خلال العام 2018 بتطوير وطرح العديد من البرامج والخدمات:

- برنامج توفير عشرة ومية
- بنكي ع الطريق
- الانترنت البنكي
- الموبايل بانك
- مركز الاتصال (call center)
- بطاقة المشتريات
- تطوير نظام الحجز المسبق

الموارد البشرية والتدريب

وكان توزيع الموظفين حسب مؤهلاتهم العلمية على النحو التالي:

المؤهل العلمي	عدد الموظفين 2017	عدد الموظفين 2018
دراسات عليا	30	30
بكالوريوس	357	411
دبلوم	34	33
ثانوية عامة فما دون	59	57
إجمالي عدد الموظفين	480	531

ويولي البنك الإسلامي العربي أهمية كبيرة لإتاحة فرص عمل متكافئة لكلا الجنسين ، حيث كان موظفو البنك موزعين حسب النوع الاجتماعي كما هو موضح ادناه:



انعكاسا لفلسفة ورؤية ادارة البنك الإسلامي العربي والتي تولي إهتماماً كبيراً بموظفيها، عملت دائرة الموارد البشرية والتدريب على تطوير عدد من البرامج التي من شأنها تحفيز وتطوير أداء الموظفين. ومنها تعزيز التطوير الداخلي وإتاحة المجال للتطور الوظيفي امام الموظفين لإستلام مواقع وظيفيه أعلى ضمن التوسع الذي يشهده البنك على مستوى الادارة والفروع. كما بدأت الدائرة بتطوير خطة مسار وظيفي تحاكي الحاجة والقدرات ، وتولي دائرة الموارد البشرية والتدريب أهمية خاصة لتعزيز بيئة العمل الايجابية وذلك من خلال تنظيم عدد من الفعاليات والنشاطات وخاصة بين موظفي الإدارة العامة والفروع. ومن الفعاليات المميزة التي قامت بها الدائرة أيضاً تنظيم مسابقة "الخاسر الأكبر" ولمدة 6 شهور والتي هدفت إلى تشجيع الموظفين لخسارة الوزن الزائد والاهتمام بصحتهم.

ومن مبدأ تعزيز العدالة والشفافية والحوكمة التي يتبعها مجلس الادارة في موضوع الموارد البشرية فقد تم إعتداد تشكيل لجنة الترشيح والمكافآت والحوافز والموارد البشرية . عقدت اللجنة عدة اجتماعات خلال العام الماضي لمناقشة مواضيع تتعلق بتطوير الموارد البشرية في البنك ومراجعة السياسات النازمة للموارد البشرية.

كما يتبع البنك سياسة ممنهجة في عملية التوظيف، إذ يتم استقطاب أفضل الكفاءات التي تتمتع بالمواصفات والمؤهلات المطلوبة، ويتم إجراء المقابلات مع المتقدمين من خلال لجنة انتقاء الموظفين المختصة في البنك ويتم اختيار المرشح بناء على معايير محددة تتبعها اللجنة وتتم عملية اختيار الموظف في أكثر من مرحلة تعتمد على نوع وطبيعة الوظيفة الشاغرة .

الموارد البشرية والتدريب:

إيماناً من البنك بأهمية الموارد البشرية كركيزة أساسية لتطور ونمو البنك، يقع على دائرة الموارد البشرية والتدريب مسؤولية هامة ودور حيوي في تطوير كفاءة الموظفين وتهيئة بيئة عمل داعمة لتعزيز قدراتهم ومهاراتهم وإستثمارها بالشكل الأمثل لتحقيق الاهداف الإستراتيجية للبنك . لقد بلغ عدد موظفي البنك الإسلامي العربي (531) موظفاً في نهاية عام 2018 مقارنة بـ (480) موظف في نهاية العام 2017، موزعين على الإدارة العامة والفروع على النحو التالي:

الإدارة العامة	عدد الموظفين كما في 2017 / 12/31	عدد الموظفين كما في 2018 / 12/31
الإدارة العامة	212	220
فرع رام الله	17	16
فرع البيرة	28	28
فرع الخليل / الحرس	13	16
فرع العيزرية	15	11
فرع جنين	17	17
فرع نابلس	23	25
فرع نابلس – شارع فيصل	14	16
فرع الخليل	21	23
فرع يطا	11	12
فرع طولكرم	22	22
فرع عتيل	15	14
فرع غزة	18	15
فرع خانينوس	13	11
فرع بيت لحم	14	15
فرع قلقيلية	14	14
مكتب بيرزيت	5	5
مكتب الجامعة الامريكية	4	4
مكتب المنطقة الصناعية/ بيت لحم	4	4
فرع الرمال	--	15
فرع النصيرات	---	10
فرع بيتونيا	---	11
مكتب اربحا	---	7
المجموع الكلي	480	531

الموارد البشرية والتدريب

وكان توزيع المشاركين في الدورات المعقودة خلال العام 2018 بين الفروع والادارة العامة:

الفرع	عدد المشاركين
الادارة العامة	382
البيرة	78
نابلس	67
الخليل	54
بيت لحم	56
جنين	41
طولكرم	61
قلقيلية	43
غزة	114
خانيونس	64
يطا	22
رام الله	48
مكتب الجامعة العربية الامريكية	7
الحرس	40
العيزرية	35
فيصل	47
مكتب المنطقة الصناعية - بيت لحم	7
مكتب بيرزيت	9
عتيل	82
النصيرات	80
الرمال	74
بيتونيا	9
اريجا	4
مجموع المشاركين	1424

وبالنسبة للتدريب تقوم دائرة الموارد البشرية والتدريب بتطوير الكوادر البشرية والاستثمار فيها لبناء منظومة من الموظفين المميزين على مستوى السوق من خلال دورها في تدريبهم وتطوير أدائهم باعتبارهم رأس المال البشري والرافعة الاساسية في نمو البنك وتحقيق أهدافه الاستراتيجية، وذلك من خلال التميز والمنافسة الفاعلة والكفاءة مقارنة بالسوق المصرفي الفلسطيني، ومراعية تلبية الاحتياجات التدريبية والبحث عن أفضل الفرص التي تساهم في تعزيز ورفع كفاءة الموظفين.

ولتحقيق ذلك تم خلال العام 2018 تنفيذ (146) نشاطاً تدريبياً في الداخل والخارج بواقع (2586) ساعة تدريبية وبمشاركة (1424) موظف من مختلف الفروع والإدارة العامة ، وذلك على النحو التالي :

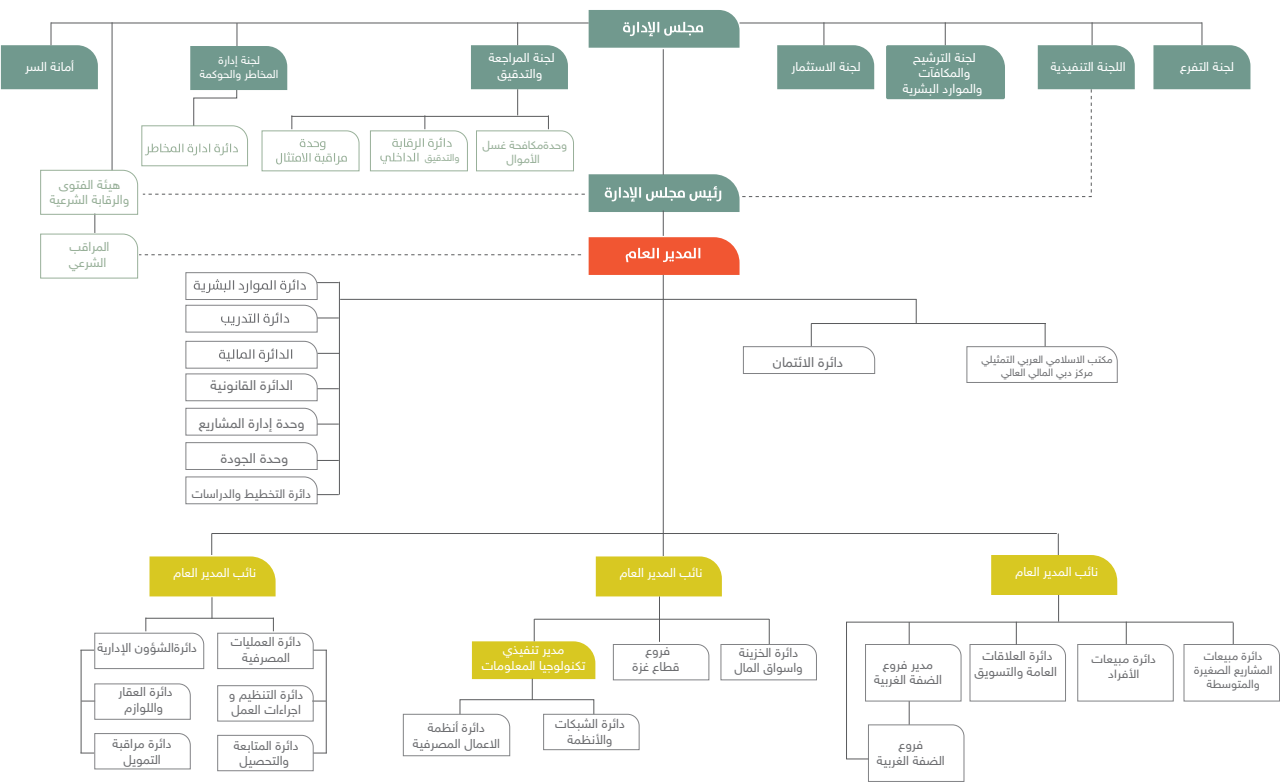
الدورات	عدد الدورات والنشاطات	عدد الموظفين المتدربين مع التكرار
التدريب الداخلي	30	893
التدريب المحلي (داخل فلسطين)	97	466
التدريب الخارجي (الدولي)	19	65
المجموع	146	1424

وقد تناول التدريب المواضيع والمجالات التالية :

- تعزيز مهارات موظفي التمويل و البيع المباشر في مجال التحليل المالي والائتماني انسجاما مع استحداث دوائر الائتمان والبيع المباشر لدى البنك.
- تطوير المستوى المهاراتي والمعرفي للموظفين الجدد من خلال تنفيذ " برنامج التأهيل المصرفي " لمجموعة من الموظفين الجدد في الادارة العامة وفروع البنك ، بالاضافة الى تأهيل موظفي الفروع التي تم افتتاحها حديثا (بيتونيا وأريحا).
- رفع مستوى الوعي لدى الموظفين في مجال الرقابة الشرعية والمخاطر والامتثال وفي مجال المستجدات على عمل مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .
- تطوير وتعزيز المهارات الادارية والاشرفاية للمدراء والمسؤولين .
- تطوير وتعزيز المهارات المصرفية والفنية للموظفين في مختلف المواقع الوظيفية في البنك .
- دعم تطبيق الانظمة والبرامج الجديدة في البنك وعقد الورشات التدريبية المرتبطة بتطبيق تلك الانظمة لدى البنك .
- وضمن نشاطاتها في التواصل مع المجتمع المحلي قامت دائرة الموارد البشرية والتدريب بتنفيذ تدريب تعاوني مع الجامعات الفلسطينية خلال العام 2018 ، حيث عقدت برنامج لمجموعة من طلبة جامعة النجاح الوطنية، وبرنامج ثاني لمجموعة من طلبة جامعة خضوري تحت عنوان " برنامج الرواد في الصيرفة الاسلامية " شارك فيها (58) طالب وطالبة من كليات الإدارة والاقتصاد في تلك الجامعات ، بهدف اعدادهم للانخراط في سوق العمل وتعريفهم بالعمل المصرفي الاسلامي .



الهيكل التنظيمي في البنك



حوكمة البنك

يؤكد البنك التزامه بكافة سياسات وأحكام وقواعد مدونة حوكمة الشركات في فلسطين، بما يضمن تحقيق العدالة والنزاهة والشفافية والإفصاح عن الأمور المالية وغير المالية بشكل يجعل من علاقة المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية علاقة تتسم بالشفافية وتضمن تحقيق كافة المصالح بعدالة، بما يمكّن المساهمين من تقييم وضع البنك ومستوى أدائه، إضافة إلى مراعاة المساءلة في العلاقات بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة، إضافة إلى مراعاة الفصل بين المسؤوليات وتفويض الصلاحيات لكافة الموظفين في البنك، مركّزاً بذلك على المبادئ التالية:

1. اجتماعات الهيئة العامة:

تعقد اجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية بناء على دعوة من قبل مجلس الإدارة، وتوجه للمساهمين قبل 14 يوم على الأقل من موعد انعقادها، ويتم الإعلان عنها بالصحف المحلية قبل موعد الاجتماع بأسبوعين على الأقل، ويستمتع المساهمون إلى تقرير مدقق الحسابات الخارجي، وتقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الموحدة في اجتماع الهيئة العامة وتتم الإجابة عن أية استفسارات لديهم، ويتم خلال الاجتماع مناقشة بنود جدول الأعمال وفقاً للترتيب الوارد فيه كما تتاح الفرصة لإدراج أية بنود أخرى تتم بناء على طلب المساهمين. ويعقد اجتماع الهيئة العامة العادية مرة بالسنة، كما يعقد اجتماع هيئة عامة غير عادي كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

2. حقوق المساهمين المتكافئة:

يراعي مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي أن يتمتع كل مساهم من مساهمي البنك بكافة الحقوق المخولة لهم بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات المرعية، والتي تشمل الحق في توفير سجلات الملكية، الحق في حصولهم على الدعوة لحضور اجتماعات الهيئة العامة، الحق في المعاملة العادلة لجميع المساهمين وتمتعهم بالحقوق نفسها، سواء في توزيع الأرباح النقدية والعينية والحق في نقل الأسهم أو رهنها، الحق في التصويت والانتخاب، والحق في أولوية الاكتتاب في أي إصدارات جديدة.

3. إدارة الشركة:

يتألف مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي الحالي من 11 عضو، ويشترط لعضوية مجلس الإدارة أن يكون العضو المنتخب يملك ما لا يقل عن 7,000 سهم، ويمتلك أعضاء مجلس الإدارة خبرة مالية واقتصادية، ويجتمع المجلس بصورة منتظمة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك وبما لا يقل عن ستة اجتماعات سنوية.

كما شكل مجلس إدارة البنك من أعضائه عدة لجان دائمة منبثقة عنه وهي:

اللجنة التنفيذية

لجنة المراجعة والتدقيق

لجنة ادارة المخاطر والحوكمة

لجنة الاستثمار

لجنة الترشيح ومنح المكافآت والحوافز والموارد البشرية

لجنة التفرع.

يقف على رأس الإدارة التنفيذية مدير عام يتمتع بالكفاءة والنزاهة والخبرة المصرفية والاقتصادية الكبيرة، كما تم تعيين مسؤولين بارزين في الإدارة التنفيذية تتوافر لديهم المؤهلات والخبرات المطلوبة، ويقوم المدير العام برسم ومتابعة تنفيذ الخطط الاستراتيجية للبنك التي أقرها مجلس الإدارة، كما أن هناك فصلاً بين مهام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بما يخص الأعمال اليومية للبنك.

4. إدارة المخاطر:

يقوم البنك بتطبيق أحدث المعايير المصرفية الدولية الفضلى في إدارة كافة أنواع المخاطر سواء كانت مخاطر التمويل، العمليات والتشغيل،السوق والسيولة، الأعمال والسمعة واستمرارية العمل، أمن المعلومات وذلك في سبيل تحقيق الشفافية والامتثال لقرارات الجهات الرقابية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية والاستناد إلى المعايير الدولية المنبثقة من إرشادات لجنة بازل II، حيث يقوم البنك حالياً بالتجهيز لتطبيق متطلبات اتفاقية بازل (III) وبالتنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية، للتحوط الكافي لرأس مال البنك من المخاطر التي قد تنشأ من منح التمويلات والاستثمارات الخارجية وأنشطة البنك التشغيلية وبحسب الدعامة الاولى (Pillar I) من إرشادات بازل (II)، كما ويتم اعداد تقييم داخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وبحسب الدعامة الثانية (Pillar II) من إرشادات بازل (II)، مع تعزيز الاجراءات الرقابية القائمة للتأكد من التحوط الكافي لكفاية رأس مال البنك لكافة المخاطر التي قد تنشأ من أعمال البنك المختلفة والتي لم يتم التحوط منها ضمن الدعامة الاولى (Pillar I) من إرشادات بازل (II)، والنتيجة اما عن التوسع و/أو التركيز و/أو الدخول في اسواق جديدة و/أو القضايا القانونية و/أو التغير في التخطيط الاستراتيجي، وذلك للحفاظ على جودة الأصول ووفرة السيولة لمواجهة المتطلبات الطارئة، كما ويتم إعداد فحوصات الإجهاد (Stress Testing) وعكس نتائجها على واقع البيانات المالية للبنك لمعرفة حجم تأثيرها على أرباح البنك وأصوله المرجحة بالمخاطر وذلك للتحوط الكافي لرأس مال البنك وبحسب إرشادات وتوصيات لجنة بازل II، بالإضافة إلى التحضير لإجراء فحوصات استمرارية العمل من الموقع البديل واختبار الموقع البديل لضمان سير العمل بالظروف الاستثنائية ومدى الجاهزية في تطبيق أعمال البنك للمحافظة على الاستمرارية في تقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملاء البنك في الظروف الطارئة، بالإضافة إلى عقد ورش العمل لكافة دوائر البنك لمعرفة وتحديد حجم المخاطر لكل وحدة والحد و/أو التخفيف منها تبعاً للممارسات المصرفية الفضلى، بالإضافة إلى الاستناد إلى أدوات مساعدة في تحديد وتقييم حجم ومستوى المخاطر الائتمانية الناشئة من التمويلات الممنوحة لعملاء البنك ومخاطر السوق الناشئة عن الاستثمار في أسواق رأس المال المحلية و العالمية.

كما ويهدف البنك الى تطوير وتعزيز الدور الرقابي في ادارة مخاطر السيولة، من حيث العمل على تطوير منهجيتها واجراءاتها الحالية في مراقبة وتقييم وضع السيولة وحجم فجوات الاستحقاق ما بين الاصول والخصوم، وبالاستناد على اسس ومعايير قياس دولية في ذلك، لاعطاء صورة شاملة ومتكاملة في ادارة موجودات ومطلوبات البنك، تهدف من خلالها الى الحفاظ على اصول البنك، وتعزيز قدرة البنك في تلبية احتياجات عملائه خاصة في الظروف غير الاعتيادية، وذلك من خلال تعزيز الدور الرقابي لدائرة ادارة المخاطر على الاعمال والانشطة اليومية التي تقوم بها دائرة الخزينة واسواق المال.

7. التدقيق:

يقوم بأعمال التدقيق في البنك الإسلامي العربي جهتان منفصلتان وهما: التدقيق الخارجي الذي تقوم به شركة تدقيق مرخصة لمزاولة المهنة ومعتمدة ومتمتعة بالخبرة والكفاءة اللازمة لذلك، وتقوم بممارسة أعمالها بشكل حيادي ومستقل عن البنك وعن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، إضافة إلى دائرة التدقيق الداخلي التي تتبع مباشرة للجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تقوم بفحص وتقييم درجة ملاءة وفاعلية نظام الضبط الداخلي والآلية التي يتم فيها انجاز المهام الموكلة لكافة دوائر واقسام البنك وإعداد كافة التقارير المتعلقة بأعمال التدقيق الداخلي وترفعها للجنة المذكورة والتي بدورها تقوم بتوجيه تلك التقارير لمجلس الإدارة بعد إرفاقها بتوصياتها الخاصة. نظراً لأهمية الرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة، فإن كل من مجلس إدارة البنك ولجنة المراجعة و التدقيق يؤمنان بأن وجود وظيفة تدقيق داخلي تتمتع بالمهنية العالية والاستقلالية هو أمر أساسي لزيادة الكفاءة التشغيلية لعمليات البنك وتحسين أداء كل من عملية إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية والحاكمة المؤسسية.

حيث ان الهدف الرئيسي من التدقيق الداخلي هو فحص وتقييم درجة ملاءمة وفاعلية نظام الضبط الداخلي والآلية التي يتم فيها إنجاز المهام الموكلة لكافة دوائر وأقسام المصرف، بما يضمن الالتزام الادارة التنفيذية بخطط وسياسات وأهداف المصرف المعتمدة من مجلس الإدارة وكذلك مدى الالتزام بالتعليمات والقوانين السارية، بما يضمن حسن أداء المصرف وتطويره وإستقراره. حيث تم توجيه نشاط التدقيق الداخلي نحو أعلى مستويات تعرض البنك للمخاطر (عمليات التدقيق مبنية على أساس المخاطر) ونحو زيادة الكفاءة والفاعلية في العمليات. ولتحقيق الهدف الرئيسي للتدقيق الداخلي فإن دائرة التدقيق الداخلي تعمل على فحص وتقييم الجوانب التالية من عمل المصرف:

- مدى التزام البنك بالمتطلبات التنظيمية والقانونية بما في ذلك التعليمات والقرارات والإرشادات الصادرة عن سلطة النقد، والتشريعات الأخرى سارية المفعول، على الرغم من تقييم هذا الجانب من مراقب الامتثال.
- مدى التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات العامة للبنك وضوابط الرقابة الداخلية، وضوابط المخاطر، وأدلة إجراءات العمل بما يشمل كافة دوائر وفروع البنك.
- مدى انسجام الهيكل التنظيمي للبنك مع احتياجات وعمليات البنك ومدى توافق الوصف الوظيفي مع الهيكل التنظيمي والالتزام بالمهام والمسؤوليات.
- استمرارية ومصادقية ودقة أنظمة المعلومات وكذلك مصداقية ودقة مواعيد البيانات المالية والمعلومات الإدارية.
- مدى فاعلية وكفاءة إجراءات إدارة المخاطر ومنهجية تقييم المخاطر.
- دقة ومصادقية السجلات المحاسبية والتقارير المالية.
- تدقيق العمليات وتقييم الضوابط الداخلية لتنفيذها وكذلك الجدوى الاقتصادية لهذه العمليات.
- نظام البنك في تقييمه لكفاية رأس المال من حيث ربطها بتقدير مستويات المخاطر التي يواجهها.
- مدى الالتزام بميثاق أخلاقيات وسلوكيات العمل المعتمد من مجلس الإدارة.
- مراجعة وسائل حماية أصول البنك والتحقق من وجودها أصلاً.

8. الإفصاح والشفافية:

يلتزم البنك الإسلامي العربي بمتطلبات الإفصاح الواردة في القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، سواء الإفصاح اليومي المتعلق بالأمور الجوهرية والإفصاح الدوري المتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية، وما يجب أن يتضمنه التقرير السنوي، بما يضمن وصول المعلومات اللازمة لأصحاب القرار ولأصحاب العلاقة الخارجيين كالمساهمين والمستثمرين والعملاء، ويتم الإفصاح من خلال عدة وسائل إعلامية وإعلانية أهمها الموقع الإلكتروني للبنك، الصحف المحلية، الموقع الإلكتروني لبورصة فلسطين، وغيرها من الوسائل الكفيلة بإيصال المعلومات اللازمة لأصحاب العلاقة في الوقت اللازم.

9. أصحاب المصالح الآخرين:

يراعي البنك الإسلامي العربي المحافظة على كل من يعتبر من أصحاب المصالح في البنك والذين يشملون المساهمين، الموظفين، العملاء، وكل من له علاقة مع البنك، حيث يتعامل مع كل طرف منهم بناء على القوانين والأنظمة والتعليمات التي تضمن حقوق كل منهم، إذ يعمل بما تم إقراره في النظام الأساسي والنظام المالي والإداري للبنك، إضافة إلى الاسترشاد بالقوانين السارية ذات العلاقة كقانون العمل، قانون الشركات، والعقود الموقعة فيما بين البنك وبين كل طرف من الأطراف ذات العلاقة.

5. مكافحة غسل الأموال

يتم العمل على تطبيق كافة السياسات والتعليمات الخارجية والداخلية الخاصة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب في البنك الإسلامي العربي وذلك بالتنسيق مع كافة المستويات الإدارية ومواكبة كافة التطورات في مجال مكافحة غسل الاموال، لحماية البنك من إحتماالية تمرير أي عمليات مشبوهة قد تحمّل البنك خسائر مادية أو تؤثر على علاقاته بأطراف أخرى، وذلك من خلال نشر الوعي العام والمعرفة بين الموظفين بأهمية إدارة مكافحة غسل الاموال عن طريق عمل دورات تدريبية ونشرات توجيهية، والتأكد من مدى إلزام الدوائر بأحكام قانون مكافحة غسل الأموال. والتعليمات الصادرة بموجبه وتطبيق قاعدة إعرف عميلك حسب الأصول بمختلف مستوياتها ومتطلباتها.

6. إدارة الإمتثال

يقوم البنك بالامتثال بكفاءة لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية لحماية البنك من التعرض لأية عقوبات مالية أو قانونية أو مخاطر السمعة، والتي قد تنتج عن عدم الالتزام بالقوانين المحلية والدولية، ويقوم المجلس بضمان استقلالية إدارة دائرة الامتثال وضمان توفر كوادر بشرية كافية ومدربة ومؤهلة، بالإضافة الى أنه يجري تدوين وتوفير سياسة الامتثال من قبل مجلس الإدارة بموجب دليل الامتثال بحيث يغطي جميع جوانب الامتثال لضمان الالتزام بالقوانين والانظمة المعمول بها، ولتحقيق ما تقدم تقوم دائرة مراقبة الامتثال بما يلي:

- التحقق من قيام الموظفين بتطبيق التعليمات الرقابية على جميع خدمات و منتجات البنك.
- تقديم المشورة لكافة الدوائر والفروع في مجال الامتثال والعقوبات الناتجة عن مخالفة تعليمات سلطة النقد
- معالجة شكاوي العملاء و المتابعة مع الدوائر ذات العلاقة التي تقوم بحل مشاكل العملاء بالشكل الصحيح والذي يعكس رؤية البنك.
- التعاون مع جهات التدقيق الخارجي والداخلي للتحقق من سلامة الإجراءات المطبقة في مجال الامتثال.
- تزويد مجلس الإدارة بتقارير دورية حول مدى الامتثال في البنك.
- زيادة الوعي في مجال الامتثال من خلال عقد دورات تدريبية مباشرة للموظفين.
- القيام بزيارات ميدانية بهدف التحقق من الالتزام بالقوانين والسياسات والإجراءات ذات العلاقة بالامتثال.
- مراجعة واعتماد سياسات شاملة في مجال الامتثال وقانون الضريبة الأمريكي (FATCA).

افصاحات أخرى:

عقود وصفقات لأطراف ذوي صلة:

لا يوجد أي عقود أو مشاريع أو ارتباطات عقدها البنك مع رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم.

المخاطر المحتملة:

لا يوجد مخاطر محتملة من الممكن أن يتعرض لها البنك خلال السنة المالية القادمة والتي من شأنها التأثير المادي على البنك.

الشركات التابعة والشقيقة:

لايوجد لدى البنك شركات تابعة أو شقيقة.

مدقي الحسابات :

تم انتخاب شركة ارنست و يونغ للتدقيق على حسابات البنك للعام 2018.

الاختلاف بين البيانات الأولية المفصّل عنها سابقا والبيانات النهائية:

لا يوجد اختلاف بين البيانات الأولية المفصّل عنها سابقا والبيانات النهائية.

العمليات غير المتكررة:

لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

معايير الجودة الدولية:

يقوم البنك بتطبيق معايير وإرشادات بازل I وبعضاً من معايير وإرشادات بازل II، والممارسات الفضلى للحوكمة، بالإضافة إلى كافة تعليمات سلطة النقد الفلسطينية لتغطية كافة جوانب إدارة المخاطر.

الامتيازات:

لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها، كما لا توجد أي براءات اختراعات أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

الإجراءات القانونية:

بلغ عدد القضايا المقامة على البنك (15) قضية حتى تاريخ 31/12/2018.بلغت قيمة تلك القضايا (816,283.26) دولار، وإن المخصص المكون لمواجهة هذه القضايا هو مبلغ (57,092) دولار لا غير.

الاستثمارات الخارجية :

بلغ حجم الاستثمارات الخارجية في الصكوك والاستثمارات لدى البنوك الإسلامية كما في 31/12/2018 مبلغ 43,043,055 دولار امريكي، حيث كان حجم الاستثمارات الخارجية في الصكوك و الاستثمارات لدى البنوك الإسلامية في 31/12/2017 مبلغ 35,272,642 دولار امريكي، أي ان الزيادة كانت بنسبة 22% بقيمة 7,770,413 دولار امريكي.

الاستثمار الراسمالي :

بلغ صافي حجم الاستثمار الراسمالي للبنك ما قيمته 5,433,022 دولار امريكي في نهاية كانون الاول من العام 2018 ومبلغ 7,656,022 دولار امريكي كما في نهاية كانون الاول للعام 2017.

قرارات ذات أثر مادي:

لا يوجد قرارات صادرة عن السلطات التنفيذية أو القضائية أو التشريعية أو عن المنظمات الدولية أو عن سلطة الاحتلال أو عن أي جهات أخرى لها تأثير مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدراته التنافسية أو على قدرته في الاستمرارية.

الاعتماد على موردين وعملاء رئيسيين:

يتعامل البنك الإسلامي العربي مع العديد من الموردين المحليين والخارجيين لتغطية مشترياته المختلفة، ويوجد شركتين يتعامل البنك معهما وتزيد نسبة مشترياته من كل منهما عن 10% من إجمالي مشتريات البنك:

- شركة فلسطين للتكنولوجيا المكتبية " اوفتيك " حيث بلغت نسبة مشترياتنا من الشركة 18.2% (عطاء المعدات الأمنية ووحدات الارشيف المركزية).
- شركة كونتاكت للمقاولات والإعمار، حيث بلغت نسبة مشترياتنا من الشركة 10% (عطاء تشطيب فرع بيتونيا وأرشيف بيتونيا).

كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

يتلخص إطار العمل الذي تتبعه الإدارة التنفيذية لتقييم فعالية الضبط والرقابة الداخلية من خلال وجود ثلاث دوائر مستقلة تابعة مباشرة للجنة المراجعة والتدقيق ولجنة الحوكمة والامتثال المنبثقتين عن مجلس الإدارة حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والجهات الرقابية الأخرى، حيث تقوم هذه الدوائر بتطبيق وتقييم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على مختلف العمليات في البنك، وهي دائرة ادارة المخاطر، دائرة الرقابة والتدقيق الداخلي، ووحدة مراقبة الامتثال، حيث تقوم الأولى بوضع إجراءات رقابية لضبط المخاطر المتوقعة على مختلف جوانب الأعمال المصرفية وغير المصرفية في البنك والتي تشمل مخاطر الائتمان، السوق، التشغيل، وغيرها، بينما تقوم دائرة التدقيق الداخلي بفحص التزام كافة دوائر وفروع البنك بتطبيق أنظمة الضبط والرقابة وإعطاء التوصيات لمعالجة أي ثغرات من خلال عمليات التفتيش الدورية التي تقوم بها، وتقوم وحدة مراقبة الامتثال بمتابعة تطبيق البنك لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية والجهات الرقابية الخارجية التي تعنى بالتزام البنك لقواعد الحوكمة والشفافية، ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن تقارير هذه الدوائر ترفع مباشرة للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كلّ فيما يخصه والتي بدورها تقوم برفعها لمجلس الإدارة.

كما ويقوم مدقي الحسابات الخارجيون بفحص فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية بشكل دوري من خلال زيارتهم الدورية لدوائر وفروع البنك ورفع تقاريرهم وتوصياتهم، إضافة إلى تحضير تقرير سنوي يتزامن مع الإفصاح عن البيانات المالية يتم من خلاله تقييم أنظمة الضبط ومدى التزام الادارة التنفيذية بالسياسات العامة للمصرف وضوابط الرقابة الداخلية وضوابط المخاطر، وأدلة اجراءات العمل والانظمة والتعليمات الادارية للبنك الداخلية ويتم عرضه على لجنة المراجعة والتدقيق التي بدورها تقوم برفعه لمجلس الإدارة مرفقاً بتوصياتها بالخصوص مع إرسال نسخة عنها للإدارة التنفيذية في البنك.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن البنك الإسلامي العربي يسعى دائماً لتجنب وجود أي ثغرات ومواطن ضعف جوهرية في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من خلال المتابعة والتقييم الدوري لتلك الأنظمة وتعديلها وتطويرها بما يضمن البقاء على الطريق السليم والتزامن مع التغيرات والتطورات على مختلف الصعد التي لها علاقة بالصناعة المصرفية الإسلامية



اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه:

قام مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي خلال العام 2018 واللجان المنبثقة عنه بعقد الاجتماعات الدورية لمناقشة وبحث وإقرار كافة الأمور المتعلقة بوضع البنك كل فيما يخصه، وبعدد المرات الموضحة أدناه:

الجهة	عدد مرات الاجتماع خلال العام 2018
مجلس الإدارة	7
لجنة ادارة المخاطر والحوكمة	4
لجنة الاستثمار	11
لجنة المراجعة والتدقيق	7
اللجنة التنفيذية	32
لجنة الترشيح ومنح المكافآت والحوافز والموارد البشرية	2
لجنة الفرع	2

دور ومسؤوليات مجلس الادارة:

- مراجعة واعتماد ومراقبة الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى وخطط عمل الإدارة التنفيذية.
- مراقبة الأداء العام ومدى التقدم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- تقييم المخاطر الرئيسية والخطوات التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة لمراقبة تلك المخاطر والتحكم بها.
- تحديد مستوى تحمل المخاطر وضمان وجود ثقافة المخاطرة.
- الإشراف على صحة القوائم المالية للتأكد من الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية بالإضافة إلى التأكد من جودة أداء واستقلالية المدقق الخارجي والداخلي.
- دراسة واعتماد المعاملات الرئيسية بما في ذلك القرارات الائتمانية الهامة ومخصصات رأس المال والمصروفات الرأسمالية وفقا لما ورد في هيكل الصلاحيات.
- الإشراف على الأنشطة الاستثمارية والتمويلية واتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية الأساسية.
- الإشراف على سياسات وإطار إدارة الموارد البشرية والحوكمة واعتمادهما.
- اختيار وتزكية المرشحين لعضوية مجلس الإدارة لانتخابهم من قبل المساهمين.
- اختيار وإعداد وتقييم المرشحين المحتملين لمناصب الإدارة التنفيذية والإشراف على صياغة خطط الإحلال.
- تحديد سياسات مكافآت أعضاء المجلس وكبار المدراء.
- تقييم الأداء العام للمجلس وفاعلية أعضائه واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة عند الضرورة.
- الإشراف على إطار عمل الحوكمة لضمان الالتزام بالسياسات والأحكام المتفق عليه.
- ضمان الحفاظ على سلامة العلاقات مع المساهمين وحماية حقوقهم وعقد الاجتماعات وفقا للقوانين واللوائح المعمول به.
- ضمان مراعاة مصالح المساهمين.



اللجنة التنفيذية – لجنة دائمة

الأعضاء والمقررين:

السيد رشدي الغلاييني – عضو مجلس الادارة/ رئيس اللجنة

الدكتور عاطف علاونه - رئيس مجلس الإدارة/عضواً

السيد فيصل الشوا – عضو مجلس الادارة/عضواً

السيد شادي الخطيب – عضو مجلس الادارة/عضواً

السيد حاتم صبح - مدير مراقبة التمويل/أمين سر اللجنة

مهام وصلاحيات اللجنة:

- الموافقة على جميع معاملات التمويل سواء كانت منح ، تعديل او إلغاء بما يزيد عن صلاحية لجنة التمويل الداخلية لغاية 10 مليون دولار والتوصية لمجلس الإدارة فيما زاد عن ذلك.
- التوصية للمجلس بإقرار السياسة الائتمانية للمصرف وشروط منح التسهيلات والضمانات والسقوف الائتمانية وحدود صلاحيات لجنة التمويل في الإدارة العامة.
- تحديد نسب الأرباح لبرامج التمويل المهيكلة عند اعتمادها وعلى أن يتم مراجعتها مرتين خلال العام.
- البت في الديون المتعثرة.
- شطب مديونية بتوصية / من لجنة التمويل والتعزيز من مجلس الإدارة وضمن سقف اللجنة .
- الموافقة على إعادة الجدولة / الهيكلية للتمويلات المعتمدة من لجنة التمويل ضمن صلاحياتها وضمن صلاحيات اللجنة .
- تعرض على اللجنة طلبات التمويل التي تزيد قيمتها عن صلاحيات لجنة التمويل في الإدارة العامة وبدون حدود.
- الاطلاع المستمر على كافة التقارير والبيانات والدراسات التي تمكنها من اداء عملها بمهنية وكفاءة.
- اطلاع مجلس الادارة بشكل وافي ودوري على وضع المحفظة الائتمانية للمصرف من حيث حجمها والتطورات الناشئة عليها والتسهيلات المصنفة والمخصصات المعدة لمواجهة أي خسائر وجهود المتابعة والتحصيل.
- اعلام مجلس الإدارة بشكل فوري بأي تغيرات جوهرية تطرأ على وضع المحفظة الائتمانية للبنك.
- التوصية باعتماد السياسة الائتمانية للمصرف وشروط منح التسهيلات والضمانات والسقوف الائتمانية وحدود صلاحيات لجنة التمويل في الإدارة العامة ، بما يتوافق مع قوانين وتعليمات السلطة الرقابية وقرارات وتوصيات دائرة ادارة المخاطر والمعايير المصرفية وعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة ، كما تترتب على اللجنة مسؤولية مراجعة السياسات الائتمانية دورياً وتحديثها بما يتناسب مع التطورات في البيئة الاقتصادية والسياسية والمصرفية والتغيرات في وضع البنك.
- اقرار الخطط التسويقية المعدة من الإدارة التنفيذية لمنح التسهيلات الائتمانية بكافة اشكالها.
- التأكد من التزام الإدارة التنفيذية للبنك بالسياسات الائتمانية وبالصلاحيات التي يحددها مجلس الإدارة
- دراسة طلبات منح و/أو تجديد التمويلات المرفوعة من لجنة التمويل في الإدارة التنفيذية واتخاذ القرار المناسب بشأنها وفق الصلاحيات والسقوف المناطة باللجنة وبما يتوافق مع تعليمات السلطات الرقابية وتوصيات دائرة ادارة المخاطر.
- الاطلاع على وضع الديون المتعثرة القائمة ووضع الخطط اللازمة للعمل على تخفيضها والتأكد من مدى كفاية المخصصات مقابلها وفقاً لتعليمات السلطات الرقابية اضافة لتقديم التوصيات المتعلقة باعدام هذه الديون.
- إبرائها من مسؤولياتها:يتم إبراء اللجنة من مسؤولياتها خلال اجتماع الهيئة العامة كل عام.

مع الإشارة إلى أن كافة الاجتماعات لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه كانت مكتملة النصاب، كما أنه يتم تقييم مجلس الإدارة ولجانه وأعضائه ومدراؤه البارزين وأن المجلس يتابع باستمرار نتائج التقييم، كما أنه لا توجد أي خلافات بين مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.

كشف حضور اجتماعات مجلس الادارة:

اسم العضو "الممثل"	المنصب	عدد مرات الحضور من (7) اجتماعات	نسبة الحضور من (7) اجتماعات
د.عاطف كمال علاونه	رئيس مجلس الادارة	7	100%
د. محمد محمود نصر	نائب رئيس مجلس الادارة	7	100%
السيد محمد عوني ابو رمضان	عضو مجلس ادارة	7	100%
السيد شادي عدنان الخطيب	عضو مجلس ادارة	5	71%
السيد رشدي محمود الغلاييني	عضو مجلس ادارة	7	100%
السيد سلمان محمد طعمه" قميله	عضو مجلس ادارة	6	86%
السيد فيصل غازي الشوا	عضو مجلس ادارة	6	86%
السيد ماهر جواد فرح	عضو مجلس ادارة	6	86%
السيد هيثم "محمد سميح" بكات	عضو مجلس ادارة	3	43%
السيد سام سامي بحور	عضو مجلس ادارة	5	71%
السيد خالد وليد غنيتاوي	عضو مجلس ادارة	6	86%



لجنة ادارة المخاطر والحوكمة – لجنة دائمة

الأعضاء والمقررين:

- السيد سام بحور - عضو مجلس الإدارة/ رئيس اللجنة.
- الدكتور محمد نصر - نائب رئيس المجلس /عضواً
- الدكتور جمال الكيلاني -رئيس هيئة الفتوى / عضواً
- السيد سلمان قميلة- عضو مجلس الإدارة /عضواً
- السيد خالد عنبتاوي – عضو مجلس الادارة/عضواً
- السيد سائد مقدادي – مدير دائرة ادارة المخاطر/أمين سر اللجنة.

مهام وصلاحيات اللجنة:

- تحديد المخاطر المصاحبة لاعمال البنك ووضع استراتيجية شاملة حالية ومستقبلية حول درجة تحمل المخاطر والحد منها والاشراف على تنفيذ الادارة التنفيذية العليا لتلك الاستراتيجية.
- تبادل الاتصال الرسمي وغير الرسمي بينها وبين دائرة ادارة المخاطر وذلك لتعزيز فعالية اللجنة.
- تزويد المجلس بتقارير دورية حول المخاطر التي يواجهها او قد يتعرض لها البنك، كما يتوجب عليها اطلاع المجلس بأية تغيرات جوهرية تطرأ على وضع البنك ودون تأخير .
- التأكد من وجود بيئة مناسبة لادارة المخاطر في البنك بما يشمل دراسة مدى ملائمة الهيكل التنظيمي للبنك ووجود كادر مؤهل يعمل بشكل مستقل على ادارة المخاطر التي تواجه البنك وذلك وفق نظام واضح لادارة المخاطر.
- التوصية باعتماد سياسات ادارة المخاطر في البنك.
- الاطلاع على تقارير تفتيش السلطة الرقابية.
- التحقق من التزام الادارة التنفيذية بسياسات ادارة المخاطر ومدى نجاحها في تحقيق النتائج والاهداف المرسومة.
- الاشراف المباشر على دائرة ادارة المخاطر.
- الاشراف على تطبيق اطار سياسة ودليل الحوكمة وذلك بالعمل مع الادارة ولجنة التدقيق وهيئة الرقابة الشرعية من خلال طلب تقارير نصف سنوية واردة من لجنة ادارة المخاطر ولجنة المراجعة والتدقيق يوضح مدى التزام البنك بسياسة الحوكمة.
- تزويد المجلس بالتقارير والتوصيات بناء على النتائج التي تتوصل اليها من خلال القيام بمهامها بما يشمل تقييم مدى الالتزام بدليل حوكمة البنك ومقترحاتها لتعديل الدليل حتى يتوافق مع الممارسات الفضلى.
- التوصية باعتماد دليل ومبادئ الحوكمة في البنك
- إبرائها من مسؤولياتها: يتم إبراء اللجنة من مسؤولياتها خلال اجتماع الهيئة العامة كل عام.

لجنة المراجعة والتدقيق – لجنة دائمة

الأعضاء والمقررين:

- السيد سام بحور – عضو مجلس الإدارة /رئيس اللجنة
- السيد هيثم بركات – عضو مجلس إدارة /عضواً
- السيد سلمان قميلة – عضو مجلس الادارة/عضواً
- السيد محمد ابو رمضان- عضو مجلس الإدارة/عضواً
- السيد ابراهيم أبو عبدو - مدير دائرة التدقيق الداخلي/أمين سر اللجنة

مهام وصلاحيات اللجنة:

- مراجعة القوائم المالية المرحلية والسنوية للبنك ومناقشتها مع الادارة والمدقق الخارجي بالاضافة للاحكام والتدويرات المتعلقة بالقوائم المالية.
- الاشراف على التزام البنك بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.
- مراجعة نظم الرقابة المالية والرقابة الداخلية للبنك.
- التنسيق مع لجنة ادارة المخاطر بما يكفل بيان وضع البنك المالي وادائه.
- المتابعة والتحقق من الملاحظات التي ترد لها بموجب الالية المعتمدة من المجلس والتي تمكن الموظفين من تقديم ملاحظاتهم بسرية تامة حول اية مخالفات محتملة ويجب ان تسمح الالية بتقديم الملاحظات مباشرة الى اعضاء لجنة المراجعة والتدقيق او الى موظف او مسؤول يقوم بايصال هذه الملاحظة للجنة المراجعة والتدقيق.
- تقدم اللجنة بصورة منتظمة تقارير عن اعمالها الى المجلس.
- ترشيح المدقق الخارجي وتحديد اتعابه وعزله شريطة مصادقة المجلس والجمعية العمومية على ذلك.
- تقييم استقلالية المدقق الخارجي مرة واحدة في السنة على الاقل.
- مراجعة الممارسات المحاسبية والمالية للبنك.
- مراجعة نطاق ونتائج التدقيق ومناقشتها مع المدقق الخارجي بالاضافة الى توضيح اية صعوبات واجهته واية عوائق حالت دون حصوله على المعلومات او المستندات المطلوبة او اية خلافات او صعوبات مع الادارة.
- مراجعة تقارير التدقيق الشرعي ومحاضر هيئة الفتوى ووضع التوصيات اللازمة.
- الاشراف المباشر على الدوائر التالية (التدقيق الداخلي، مراقب الامتثال، وحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب).
- الاتصال مباشرة بالمدققين الداخليين والخارجيين وبمستشاري البنك.
- الاتصال بأي موظف في البنك.
- القيام بأي استقصاءات أو تحقيقات وفقاً لما تراه مناسباً لأداء مهامها.
- الحصول على أية استشارات متخصصة وفقاً لما تراه ضرورياً .
- طلب وتلقي تقارير عن إعادة تعيين وأتعاب المدققين الخارجيين وتقديم نتائج عملهم إلى الاجتماع السنوي العام للمساهمين مع وجوب حضور رئيس اللجنة للرد على أسئلة المساهمين.
- إبرائه من مسؤولياتها: يتم إبراء اللجنة من مسؤولياتها خلال اجتماع الهيئة العامة كل عام.

لجنة الاستثمار – لجنة دائمة

الأعضاء والمقررين:

السيد فيصل الشوا – عضو مجلس الإدارة/رئيس اللجنة
السيد رشدي الغلايني - عضو مجلس الإدارة/عضواً
السيد ماهر فرج - عضو مجلس الإدارة/عضواً
السيد شادي الخطيب – عضو مجلس الإدارة/عضواً.
الدكتور عاطف علاونة – رئيس مجلس الإدارة /عضواً.
السيد سائد مقدادي - مدير دائرة إدارة المخاطر/أمين سر اللجنة.

مهام وصلاحيات اللجنة:

- الاطلاع على جميع التقارير والدراسات المتعلقة بوضع التوظيفات الخارجية واستثمارات البنك الحالية واطلاع الاسواق المالية المحلية والدولية وجميع البيانات التي تمكن اللجنة من أداء مهامها بكفاءة ومهنية.
- اطلاع مجلس الإدارة وبشكل دوري على وضع محافظ البنك الاستثمارية واطلاعه دون تأخير بأي تغييرات جوهرية تطرأ على وضع هذه الاستثمارات.
- التوصية باعتماد السياسة الاستثمارية للبنك ومراجعتها وتحديثها دورياً والتأكد من توافقها مع القوانين والتعليمات السارية والمعايير البنكية ، وعرضها على مجلس الادارة للمصادقة عليها على ان تحدد السياسة بشكل واضح الية اتخاذ القرارات الاستثمارية وسقوف الصلاحيات وسقوف المراكز المختلفة بما يتوافق مع توصيات دائرة ادارة المخاطر.
- دراسة طلبات الاستثمار سواء كانت الجديدة أو تجديد السقوف والموافقة و/أو عدم الموافقة على الاستثمار وامتلاك الأوراق المالية المختلفة وفقاً للصلاحيات المحددة للجنة من قبل مجلس الادارة ورفع التوصيات لمجلس الادارة حول القرارات الاستثمارية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة بما يتوافق مع تعليمات السلطات الرقابية وتوصيات دائرة ادارة المخاطر.
- التأكد من التزام الادارة بتنفيذ القرارات الاستثمارية وبالسقوف والصلاحيات المحددة من اللجنة.
- شراء وبيع أسهم الشركات المدرجة وغير المدرجة في البورصة (السوق المالي) بما يتفق واحكام الشريعة الاسلامية بتنسيب من دائرة الخزينة وأسواق المال.
- المساهمة والاكتتاب في الشركات الجديدة بموافقة مجلس الإدارة.
- الموافقة على سداد أقساط رأس المال المطلوبة لمساهمات سبق الموافقة عليها بتوصية من دائرة الخزينة وأسواق المال.
- الاكتتاب في شهادات الإيداع والصكوك وعمليات الاستثمار المخصص بتوصية من دائرة الخزينة وأسواق المال.
- الموافقة على صناديق الاستثمار المشترك المعدة من البنك بتوصية من دائرة الخزينة وأسواق المال.
- الموافقة على شهادات الإيداع والصكوك وعمليات الاستثمار المخصص التي يعدها البنك ويديرها ويتعهد بتغطيتها بالكامل أو بتقديم أفضل الجهود بتنسيب من دائرة الخزينة وأسواق المال.
- تحديد أسماء الوسطاء الماليين المعتمدين للتداول بالأوراق المالية في البورصة بتنسيب من دائرة الخزينة واسواق المال.
- الاقرار والموافقة على سقف مراكز العملات المفتوحة والمسموح الاحتفاظ به تحت إدارة دائرة الخزينة واسواق المال بتنسيب من دائرة الخزينة وأسواق المال.
- إقرار سقوف التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية ، بناء على توصيات دائرة الخزينة وأسواق المال و/أو اللجان المنبثقة المختصة.
- تحديد الوسطاء الماليين المعتمدين للتداول بالأوراق المالية في البورصة بتنسيب من دائرة الخزينة وأسواق المال.
- قرار المساهمة في الأدوات الإستثمارية المطروحة في سوق رأس المال بحد اقصى 15 مليون دولار او ما يعادلها
- الموافقة على سقف مراكز العملات المفتوحة المسموح الاحتفاظ به بتنسيب من دائرة الخزينة وأسواق المال وتحت إدارتها بحد اقصى 5 مليون دولار او ما يعادلها.
- إقرار سقوف التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية، بناء على توصيات دائرة الخزينة وأسواق المال بحد اقصى 15 مليون دولار او ما يعادلها.
- إبرائها من مسؤولياتها: يتم إبراء اللجنة من مسؤولياتها خلال اجتماع الهيئة العامة كل عام.

لجنة التفرع – لجنة دائمة

الأعضاء والمقررين:

الدكتور عاطف علاونه – رئيس مجلس الإدارة/رئيس اللجنة
الدكتور محمد نصر - نائب رئيس مجلس الادارة/ عضواً.
السيد رشدي الغلايني – عضو مجلس الادارة/عضواً.
السيد خالد غنبتاوي – عضو مجلس الإدارة / عضواً
السيد أحمد سرطاوي/ مدير دائرة التخطيط / أمين سر اللجنة.

مهام وصلاحيات اللجنة:

- اقرار استراتيجية وسياسة خاصة بالتفرع تشتمل على المعايير والاسس المعتمدة في آلية اختيار الاماكن والمواقع المقترح التفرع بها و/أو تحسين وتوسيع الفروع القائمة.
- دراسة خطط التفرع التي تقدمها الادارة التنفيذية وتقديم التوصيات المناسبة الى مجلس الادارة بهذا الخصوص.
- إبرائها من مسؤولياتها: يتم إبراء اللجنة من مسؤولياتها خلال اجتماع الهيئة العامة كل عام.



لجنة الترشيح ومنح المكافآت والحوافز والموارد البشرية – لجنة دائمة

الأعضاء والمقررين:

الدكتور محمد نصر - نائب رئيس مجلس الإدارة/ رئيس اللجنة.

الدكتور عاطف علاونة – رئيس مجلس الإدارة /عضواً

السيد سام بحور – عضو مجلس الإدارة /عضواً.

السيد خالد عنبتاوي – عضو مجلس الإدارة /عضواً.

السيد راتب عطياتي – مدير دائرة الموارد البشرية والتدريب /أمين سر اللجنة.

مهام وصلاحيات اللجنة:

- اعداد معايير يتم اعتمادها من المجلس للشروط والمؤهلات الواجب توافرها في اعضاء المجلس من حيث المهارات والخبرات واية عوامل اخرى تراها مناسبة.
- تقديم التوصيات للمجلس حول التغيرات التي تعتقد اللجنة انها مطلوبة بالنسبة لعدد اعضاء المجلس او اي من اللجان المنبثقة عنه.
- في حال وجود مقعد شاغر (بما فيه المقعد الشاغر نتيجة لزيادة عدد اعضاء المجلس) تقوم اللجنة بتقديم توصيات للمجلس حول الشخص المرشح لشغل هذا المقعد.
- دراسة مدى اهلية جميع المرشحين المقترحين لعضوية المجلس من المساهمين واي مرشحين تقترح الادارة اسمائهم .
- تحديد الاعضاء المؤهلين لشغل المقاعد الشاغرة في اي من لجان المجلس وتقديم التوصيات بشأنهم الى المجلس.
- اعداد تقرير يتقدم به المجلس للمساهمين لانتخاب او اعادة انتخاب اعضاء مجلس الادارة.
- تقييم اداء المجلس واداء جميع اللجان وجميع الاعضاء مرة واحدة في السنة على الاقل.
- تقديم توصيات للمجلس بين الحين والآخر حول التغيرات التي تعتقد اللجنة انها ضرورية في هيكل الادارة او الاوصاف الوظيفية للمسؤولين الرئيسيين.
- وضع خطة مناسبة لضمان احلال رئيس واعضاء مجلس الادارة والمسؤولين الرئيسيين واستبدالهم في الحالات الطارئة او عند ظهور شواغر بسبب ظروف غير متوقعة.
- اعداد سياسات المكافآت والحوافز للعاملين في البنك ورفعها للمجلس للموافقة عليها والاشراف على تطبيقها.
- التوصية لمجلس الادارة باعتماد سياسات الموارد البشرية بشكل عام.
- اجراء مراجعة دورية لسياسة منح المكافآت والحوافز او عندما يوصي المجلس بذلك والتأكد من توافق سياسة منح المكافآت والحوافز مع تعليمات سلطة النقد والنظام الداخلي للبنك وتقديم التوصيات الى المجلس لتعديل او تحديث هذه السياسة.
- تقديم توصيات للمجلس بشأن مستوى ومكونات مكافآت وبدلات رئيس واعضاء المجلس والتأكد من وجود تجانس بين فترة وقيمة صرف المكافآت وتحقق اليراد بشكل فعلي خاصة فيما يتعلق بالايرادات المستقبلية ذات التوقيت والاحتمال غير المؤكدين.
- تقييم اداء المجلس واداء جميع اللجان وجميع الاعضاء مرة واحدة في السنة على الاقل.
- تقديم توصيات للمجلس بين الحين والآخر حول التغيرات التي تعتقد اللجنة انها ضرورية في هيكل الادارة او الاوصاف الوظيفية للمسؤولين الرئيسيين.
- وضع خطة مناسبة لضمان احلال رئيس واعضاء مجلس الادارة والمسؤولين الرئيسيين واستبدالهم في الحالات الطارئة او عند ظهور شواغر بسبب ظروف غير متوقعة.
- اعداد سياسات المكافآت والحوافز للعاملين في البنك ورفعها للمجلس للموافقة عليها والاشراف على تطبيقها.
- التوصية لمجلس الادارة باعتماد سياسات الموارد البشرية بشكل عام.
- اجراء مراجعة دورية لسياسة منح المكافآت والحوافز او عندما يوصي المجلس بذلك والتأكد من توافق سياسة منح المكافآت والحوافز مع تعليمات سلطة النقد والنظام الداخلي للبنك وتقديم التوصيات الى المجلس لتعديل او تحديث هذه السياسة.
- تقديم توصيات للمجلس بشأن مستوى ومكونات مكافآت وبدلات رئيس واعضاء المجلس والتأكد من وجود تجانس بين فترة وقيمة صرف المكافآت وتحقق اليراد بشكل فعلي خاصة فيما يتعلق بالايرادات المستقبلية ذات التوقيت والاحتمال غير المؤكدين.
- إبرائها من مسؤولياتها: يتم إبراء اللجنة من مسؤولياتها خلال اجتماع الهيئة العامة كل عام.

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة:

تم منح المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بناء على نظام المكافآت الخاص بأعضاء مجلس الإدارة والمعتمد في اجتماع مجلس الادارة رقم 01/2017 بتاريخ 15/02/2017.

* يتم منح الرواتب والمزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة التنفيذية بناء على سلم الرواتب المعتمد وفقاً للتعميم الداخلي للبنك رقم 3/ت/2009 بتاريخ 14/9/2009 واستناداً لقرار لجنة المخاطر والحوكمة والامتنال رقم 1/2011.

* سياسة تحديد بدل حضور جلسات مجلس الإدارة:

هو نظام مكافآت مجلس الإدارة المعدل والمعتمد في اجتماع مجلس الإدارة رقم 1/2017 بتاريخ 15/02/2017

أولاً : بدل مواصلات لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه :

أ . أعضاء مجلس الإدارة :

يدفع لعضو مجلس الإدارة مبلغ \$1000 شهريا وذلك بدل مواصلات عن حضور الاجتماعات الدورية . حيث يتم خصم نسبة من المبلغ المذكور تعادل نسبة عدد الجلسات التي لم يحضرها العضو الى مجموع عدد الاجتماعات في ذلك الشهر.

كما يدفع لرئيس مجلس الإدارة مبلغ \$2,000 شهريا بدل مواصلات عن حضور الاجتماعات الدورية ويتم خصم نسبة من المبلغ تعادل نسبة عدد الجلسات في ذلك الشهر.

ب : بدل مواصلات اللجان المنبثقة عن المجلس :

اللجان التنفيذية : يتم دفع مبلغ \$1,000 شهريا لكل عضو في اللجنة وذلك بدل مواصلات عن حضور الاجتماعات الدورية ، ويتم خصم نسبة من المبلغ المذكور تعادل نسبة عدد الاجتماعات التي لم يحضرها العضو إلى مجموع عدد الاجتماعات في ذلك الشهر.

لجان التدقيق والحوكمة والإستثمار : يدفع مبلغ \$500 لكل عضو من أعضاء اللجان (التدقيق والحوكمة والإستثمار) عن حضوره لكل من الاجتماعات الدورية.

ثانيا : المكافأة السنوية " من الأرباح " :

يدفع لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة ما نسبته 3% من الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين وبحد أدنى \$20,000 لكل عضو على ان لا تزيد عن 10% من صافي الأرباح المعدة للتوزيع.

ثالثا : الإنتقال والسفر :

يتم استخدام سيارة ركوب كاملة أو مقعد بالدرجة الاولى اذا كان السفر بالطائرة او القطار أو الباكسة .

رابعا : نفقات السفر والمياومات :

تدفع لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة تذاكر السفر بالدرجة الاولى وفاتورة الفندق وبدل مياومات بقيمة \$500 يوميا "لكافة البلدان عدا اوروبا حيث تصبح القيمة 500 يورو يوميا " و500 جنيه استرليني لبريطانيا و \$500 لدول امريكا وكندا. وتدفع ضريبة المغادرة والمصاريف والتنقلات الفعلية من وإلى المطار ونفقات عبور الجسور والحدود . تحسب من ضمن المياومات يوم السفر والعودة .

ينطبق ما جاء أعلاه على الأعضاء المقيمين خارج فلسطين عند قيامهم بمهام رسمية داخل فلسطين .

تخضع المكافآت وبدل المواصلات المذكورة اعلاه لقانون ضريبة الدخل .

كشف تفصيلي بالمكافآت والمصاريف المدفوعة لاعضاء مجلس الاداره خلال العام 2018										
الاسم	مصاريف	تنقلات اجتماعات	تنقلات	تنقلات اعضاء	تنقلات اعضاء	تنقلات اعضاء	تنقلات اعضاء	اجتماعات	لجنة الحوكمة	لجنة التدقيق
	سفر	اللجنة التنفيذية	مجلس الادارة	لجنة الحوكمة	لجنة التدقيق	لجنة التدقيق	لجنة التدقيق	لجنة التدقيق	لجنة التدقيق	لجنة التدقيق
السيد خالد وليد جبر عنتناوي	0	11,500	12,000	0	5,500	0	3,000	500	0	0
السيد رشدي محمود رشيد الفلاييني	0	11,500	12,000	0	5,500	0	3,000	500	0	0
السيد سام يحور	0	11,500	12,000	0	5,500	0	3,000	500	0	0
السيد سلمان " محمد طعمة" سلمان	0	11,500	12,000	0	5,500	0	3,000	500	0	0
قمليه										
السيد شادي عدنان احمد الخطيب	7,535	12,000	24,000	0	5,500	0	3,000	500	0	0
السيد عاطف كمال صادق علاونة	0	11,500	12,000	0	5,500	0	3,000	500	0	0
السيد فيصل غازي جميل الشوا	0	11,500	12,000	0	5,500	0	3,000	500	0	0
السيد ماهر جواد سمعان فرج	0	11,500	12,000	0	5,500	0	3,000	500	0	0
السيد محمد عوني ابو رمضان	0	11,500	12,000	0	5,500	0	3,000	500	0	0
السيد محمد محمود محمد نصر	0	11,500	12,000	0	5,500	0	3,000	500	0	0
السيد هيثم"محمد سميح" عبد الرحمن	0	11,500	12,000	0	5,500	0	3,000	500	0	0
بركات										
المجموع	7,535	45,667	128,000	2,000	24,000	13,000	5,500	3,000	3,500	188,571

كشف مصاريف الادارة التنفيذية العليا لعام 2018							
الادارة التنفيذية	الرواتب السنوية الاجمالية	المكافآت السنوية	مكافأة نهاية الخدمة	نفقات السفر السنوية	اجمالي المزايا السنوية	القروض	الضمانات
المدير العام	230,323	0	19,194	10,742	260,258	7,500	كفالة شخصية (ممنوح بطاقة ائتمانية)
نائب المدير العام - غسان جبر	174,400	0	14,533	0	188,933	160,152	راتب ومستحققات
نائب المدير العام - احسان	184,258	0	15,355	18,996	218,609	0	0
نائب المدير العام - معاوية	168,903	0	14,075	15,033	198,011	240,451	رهن عقاري + راتب و مستحققات

أجندة اجتماع الهيئة العامة العادية للبنك الاسلامي العربي عن عام 2018:

- تلاوة وقائع الجلسة المنعقدة في 27 آذار 2018م.
- تلاوة ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك خلال العام 2018 والخطة المستقبلية له والمصادقة عليه.
- سماع تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الموحدة لعام 2018 عن البيانات المالية والحسابات الختامية للبنك.
- سماع تقرير مدققي الحسابات لعام 2018 عن البيانات المالية والحسابات الختامية للبنك.
- مناقشة البيانات المالية للسنة المالية 2018 واقرارها.
- الموافقة على صرف 188,571 دولار امريكي مكافأة السادة اعضاء مجلس ادارة البنك عن العام 2018.
- المصادقة على توزيع ارباح نقدية \$ 2,625,000 بنسبة 3.5 % من القيمة الاسمية للسهم.
- المصادقة على الجدول الزمني لخطة استكمال راس المال المدفوع.
- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 31/12/2018 وفقاً لأحكام القانون.
- انتخاب مدققي حسابات البنك للعام 2019 وتفويض مجلس الادارة بتحديد اتعابهم.

أجندة اجتماع الهيئة العامة غير العادي للبنك الإسلامي العربي عن عام 2018

رسملة مبلغ 9,919,252 دولار وضمه الى رأس المال وتوزيعها اسهم مجانية بنسبة %13.22 على المساهمين كل بنسبة مساهمته وفقاً للقانون. تفويض مجلس الإدارة باستكمال الإجراءات القانونية والرسمية مع الدوائر المعنية لتنفيذ قرارات الهيئة العامة.

كبار المساهمين

بلغ عدد مساهمي البنك الاسلامي العربي 1154 مساهماً نهاية العام 2018، وبلغ رأسمال البنك الاسلامي العربي المصرح به \$100,000,000/ سهم، اما المدفوع والمدرج في بورصة فلسطين \$75,000,000/سهم. و الجدول التالي يوضح المستثمرين الذين تبلغ ملكيتهم 5% فأكثر من رأس المال المدفوع كما بتاريخ 31/12/2018.

اسم المساهم	عدد الاسهم كما في	النسبة %	عدد الاسهم كما في	النسبة %
	31/12/2018		31/12/2017	
بنك فلسطين	39,046,662	52.06	39,046,662	52.06
شركة اسواق للمحافظ الاستثمارية	19,178,527	25.57	19,178,527	25.57
شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني	7,118,975	9.49	7,118,975	9.49

السيطرة على الشركة

اسم المساهم	عدد الاسهم كما هو بتاريخ	النسبة %
بنك فلسطين	39,046,662	52.06

مجموعة شركات تابعة لشركة صندوق الاستثمار الفلسطيني

اسم المساهم	عدد الاسهم كما هو بتاريخ	النسبة %
	31/12/2018	
شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني	7,118,975	9.49
شركة اسواق للمحافظ الاستثمارية	19,178,527	25.57
المجموع	26,297,502	35.06

ج: ملكية الادارة التنفيذية:

اسم الشخص	المنصب	الجنسية	عدد الاسهم كما في 31/12/2018	عدد الاسهم كما في 31/12/2017
السيد/ هاني صلاح ناصر	المدير العام	فلسطيني	32,903	0.00
السيد/ راتب عبدالله عطياتي	مدير دائرة التدريب والموارد البشرية	فلسطيني	12,000	12,000
السيد/ سائد مقداد مقدادي	مدير دائرة ادارة المخاطر وامين سر مجلس الادارة	فلسطيني	5,020	5,020

د : ملكية اقارب المجلس والادارة التنفيذية (الزوجة والأولاد القصر فقط):

اسم الشخص	درجة القرابة مع المجلس والادارة التنفيذية	الجنسية	عدد الاسهم كما في 31/12/2018	عدد الاسهم كما في 31/12/2017
سوزان جمال نصر	زوجة نائب رئيس مجلس الادارة	فلسطينية	1700	1200

* لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل الإدارة التنفيذية.

ملكية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من الأوراق المالية:

أ: ملكية أعضاء مجلس الادارة الاعتباريين:

اسم العضو	المنصب	جنسية "الممثل"	عدد الاسهم كما في 31/12/2018	عدد الاسهم كما في 31/12/2017
شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني				
يمثلها: الدكتور محمد محمود نصر	عضو	فلسطيني	7,118,975	7,118,975
شركة بنك فلسطين				
يمثلها:				
الدكتور عاطف كمال علاونه	5 أعضاء	فلسطيني	39,046,662	39,046,662
السيد رشدي محمود الغلايني				
السيد سلمان " محمد طعمه" قميله				
السيد فيصل غازي الشوا				
السيد ماهر جواد فرح				
شركة اسواق للمحافظ الاستثمارية يمثلها:				
السيد شادي عدنان الخطيب	عضوان	فلسطيني	19,178,527	19,178,527
السيد محمد عوني ابو رمضان				

ب.ملكية اعضاء مجلس الادارة وممثلي الشركات:

اسم العضو " الممثل "	اسم الشركة العضو	المنصب	عدد الاسهم كما في 31/12/2018	عدد الاسهم كما في 31/12/2017
الدكتور عاطف علاونه	بنك فلسطين	رئيس مجلس الادارة	17,351	17,351
الدكتور محمد محمود نصر	صندوق الاستثمار الفلسطيني	نائب رئيس المجلس	24,665	24,665
السيد ماهر جواد فرح	بنك فلسطين	عضو	29,500	30,000
السيد خالد عنبتاوي	ممثل عن صغار المساهمين	عضو	10,000	10,000
السيد سام بحور	مستقل	عضو	10,500	10,500
السيد هيثم بركات	مستقل	عضو	52,933	52,933

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الموحدة :

تم تشكيل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الموحدة في البنك الإسلامي العربي والتي تضم في عضويتها أربعة أعضاء يحملون درجة الدكتوراه بفقہ الشريعة الاسلامیة ومن ذوي الخبرة بعمل المؤسسات المالية الإسلامية،وحسب التشکيلة التالية :

- د . جمال زيد الكيلاني / رئيساً للهيئة
- د . أيمن مصطفى الدباغ / عضوا ومقرراً
- د . عروة عكرمة صبري /عضواً
- د . أنس زاهر المصري / عضواً

آلية عمل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الموحدة :

- تجتمع هيئة الفتوى بدعوة من رئيسها أو بناء على قرار من مجلس إدارة المصرف أو بناءً على طلب أغلبية أعضائها .
- يحق لرئيس هيئة الفتوى الدعوة لاجتماعات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك .
- لهيئة الفتوى حق الإطلاع الكامل وبدون قيود على جميع السجلات والمعاملات والمعلومات بما في ذلك الرجوع إلى موظفي المصرف .
- المستشارين .
- كيفية إعداد التقارير الدورية التي تقدم للإدارة والتقارير التي تقدم للمساهمين .

مهام وصلاحيات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الموحدة :

- الرقابة على أعمال وأنشطة المصرف للتأكد من توافق أعماله وأحكام فقه المعاملات الإسلامية،ومراجعة العمليات للتحقق من خلوها من أي محذور شرعي .
- تكوين وإبداء الرأي حول مدى التزام المصرف بفقہ المعاملات المالية الاسلامیة وتقديم التقارير الرقابية الشرعية الدورية لمجلس الإدارة والتقارير الرقابي الشرعي نصف السنوي والسنوي للهيئة العامة ونشر تقريرها على أن يتضمن التقرير الأنشطة المخالفة للشريعة الإسلامية إن وجدت.
- إعداد دليل لإجراءات العمل الشرعية ويشمل مختلف عمليات المصرف وبما يتضمن القواعد اللازمة لضبط التعامل مع المصارف التقليدية.
- البت في المنازعات التي قد تنشأ بين الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة المصرف بشأن التفسيرات الشرعية ويكون قرارها ملزم للطرفين.
- التأكد من وجود نظام رقابي داخلي سليم يضمن تطبيق أحكام فقه المعاملات المالية الإسلامية طبقا لما تقره هيئة الفتوى للمصرف،واعتماد برنامج الرقابة الشرعية السنوي والذي يتضمن مراقبة كافة أنشطة المصرف وفق خطة سنوية محددة .
- تحديد أوجه الصرف وإجازة عمليات الصرف من صندوق المكاسب غير المشروعة.
- اعتماد صيغ العقود اللازمة لأعمال وأنشطة المصرف والاتفاقيات والسياسات والمنتجات والمعاملات والقوائم المالية.
- دراسة تقارير وملاحظات المراقب الشرعي المقيم على أداء الأعمال اليومية من قبل الإدارة التنفيذية ومدى توافقها مع المتطلبات الشرعية والتوجيه بما يلزم بشأنها .
- تقديم التوجيه والإرشاد والتدريب والتثقيف والتوعية لكافة موظفي المصرف فيما يتعلق بالأحكام الشرعية والفتاوى ذات العلاقة .
- اعتماد سياسة توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار .
- العمل على إيجاد البدائل الشرعية لأي أنظمة ولوائح وعقود وتطبيقات العمل التي تعرض عليها وعدم التوقف عند الإفتاء بموافقتها أو عدم موافقتها لأحكام فقه المعاملات الإسلامي بحيث تقدم ما تراه مناسبا من مبادرات واقتراحات لمنتجات جديدة الى الإدارة التنفيذية في البنك .

الأرباح والخسائر مع حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية:

الميزانية	الأرباح/الخسائريعد	توزيع اسهم	نسبة توزيع	توزيع نقدي	صافي حقوق المساهمين في	سعر اغلاق السهم في
	الضريبة	مجانية	الاسهم		نهاية العام	نهاية العام
2011	887,058	-	0.00%	0	56,480,729	0.82
2012	648,513	-	0.00%	0	57,208,245	0.92
2013	3,500,463	-	0.00%	0	62,321,764	1.15
2014	4,129,844	-	0.00%	8%	67,729,769	1.11
2015	5,201,692	-	0.00%	0	69,005,125	1.55
2016	6,220,821	-	0.00%	12%	75,209,854	1.55
2017	6,402,924	-	0.00%	0	106,995,915	1.76
2018	7,103,319	9,919,252	13.22%	3.5%	103,377,442	1.57

نشاط التداول على سهم البنك في بورصة فلسطين:

	2018	2017	ملاحظات
عدد الاسهم المصدرة من البنك	\$100,000,000/سهم	\$75,000,000/سهم	
عدد الاسهم المكتتب بها والمدرجة	\$75,000,000/سهم	\$75,000,000/سهم	
عدد المساهمين	1,154	1,185	
سعر الافتتاح \$	1.71	1.54	
أعلى سعر \$	1.81	1.98	
أدنى سعر \$	1.50	1.50	
سعر الاغلاق \$	1.57	1.76	نسبة التغير 10.80%-
عدد الجلسات التي تداول فيها السهم	129	185	53.09% من اجمالي جلسات 2018
قيمة الأسهم المتداولة "دولار"	3,008,122	5,605,195	1.195% من اجمالي التداول
عدد الاسهم المتداولة "سهم"	1,829,214	3,275,841	1.208% من اجمالي التداول
عدد الصفقات المنفذة	467	1,249	
معدل دوران السهم	2.44%	4.37%	

شكل وآلية إيصال المعلومات للمساهمين:

- الموقع الإلكتروني للبنك الإسلامي العربي،علاقات المساهمين (www.aib.ps).
- الموقع الإلكتروني لبورصة فلسطين وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، حيث يتم الإفصاح عن كافة البيانات الجوهرية حسب نظام الإفصاح المعمول به في فلسطين.
- المراسلات الرسمية في البريد الرسمي، وأحياناً يتم استخدام الإيميل والفاكس.
- الصحف المحلية في فلسطين.
- عن طريق الهاتف مع قسم المساهمين 0097022941823 وعن طريق الإيميل (IR@aib.ps) (Linda@aib.ps). عبر جميع فروع ومكاتب البنك الإسلامي العربي المنتشرة داخل فلسطين.
- التقارير السنوية التي تصدر عن البنك.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الموحدة للفترة المنتهية في 2018/12/31 م

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه....
إلى مساهمي شركة البنك الإسلامي العربي المساهمة العامة المحدودة المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وفقاً لخطاب التكليف المرفق صورة منه، نقدم التقرير التالي:

لقد اطلعنا على المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحتها الشركة خلال الفترة. وقمنا بإبداء الرأي عما اذا كانت الشركة التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال الفتاوى والقرارات والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا.

تقع مسؤولية التأكد من أن الشركة تعمل وفقاً لأحكام الشريعة على الإدارة. أما مسؤوليتنا فتتضمن بإبداء رأي مستقل بناءً على ما اطلعنا عليه من عمليات الشركة، وفي إعداد تقرير لكم.

لقد قمنا بمراقبتنا التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من الشركة على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

لقد قمنا بتخطيط وتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصول على المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن الشركة لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

في رأينا:

1. إن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها الشركة خلال الفترة من 1/1/2018م وحتى 2018/12/31م والتي اطلعنا عليها لا تتعارض في أغلبها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وإن المكاسب التي تحققت من المعاملات غير الشرعية قد تم تحويلها إلى حساب المكاسب غير الشرعية.
2. إن توزيع الأرباح وتحمل الخسارة على حساب الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا ولا يتعارض مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
3. إن جزءاً من المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها – أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية – أو التي نتجت عن بعض الأخطاء في التنفيذ قد تم تحويله إلى حساب المكاسب غير الشرعية وإن جزءاً من هذه المكاسب المحولة قد تم صرفه خلال الفترة في أغراض خيرية.
4. يتحمل كل مساهم مسؤولية إخراج الزكاة الواجبة عليه وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

تعيين المراقب الشرعي المقيم :

- تم إنشاء وظيفة مراقب شرعي مقيم يكون مرتبطاً مع هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الموحدة وتكون تبعيته الفنية لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية ويمنع تكليفه بأي عمل يتعارض مع واجباته الرقابية، ويجب أن يلتزم بميثاق الأخلاقيات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ويجب أن يتوفر في المراقب الشرعي بالحد الأدنى المؤهلات التالية :
- حاصل على مؤهل علمي بدرجة بكالوريوس على الأقل في إحدى التخصصات ذات العلاقة .
 - حاصل على شهادة مراقب شرعي معتمد .
 - توفر الخبرة العملية والتدريب المناسب على مهام الرقابة الشرعية .

مهام وصلاحيات المراقب الشرعي المقيم :

- فحص وتقييم كفاية وفعالية مدى التزام المصرف بالفتاوى الصادرة عن هيئة الفتوى .
- التحقق من التزام إدارة المصرف بالفتاوى الصادرة عن هيئة الفتوى في كافة الأعمال اليومية.
- تقديم التوجيه والإرشاد والتدريب لكافة موظفي المصرف فيما يتعلق بالأحكام الشرعية والفتاوى ذات العلاقة .
- ينبغي على المراقب الشرعي نشر المعرفة من خلال طباعة الفتاوى والإرشادات والتعليمات الصادرة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية حول المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك .
- تحديث دليل الرقابة الشرعية كل خمس سنوات على الأقل ويكون مجلس الإدارة وهيئة الفتوى هما الجهتان المخولتان بإقرار أية تعديلات بتوصية من لجنة المخاطر والحوكمة والامتثال .
- إعداد خطة خاصة بالرقابة الشرعية الداخلية يوضح فيها الجدول الزمني للرقابة الشرعية على أن يتم إقرارها واعتمادها من قبل هيئة الفتوى ومجلس الإدارة .
- إعداد دليل خاص للرقابة الشرعية الداخلية يوضح الأغراض والصلاحيات والمسؤوليات على أن يتم اعتماده من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الموحدة.
- إعداد تقرير ربع سنوي على الأقل موجه إلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الموحدة ونسخة إلى مجلس الإدارة ونسخة إلى لجنة التدقيق الداخلي المنبثقة عن المجلس موضحاً فيه غرض ونطاق ونتائج الرقابة الشرعية الداخلية ورأيها حول التحسينات المستقبلية والعمل التصحيحي ليتم مراجعتها بشأن النتائج أو التوصيات.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،
رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الموحدة

د. جمال زيد الكيلاني
د. أيمن مصطفى الدباغ
د. عروة عكرمة صبري
د. أنس زاهر المصري

عضواً ومقرراً
عضواً
عضواً

المكان والزمان: رام الله - مقر الإدارة العامة للبنك: 19/ جمادى الآخرة 1439هـ الموافق 24/ شباط/ 2019 م.

القوائم المالية 2018

31 كانون الأول 2018



A I B 77

التقرير السنوي 2018

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٨

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٨ غير القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى، إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٨ بتاريخ لاحق لتقريرنا. إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل المعلومات الأخرى وإنما لا نبدى أي تأكيد حولها.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نقيم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية أو مع معرفتنا من خلال عملية التدقيق أو أن هذه المعلومات تحتوي ظاهرياً على أخطاء جوهريّة.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرره هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة، عند إعداد القوائم المالية، عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار في أعماله مستقبلاً كمُنشأة مستمرة والإفصاح، إذا عُلّق الأمر ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وإعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الاستمرارية، إلا إذا كانت لية الإدارة تُسفيح البنك أو إيقاف عملياته أو عند عدم وجود أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً أن التدقيق الذي يجري وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط، ويتم اعتبارها جوهريّة إذا كانت، منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإدعاء الرأي، إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يفوق ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ وتزوير وحذف متعمد وتأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة حسب الظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى نتيجة حول ما إذا كان هناك شك جوهري مرتبط بالأحداث أو ظروف قد تثير شكوك كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلياً الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن نتائج التدقيق تعتمد على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعماله كمُنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بنطاق التدقيق ونموّيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد مجلس الإدارة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعقلة بالاستقلالية والإفصاح لمجلس الإدارة عن كافة العلاقات والأمور الأخرى التي تظهر على أنها تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه الحفاظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي يتم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، يتم تحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ وهي التي تمثل أمور التدقيق الهامة، نقوم بوصف هذه الأمور في تقرير التدقيق إلا إذا كان للقانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الأمر. أو، في حالات نادرة جداً، عندما نرتئي عدم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا لأن العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

إريست ويونغ - الشرق الأوسط

رخصة رقم ٢٠١٢/٢٠٦

إريست ويونغ

سائد عبدالله

رخصة رقم ٢٠٠٣/١٠٥

رام الله - فلسطين

١٨ آذار ٢٠١٩

قائمة التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

إحتياطات						
صافي حقوق الملكية	أرباح مدوّرة	التغير المتراكم في القيمة العادلة	إستثمارات عقارية	تقّلات دورية	مخاطر مصرفيّة عامة	إجباري
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
106.995.915	3.283.940	(840.181)	5.577.667	4.113.369	8.684.566	4.926.554
(6.408.934)	1.880.207	(1.880.207)	-	-	(6.408.934)	-
100.586.981	5.164.147	(2.720.388)	5.577.667	4.113.369	2.275.632	4.926.554
7.103.320	7.103.320	-	-	-	-	-
1.704.526	-	932.101	772.425	-	-	-
8.807.846	7.103.320	932.101	772.425	-	-	-
-	(5.950.467)	-	-	-	5.240.135	710.332
109.394.827	6.317.000	(1.788.287)	6.350.092	4.113.369	7.515.767	5.636.886

31 كانون الأول 2018
الرصيد في بداية السنة
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (إيضاح 3)
الرصيد المعدل كما في بداية السنة
ربح السنة
بنود الدخل الشامل الأخرى
إجمالي الدخل الشامل للسنة
محول إلى الإحتياطات
الرصيد في نهاية السنة

إحتياطات						
صافي حقوق الملكية	أرباح مدوّرة	التغير المتراكم في القيمة العادلة	إستثمارات عقارية	تقّلات دورية	مخاطر مصرفيّة عامة	إجباري
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
75.209.854	6.705.502	(590.649)	5.194.998	3.152.930	6.460.811	4.286.262
6.402.924	6.402.924	-	-	-	-	-
133.137	-	(249.532)	382.669	-	-	-
6.536.061	6.402.924	(249.532)	382.669	-	-	-
-	(3.824.486)	-	-	960.439	2.223.755	640.292
25.000.000	-	-	-	-	-	-
6.250.000	-	-	-	-	-	-
(6.000.000)	(6.000.000)	-	-	-	-	-
106.995.915	3.283.940	(840.181)	5.577.667	4.113.369	8.684.566	4.926.554

31 كانون الأول 2017
الرصيد في بداية السنة
ربح السنة
بنود الدخل الشامل الأخرى
إجمالي الدخل الشامل للسنة
محول إلى الإحتياطات
تسديدات رأس المال (إيضاح 1)
علاوة إصدار (إيضاح 41)
توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 40)
الرصيد في نهاية السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 51 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 51 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

قائمة الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

إيضاح	2018 دولار أمريكي	2017 دولار أمريكي
ربح السنة	7.103.320	6.402.924
بنود الدخل الشامل الأخرى:		
خسارة متحققة منقولة إلى قائمة الدخل	-	10.134
		10.134
7		(259.666)
7	932.101	
بنود لن يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل في فترات لاحقة:		
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية		
بنود سيتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل في فترات لاحقة:		
أرباح تقييم إستثمارات عقارية	1.054.147	522.230
21	(281.722)	(139.561)
ضرائب مؤجلة		
إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى	1.704.526	133.137
إجمالي الدخل الشامل للسنة	8.807.846	6.536.061

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

		2017	2018	إيضاح
		دولار أمريكي	دولار أمريكي	
أنشطة التشغيل				
الربح قبل الضرائب		8.999.830	9.758.469	
تعديلات:				
مخصصات متنوعة		1.027.198	1.121.234	
إستهلاكات وإطفاءات		2.194.315	2.896.152	
مخصص تندي تمويلات ائتمانية مباشرة		144.196	(906.951)	
خسائر ائتمانية متوقعة		-	75.412	
خسائر (أرباح) إستبعاد ممتلكات ومعدات		(4.951)	23.973	
خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		10.134	-	
		12.370.722	12.968.289	
التغير في الموجودات والمطلوبات:				
متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي		(16.184.565)	(3.106.682)	
تمويلات ائتمانية مباشرة		(131.000.394)	(123.687.600)	
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر		(1.340.871)	17.657.223	
إستثمارات لدى بنوك إسلامية تستحق لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر		-	6.272.309	
موجودات أخرى		(23.138.447)	32.937.838	
حسابات العملاء الجارية		44.806.704	(28.131.487)	
تأمينات نقدية		32.740.179	(8.522.971)	
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تزيد عن 3 أشهر		-	4.574.200	
مطلوبات أخرى		17.540.190	(22.460.261)	
صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل قبل الضرائب والمخصصات		(64.206.482)	(111.499.142)	
ضرائب مدفوعة		(3.243.300)	(3.228.120)	
مخصصات متنوعة مدفوعة		(147.562)	(516.256)	
صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل		(67.597.344)	(115.243.518)	
أنشطة الإستثمار				
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من من خلال قائمة الدخل الشامل		599.719	2.547.481	
شراء موجودات مالية بالكلفة المطفأة		(6.250.000)	(7.000.000)	
شراء استثمارات عقارية		(661.643)	(755.030)	
بيع استثمارات عقارية		394.441	702.742	
شراء ممتلكات ومعدات		(6.461.027)	(4.342.182)	
بيع ممتلكات ومعدات		7.707	42.325	
شراء موجودات غير ملموسة		(533.352)	(335.810)	
صافي النقد المستخدم في أنشطة الإستثمار		(12.904.155)	(9.140.474)	
أنشطة التمويل				
الزيادة في رأس المال		25.000.000	-	
علاوة الإصدار		6.250.000	-	
توزيعات أرباح نقدية		(6.000.000)	-	
الزيادة في حسابات الإستثمار المطلقة		89.206.518	93.657.323	
صافي النقد من أنشطة التمويل		114.456.518	93.657.323	
(النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه		33.955.019	(30.726.669)	
النقد وما في حكمه في بداية السنة		114.972.465	148.927.484	
النقد وما في حكمه في نهاية السنة		148.927.484	118.200.815	37
أرباح مدفوعة		2.605.750	4.974.872	
أرباح مقبوضة		28.489.225	37.056.698	

قائمة مصادر واستخدامات المكاسب غير الشرعية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
-	78.631	رصيد بداية السنة
		مصادر المكاسب غير الشرعية
		فوائد بنكية
		عوائد تمويلات ائتمانية مباشرة
		مجموع مصادر المكاسب غير الشرعية
		أوجه الصرف
		تبرعات
		مجموع أوجه الصرف
		رصيد المكاسب غير الشرعية في نهاية السنة
223.395	276.411	
74.255	48.596	
297.650	325.007	
(219.019)	(403.638)	
(219.019)	(403.638)	
78.631	-	

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 51 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 51 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

1. عام

تأسست شركة البنك الإسلامي العربي المساهمة العامة المحدودة (البنك) ومقرها الرئيسي في مدينة البيرة بمقتضى قانون الشركات لسنة 1964، وسجلت في سجل مراقب الشركات في فلسطين تحت رقم (563201011) بتاريخ 8 كانون الثاني 1995.

باشر البنك نشاطه المصرفي في مطلع عام 1996. يقوم البنك بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الإستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال المركز الرئيسي بمدينة البيرة وفروعه ومكاتبه المنتشرة في فلسطين والبالغ عددها ثمانية عشر فرعاً وثلاثة مكاتب.

يعتبر البنك تابعاً لشركة بنك فلسطين المساهمة العامة المحدودة (بنك فلسطين) والتي تمتلك حصة مسيطرة بلغت 52.06% وعليه يتم توحيد القوائم المالية للبنك مع القوائم المالية لبنك فلسطين.

تخضع عمليات البنك لإشراف هيئة فتوى ورقابة شرعية مكونة من أربعة أشخاص يتم تعيينهم من قبل الهيئة العامة وتقوم هذه الهيئة بتدقيق أنشطة ومعاملات البنك المصرفية للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

قررت الهيئة العامة غير العادية في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 2 نيسان 2017 زيادة رأسمال البنك إلى 75 مليون دولار أمريكي من خلال الاكتتاب الثانوي لحملة الأسهم في ذلك التاريخ. تم خلال السنة الاكتتاب بمبلغ 25.000.000 دولار أمريكي حيث بلغ رأسمال البنك المصرح به والمدفوع كما في 31 كانون الأول 2017 مبلغ 75.000.000 دولار أمريكي بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم.

بلغ عدد موظفي البنك (539) و(480) موظفاً كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017، على التوالي.

تم إقرار هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك في جلسة رقم (2019/1) بتاريخ 21 شباط 2019، وتم الموافقة عليها وإقرارها من سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 18 آذار 2019.

2. السياسات المحاسبية

1.2 أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية واستناداً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للبنك ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية المنسجمة مع معايير التقارير المالية الدولية.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والاستثمارات العقارية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية.

تم إعداد القوائم المالية بالدولار الأمريكي والذي يمثل عملة الأساس للبنك.

تُطبق المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في حال عدم وجود معايير صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولحين صدور معايير إسلامية تحل محلها.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للبنك مطابقة لتلك التي تم استخدامها لإعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017، باستثناء قيام البنك بتطبيق بعض التعديلات نافذة المفعول ابتداء من الأول من كانون الثاني 2018.

معيّار التقارير المالية الدولي رقم (9) الأدوات المالية

قام البنك بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الأدوات المالية بتاريخ التطبيق الإلزامي للمعيار في 1 كانون الثاني 2018، حيث قام البنك في ذلك التاريخ بتقييم متطلبات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ومحاسبة التحوط والتعديلات المتعلقة بالتصنيف والقياس للأدوات المالية. قام البنك بتطبيق المرحلة الأولى من معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الصادر عام 2009. وكان التطبيق المبدئي للمرحلة الأولى من المعيار في 1 كانون الثاني 2011.

تم تطبيق المعيار بأثر رجعي وبما يتماشى مع معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الأدوات المالية، ولم يتم البنك بتعديل أرقام المقارنة. تم الاعتراف بأثر تطبيق المعيار في 1 كانون الثاني 2018 من خلال الأرباح المدورة في قائمة حقوق الملكية. تم إلغاء معيار المحاسبة الدولي رقم (39) (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس) وجميع الاصدارات السابقة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) وذلك بموجب النسخة النهائية من معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

تتضمن النسخة المعدلة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية) آلية تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية. يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) أن يتم تصنيف جميع الموجودات المالية بناء على نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدى للأصل المالي. قام البنك بتقييم أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (2009) على تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية وتقييم الموجودات والمطلوبات المالية للبنك بتاريخ التطبيق الإجمالي للمعيار في 1 كانون الثاني 2018، ولا يوجد أي اختلاف جوهري لتصنيف الموجودات والمطلوبات المالية ناتج عن تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) لسنة 2014.

استبدلت النسخة النهائية المعدلة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية) نموذج الخسارة الائتمانية المتكبدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس). حيث تضمنت نموذجاً شاملاً لآلية الاعتراف وتسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة. تضمن المعيار نموذج أعمال لأدوات الدين، التمويلات، الالتزامات المالية، عقود الضمان المالي، الودائع، والذمم المدينة، إلا أن المعيار لم يقدم نموذجاً شاملاً لأدوات الاستثمار في حقوق الملكية. في حالة وجود مخاطر ائتمانية متدنية للموجودات المالية عند التطبيق الأولي لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) يتم اعتبار مخاطر الائتمان المتعلقة بهذه الموجودات المالية أنها لم تتغير بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي بها. وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الأدوات المالية يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة بفترات مبكرة مقارنة مع معيار المحاسبة الدولي رقم 39 المالية (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس).

نتج عن تطبيق تعديلات التغيرات في السياسات المحاسبية على القوائم المالية للبنك كما في 1 كانون الثاني 2018 انخفاض في حقوق الملكية بمبلغ 6.408.934 دولار أمريكي كما يلي:

معيار المحاسبة الدولي	رقم (39)	التغير	معيار التقارير المالية
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	الدولي رقم (9)
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	101.792.071	(131.462)	101.660.609
إستثمارات لدى بنوك إسلامية	9.022.642	(416)	9.022.226
تمويلات إئتمانية مباشرة	560.923.314	(3.953.863)	556.969.451
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	26.250.000	(63.848)	26.186.152
موجودات أخرى	54.871.759	(2.218.640)	52.653.119
مطلوبات أخرى	34.013.635	40.705	34.054.340
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	8.684.566	(6.408.934)	2.275.632
احتياطي التغير المتراكم في القيمة العادلة	(840.181)	(1.880.207)	(2.720.388)
الأرباح المدورة	3.283.940	1.880.207	5.164.147

فيما يلي تفاصيل الرصيد الإفتتاحي لمبلغ المخصصات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9):

مبلغ المخصصات	الفرق نتيجة إعادة	الرصيد وفق
الحالي	الاحتساب	المعيار الدولي
دولار أمريكي	دولار أمريكي	للتقارير المالية 9
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	131.462
إستثمارات لدى بنوك إسلامية	2.300.000	2.300.416
تمويلات إئتمانية مباشرة	919.999	4.873.862
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	1.263.425	1.327.273
موجودات أخرى	302.000	2.520.640
مطلوبات أخرى	-	40.705

فيما يلي تفاصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1.078	-	1.078
إستثمارات لدى بنوك إسلامية	269	18.497	2.318.766
تمويلات ائتمانية مباشرة	1.284.570	1.510.084	3.475.247
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	11.655	249.083	1.524.163
مطلوبات أخرى	30.449	812	31.261

إن السياسات المحاسبية الجديدة المتعلقة بمعيار رقم (9) موضحة تحت بند ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

يوضح الجدول التالي أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم (9) على الأرباح المدورة واحتياطي مخاطر مصرفية عامة و احتياطي التغير المتراكم في القيمة العادلة كما في 1 كانون الثاني 2018:

الأرباح المدورة	احتياطي مخاطر مصرفية عامة	احتياطي التغير المتراكم في القيمة العادلة
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2018 - قبل التعديل	3.283.940	8.684.566
إعادة تصنيف خسائر تقييم من حساب احتياطي القيمة العادلة إلى حساب الأرباح المدورة نتيجة إعادة تصنيف استثمارات كانت مصنفة كموجودات مالية متوفرة للبيع وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) إلى موجودات مالية من خلال قائمة الدخل	1.880.207	-
الشامل وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم (9)	1.880.207	(1.880.207)
قيد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	(131.462)	-
قيد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على إستثمارات لدى بنوك إسلامية	(416)	-
قيد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على تمويلات إئتمانية مباشرة	(3.953.863)	-
قيد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على موجودات مالية بالكلفة المطفأة	(63.848)	-
قيد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على موجودات أخرى	(2.218.640)	-
قيد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على مطلوبات أخرى	(40.705)	-
إعادة تصنيف احتياطي مخاطر مصرفية عامة إلى الأرباح المدورة	6.408.934	(6.408.934)
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2018 - بعد التعديل	5.164.147	2.275.632

معيار المحاسبة الدولي رقم (7) - تعديل على الإيضاحات

تم تعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) الأدوات المالية - الإفصاحات - ليشمل إفصاحات نوعية وكمية أكثر اتساعاً تتعلق بمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) مثل فئات التصنيف الجديدة والتدني ومتطلبات محاسبة التحوط.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (15) الإيرادات من العقود مع العملاء

يحل معيار التقارير المالية الدولي رقم (15) بدلاً من المعيار المحاسبي الدولي رقم (11) عقود الإنشاءات ومعيار المحاسبة الدولي (18) الإيرادات والتفسيرات ذات الصلة وينطبق على جميع إيرادات عقود العملاء، ما لم تكن هذه العقود في نطاق المعايير الأخرى. يحدد المعيار الجديد نموذجًا من خمس خطوات للاعتراف بالإيرادات الناتجة عن العقود مع العملاء. بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (15) يتم الاعتراف بالإيرادات بقيمة تمثل المبلغ الذي تتوقع المنشأة أن تحققه مقابل نقل البضاعة أو تقديم الخدمات إلى العميل.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) عقود الإيجار

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) عقود الإيجار خلال كانون الثاني 2016 الذي يحدد مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن عقود الإيجار. تشابه متطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم (16) بشكل جوهري المتطلبات المحاسبية للمؤجر في معيار المحاسبة الدولي رقم (17)، وفقاً لذلك، يستمر المؤجر في تصنيف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية أو عقود إيجار تمويلية، بحيث يقوم بمعالجة هذين النوعين من العقود بشكل مختلف.

يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) من المستأجر أن يقوم بالاعتراف بالموجودات والمطلوبات لجميع عقود الإيجار التي تزيد مدتها عن 12 شهر، إلا إذا كان الأصل ذو قيمة منخفضة ويتطلب من المستأجر الاعتراف بحقه في استخدام الأصل والمتمثل في الاعتراف بالأصل المستأجر والالتزام الناتج المتمثل بدفعات الإيجار.

تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (16) – فترة انتقالية

يمكن للبنك تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) بأثر رجعي بحيث يتم تعديل كل الفترات السابقة في القوائم المالية أو بطريقة الأثر الرجعي المعدل حيث يتم تعديل اثر المعيار على الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة. سوف يطبق البنك المعيار على العقود التي تم تحديدها سابقاً كعقود إيجار وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17) وتفسيرات لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (4).

سوف يقوم البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) بطريقة الأثر الرجعي المعدل و بسبب عدم توفر المعلومات الكافية للإفصاح عن الأثر الكمي للمعيار كما في 31 كانون الأول 2018 فإنه لن يتم الإفصاح عن أثر المعيار في القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018.

تفسير رقم (23) لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية – عدم التأكد حول معالجة ضريبة الدخل

يوضح هذا التفسير المعالجة المحاسبية لضريبة الدخل عند وجود درجة من عدم التأكد فيما يتعلق بالضريبة والتي تأثر على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (12). لا ينطبق التفسير على الضرائب والرسوم غير المتضمنة في نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (12) ولا تتضمن متطلبات خاصة للرسوم والغرامات المتعلقة بالمعالجات الضريبة الغير مؤكدة. يجب على المنشأة تحديد ما إذا كان يجب اعتبار كل معاملة ضريبية غير مؤكدة على حدى أو اعتبارها مع معالجات ضريبية أخرى.

سيتم تطبيق هذه التفسيرات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019، مع وجود إعفاءات محددة للتطبيق.

تعديلات على معيار التقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي (28): بيع أو تحويل الموجودات بين المستثمر وشركاته الحليفة أو مشاريعه المشتركة

تركز التعديلات على التناقض بين معيار التقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) فيما يتعلق بفقدان السيطرة على الشركة التابعة والناجمة عن عملية بيع أو تحويل الاستثمار في الشركة التابعة إلى استثمار في شركة حليفة أو مشاريع مشتركة. توضح التعديلات أنه يتم الاعتراف بكامل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو تحويل الأصول التي ينطبق عليها تعريف المنشأة – وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (3) – بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة. في حين يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو تحويل الأصول التي لا ينطبق عليها تعريف المنشأة بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة إلى مدى حصة المستثمر في الشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة.

قام المجلس الدولي للمحاسبة بتأجيل تاريخ تطبيق هذه التعديلات إلى أجل غير مسمى، ولكن يجب على الشركة التي تطبق التعديلات في وقت مبكر وأن يتم تطبيقها بأثر مستقبلي. ستطبق الشركة هذه التعديلات عندما تصبح فعاله.

يتطلب المعيار من الشركات استخدام التقديرات، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق خطوات الاعتراف بالإيراد. كما يحدد المعيار المعالجة المحاسبية المتعلقة بالتكاليف الإضافية للحصول على العقد والتكاليف المباشرة المرتبطة بتنفيذ العقد.

لم ينتج أي اثر جوهري عن تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (15) على المعلومات المالية للبنك.

تفسير رقم (22) – لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية – المعاملات بالعملة الأجنبية والدفعات المقدمة

يوضح هذا التفسير أنه عند تحديد سعر الصرف السائد الذي سيستخدم عند الاعتراف الأولي المتعلق بأصل أو مصروف أو دخل (أو جزء منه) أو عند إلغاء الاعتراف بأصل أو التزام غير نقدي متعلق بدفعات مقدمة، فإن تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تقوم فيه المنشأة بالاعتراف الأولي بالأصل أو الالتزام غير النقدي الذي نشأت عنه تلك الدفعات المقدمة.

لم ينتج أي اثر عن تطبيق هذه التعديلات على المعلومات المالية للبنك.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (28) الاستثمار في الشركات الحليفة ومشاريع مشتركة – قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل

توضح هذه التعديلات انه إذا كانت المنشأة مشروع أو شركة يمكن لها عند الاعتراف المبدئي بالاستثمار قياس الاستثمار في شركة حليفة أو مشروع مشترك بالقيمة العادلة من خلال الدخل. اذا كانت المنشأة ليست منشأة استثمارية ولها حصة في شركة حليفة أو مشروع مشترك والتي بدورها هي منشأة استثمارية يمكن للمنشأة عند تطبيق طريقة حقوق الملكية إبقاء القيمة العادلة المطبقة من قبل الشركة الحليفة أو المشروع المشترك (التي بدورها هي منشأة استثمارية) على الحصة في الاستثمار في الشركة الحليفة أو المشروع المشترك للشركة التابعة. يتم الاختيار لكل استثمار في شركة حليفة أو مشروع مشترك كل على حدى في اخر تاريخ عند:

أ. الاعتراف المبدئي بالاستثمار في شركة حليفة أو مشروع مشترك.

ب. الشركة الحليفة أو المشروع المشترك يصبح منشأة استثمارية.

ج. الشركة الحليفة أو المشروع المشترك للمنشأة الاستثمارية يصبح الشركة الأم.

لم ينتج أي اثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للبنك.

المعايير الصادرة وغير نافذة المفعول

إن المعايير المالية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية مدرجة أدناه، وسيقوم البنك بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الإلزامي. تعتقد إدارة البنك بأن يكون لتطبيقها أثر على المركز أو الأداء المالي للبنك:

معيار المحاسبة الإسلامية المالي رقم (30) التدني في القيمة والخسائر الائتمانية والالتباطات والالتزامات

يبين هذا المعيار المعالجة المحاسبية المتعلقة بالتدني والخسائر الائتمانية المتوقعة للتمويلات والاستثمارات والالتزامات ذات المخاطر العالية في المؤسسات المالية الإسلامية. إن متطلبات هذا المعيار بخصوص الخسائر الائتمانية المتوقعة مشابهة إلى حد كبير لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9). إن تاريخ التطبيق الإلزامي للمعيار هو أول كانون الثاني 2020 مع السماح بالتطبيق المبكر.

إن أدوات الدين التي تحقق الشرطين السابقين تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء (باستثناء إذا اختار البنك تصنيف هذه الموجودات من خلال قائمة الدخل كما هو مبين أدناه). لاحقاً يتم قياسها بالكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي بعد تنزيل التدني. يتم الاعتراف بإيرادات العوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

إن معدل العائد الفعلي هو نسبة العائد التي يتم استخدامها لخصم التدفقات النقدية المستقبلية على فترة عمر أداة الدين، أو فترة أقل في حالات معينة، لتساوي القيمة الدفترية في تاريخ الاعتراف المبدئي.

عند الاعتراف المبدئي يستطيع البنك بشكل لا يمكن التراجع عنه تصنيف أداة دين حققت شروط الكلفة المطفأة المذكورة أعلاه كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا أدى ذلك إلى إزالة أو التخفيف بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي نتيجة تصنيف الأداة المالية بالكلفة المطفأة.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تمثل هذه الموجودات المالية أدوات الدين التي لا تحقق شروط الكلفة المطفأة أو أدوات مالية تحقق شروط الكلفة المطفأة ولكن اختار البنك تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عند الاعتراف المبدئي. لم يقدّم البنك بتصنيف أية أداة دين تحقق شروط أدوات دين بالكلفة المطفأة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

يقوم البنك عند الاعتراف المبدئي بتصنيف أدوات الملكية بالقيمة العادلة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستثناء الاستثمارات غير المحتفظ بها لأغراض المتاجرة حيث يمكن تصنيف هذه الموجودات بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى.

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ويتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل.

يتم الاعتراف بأرباح توزيعات الأسهم من الاستثمار في الأدوات المالية من الشركات المستثمر بها عند نشوء حق لاستلامها.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يقوم البنك عند الاعتراف المبدئي بتصنيف أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى. يتم هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة ولا يمكن التراجع عنه. كذلك لا تستطيع البنك تصنيف أداة ملكية محتفظ بها للمتاجرة كأدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى.

يتم قياس أدوات الملكية من خلال الدخل الشامل مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء. لاحقاً يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة ويتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى في حساب احتياطي القيمة العادلة. عند التخلص من هذه الموجودات لا يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المقيدة سابقاً في حساب احتياطي القيمة العادلة إلى قائمة الدخل بل يتم قيدها مباشرة في حساب الأرباح المدورة.

يتم قيد عوائد توزيعات الأسهم من الاستثمار في أدوات الملكية من الشركات المستثمر بها عند نشوء حق لاستلامها في قائمة الدخل، إلا إذا اعتبرت هذه العوائد كاسترداد لجزء من قيمة الاستثمار.

يمكن تصنيف أدوات الدين كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل إذا تحقق الشرطان التاليان:

- أن يتم الاحتفاظ بأداة الدين ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية وبيعها.
- أن تعطي الشروط التعاقدية للأداة في تواريخ محددة حق الانتفاع من التدفقات النقدية التي تمثل دفعات من الأصل وعائد على الرصيد القائم.

إعادة تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

لا يقوم البنك بإعادة تصنيف موجوداته المالية بعد تاريخ الاعتراف المبدئي، باستثناء الحالات التي يقوم فيها البنك باستحواذ أو الغاء قطاع أعمال. ولا يتم إعادة تصنيف المطلوبات المالية أبداً.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 28: الاستثمارات طويلة الأجل في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة

توضح التعديلات أن الشركة تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الاستثمارات طويلة الأجل في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة التي لا تنطبق عليها طريقة حقوق الملكية ولكن بشكل، من حيث الجوهر، جزءاً من صافي الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (على المدى الطويل). يعتبر هذا التعديل مناسب حيث أن نموذج خسارة الائتمان المتوقع في معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ينطبق على هذه الاستثمارات طويلة الأجل.

توضح التعديلات أيضاً أنه عند تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، لا تسجل الشركة أي خسائر للشركات الحليفة والمشاريع المشتركة ، أو أي خسائر انخفاض في القيمة على صافي الاستثمار ، كتعديلات على صافي الاستثمار في الشركة الحليفة أو المشروع المشترك التي قد تنشأ نتيجة تطبيق معيار المحاسبة الدولي (28) الاستثمارات في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة.

يجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي ويسري اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019، مع السماح بالتطبيق المبكر.

3.2 معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

4.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

تحقق الإيرادات والإعتراف بالمصاريف

يتم تحقق إيرادات الأرباح باستخدام طريقة العائد الفعلي باستثناء عوائد وعمولات التمويلات الائتمانية المتعثرة.

يتم التحقق من إيرادات التمويلات والاستثمارات وفقاً لمبدأ الإستحقاق وباستخدام طريقة العائد الفعلي. يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الإعتراف بأرباح توزيعات الأسهم من الشركات المستثمر بها عند نشوء حق لاستلامها.

يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

الموجودات والمطلوبات المالية

موجودات مالية بالكلفة المطفأة

يتم قياس أدوات الدين بالكلفة المطفأة إذا تحقق الشرطان التاليان:

- أن يتم الاحتفاظ بأداة الدين ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية.
- أن تعطي الشروط التعاقدية للأداة في تواريخ محددة حق الانتفاع من التدفقات النقدية التي تمثل دفعات من الأصل والعائد على الرصيد القائم.

انخفاض قيمة الأصول المالية

نظرة عامة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة

أدى تطبيق معيار التقارير المالي الدولي رقم (9) "الأدوات المالية" إلى تغيير طريقة احتساب خسارة التدني لتمويلات البنك بشكل جوهري من خلال نهج طريقة الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات نظرة مستقبلية بدلاً من الاعتراف بالخسارة عند تكبد الخسارة حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" اعتباراً من 1 كانون الثاني 2018 .

يقوم البنك بتسجيل المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع التمويلات وموجودات الدين المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إضافة إلى التزامات التسهيلات وعقود الضمان المالية، والمشار إليها جميعاً "الأدوات المالية"

لا تخضع أدوات الملكية لاختبار التدني بموجب معيار التقارير المالي الدولي رقم (9).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها لمدة 12 شهراً، وفي حال حدوث تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الأولي، يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل الناتجة عن أحداث تعثر بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال 12 شهر من تاريخ القوائم المالية.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهراً بناءً على طبيعة الأدوات المالية.

قام البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية. بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة (الأولى) والمرحلة (الثانية) والمرحلة (الثالثة)، كما هو موضح أدناه:

المرحلة الأولى: تشمل الأدوات المالية التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني منذ منحها. يقوم البنك بقيد مخصص تدني للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً.

المرحلة الثانية: تشمل الأدوات المالية التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني. يقوم البنك بقيد مخصص تدني للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.

المرحلة الثالثة: تشمل الأدوات المالية المتدنية ائتمانياً. يقوم البنك بقيد مخصص تدني خسائر ائتمانية على مدى العمر المتوقع لتلك الأدوات المالية.

بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر لدى البنك توقعات معقولة لاسترداد إما كامل المبلغ القائم أو جزء منه يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية ويعتبر بمثابة إلغاء جزئي للموجودات المالية.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي لأسعار الفوائد الفعلية. إن العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها.

إن آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية هي على النحو التالي:

احتمالية التعثر احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال فترة زمنية معينة. التعثر من الممكن أن يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.

التعرض الائتماني عند التعثر ان التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والربح، سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتمز بها، الفوائد المستحقة عن تأخير الدفعات المستحقة.

الخسارة المفترضة عند التعثر إن الخسارة المفترضة عند التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة عند التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع تحصيله مع الأخذ بعين الاعتبار الضمانات. عادة ما يتم التعبير عن الخسارة المفترضة عند التعثر كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوأ). ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر والخسارة المفترضة عند التعثر.

آليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تتلخص كما يلي:

المرحلة الأولى: يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل وبالتالي يقوم البنك باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال 12 شهر بعد تاريخ القوائم المالية. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة 12 شهراً على مبلغ التعرض الائتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلية. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة مؤثرة بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم البنك باحتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني، وتتمثل آلية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الربح الفعلي.

المرحلة الثالثة:

بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. وتتماثل آلية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر نسبة 100 □ ونسبة خسارة بافتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية.

الالتزامات والارتباطات المحتملة: يقوم البنك بتقدير الجزء المتبقي من تلك الالتزامات والذي من المتوقع استغلاله على مدى العمر المتوقع. وتحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد ذلك بناء على القيمة الحالية للعجز النقدي كما لو تم استغلال مبلغ التسهيل كاملاً حسب المتوسط المرجح للثلاثة سيناريوهات المستخدمة في الاحتساب، مخصصة بسعر الفائدة الفعلي.

النظرة المستقبلية للمعلومات

يعتمد البنك على قاعدة واسعة من المعلومات المستقبلية المستخدمة كمداخل في نموذج احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، وعلى سبيل المثال:

- الناتج المحلي الإجمالي.
- معدلات البطالة.

إن المدخلات والنماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة قد لا تشمل على كافة خصائص السوق كما في تاريخ القوائم المالية. نتيجة لذلك، يتم إجراء تعديلات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة في حال وجود اختلافات كبيرة.

تقييم الضمانات

يقوم البنك لغايات التقليل من مخاطر الائتمان باستخدام الضمانات، حيثما أمكن. وهناك عدة أشكال للضمانات، مثل الضمانات النقدية والأوراق المالية وحوالات الحق والعقارات والمبالغ مستحقة القبض والمخزون وغيرها من الموجودات غير المالية. إن السياسة المحاسبية المتبعة من قبل البنك لمعالجة الضمانات حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) هي نفسها كما هي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

لا يتم تسجيل الضمانات، ما لم يتم استردادها، في قائمة المركز المالي للبنك. ولكن تؤثر القيمة العادلة للضمانات على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك. يتم تقييم الضمانات. كحد أدنى، عند الاعتراف الأولي ويتم إعادة تقييمها بشكل دوري. ومع ذلك، بعض الضمانات، على سبيل المثال النقد أو الأوراق المالية يتم تقييمها بشكل يومي.

يستخدم البنك بيانات السوق النشط لتقييم الموجودات المالية المحفوظ بها كضمان. ويتم تقدير قيمة الموجودات المالية الأخرى التي ليس لديها سوق نشط باستخدام طرق تقييم مناسبة. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل الضمان العقاري، بناءً على البيانات المقدمة من أطراف خارجية مثل مقيمين الرهن العقاري.

إعدام الدين

إن السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل البنك فيما يخص اعدام الدين حسب معيار التقارير المالي الدولي رقم (9) لا تختلف مقارنة مع معيار المحاسبة الدولي رقم (39) وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية. يتم اعدام الموجودات المالية إما بشكل جزئي أو كلي فقط عند توقف البنك عن الاسترداد. في حال كان المبلغ المعدوم أكبر من مخصص الخسائر المتراكمة، يتم

معالجة الفرق كإضافة إلى المخصص التي يتم تطبيقها مقابل إجمالي القيمة الدفترية. يتم تسجيل المبالغ المستردة لاحقاً في الإيرادات الأخرى.

التعديل على التمويلات

يقوم البنك أحياناً بإجراء تعديلات على شروط العقد للتمويلات كاستجابة لطلب العميل نتيجة الصعوبات المالية بدلاً من استرداد أو تحصيل الضمانات ويقوم البنك بتعديل شروط التمويل نتيجة لظهور أو وجود صعوبات مالية للعميل. قد تشمل الشروط تمديد دفعات السداد أو الاتفاق على شروط تمويل جديدة. تتمثل سياسة البنك في مراقبة التمويلات المجدولة من أجل المساعدة على ضمان استمرار حدوث الدفعات المستقبلية. ان قرار البنك بتعديل التصنيف بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة يتم على أساس كل حالة على حدة.

التمويلات الائتمانية

يتم إدراج التمويلات الائتمانية بالكلفة بعد تنزيل مخصص تدني التمويلات الائتمانية العوائد المعلقة.

يتم تعليق العوائد والعوامل على التمويلات الائتمانية المتعثرة والمصنفة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية. يتم شطب التمويلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ويتم تحويل أي فائض في المخصص، إن وجد، لقائمة الدخل. يضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

يتم إستبعاد التمويلات التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات والعوائد المعلقة والمخصصات المتعلقة بها من القوائم المالية للبنك وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

إن التقييم المستمر حول وجود زيادة مؤثرة في المخاطر الائتمانية للتويالات الائتمانية المتجددة تشبه التقييمات المطبقة على التمويلات الأخرى. ان سعر الريح المستخدم لخصم الخسائر الائتمانية المتوقعة لبطاقات الائتمان هو سعر العائد الفعلي.

إستثمارات في موجودات مالية

يتم قيد الموجودات المالية عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء المباشرة، في حال عدم كونها موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قيد جميع الموجودات المالية إما بالقيمة العادلة أو بالكلفة المطفأة، كما هو مذكور أعلاه.

إستبعاد الموجودات المالية

يتم استبعاد الموجودات المالية عند انتهاء الحق التعاقدى للإنتفاع من التدفقات النقدية لهذه الموجودات، أو عند تحويل الموجودات المالية وجميع المخاطر وعوائد الملكية إلى منشأة أخرى. في حال لم يقم البنك بتحويل أو إبقاء كل المخاطر والعوائد الأساسية وأبقت السيطرة على الأصول المحولة، يسجل البنك حصته المتبقية في الموجودات ويسجل المطلوبات بقيمة المبالغ المتوقع دفعها. إذا أبقى البنك كل المخاطر وعوائد الملكية لملكية الموجودات المالية المحولة، يستمر البنك في تسجيل الموجودات المالية.

قياس القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية مثل المشتقات والموجودات غير المالية كالاستثمارات العقارية في تاريخ القوائم المالية. القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع موجودات أو سداد مطلوبات وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية بيع الموجودات أو سداد المطلوبات إما في:

- سوق رئيسي للموجودات والمطلوبات.

- أو في حال غياب السوق الرئيسي، في سوق أكثر ملاءمة للموجودات والمطلوبات.

يجب أن يكون للبنك القدرة على الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الفرضيات التي سيستخدمها المشاركون عند تسعير الموجودات والمطلوبات، على فرض ان المشاركين في السوق هدفهم تحقيق منافع اقتصادية.

يستخدم البنك أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف التي توفر معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك من خلال زيادة استخدام معطيات ذات صلة يمكن ملاحظتها والتقليل من استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها.

جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة والمصرح عنها في القوائم المالية تصنف ضمن هرم القيمة العادلة، كما هو موضح أدناه:

المستوى الاول: باستخدام أسعار التداول لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة.

المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

في نهاية كل فترة ماليه يحدد البنك فيما إذا كانت هنالك عمليات نقل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى معطيات له اثر جوهري على قياس القيمة العادلة ككل) للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية على أساس متكرر .

يقوم مخمنين خارجيين معتمدين بالمشاركة في تقييم الموجودات الجوهرية مثل الاستثمارات العقارية. بعد النقاش مع هؤلاء المخمنين الخارجيين، يقوم البنك باختيار الأساليب والمدخلات والتي ستستخدم للتقييم في كل حالة.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام البنك بتحديد شرائح من الموجودات والمطلوبات وفقاً لطبيعة وخصائص ومخاطر ومستوى القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات.

التفاصيل

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في القوائم المالية فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

التدني في قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم في تاريخ القوائم المالية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت تدني موجودات مالية محددة. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم إثبات أية خسارة تدنٍ ضمن قائمة الدخل.

أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية – يتضمن الدليل الموضوعي إنخفاض جوهري في القيمة أو طويل الأمد. يتم قياس جوهري الانخفاض بالرجوع إلى الكلفة الأصلية للإستثمار، ويتم قياس طول أمد الإنخفاض بالرجوع إلى الفترة التي انخفضت خلالها القيمة العادلة عن القيمة الأصلية. يمثل التدني الفرق بين الكلفة الأصلية والقيمة العادلة، بعد تنزيل أية خسارة تدنٍ معترفٍ بها سابقاً ضمن قائمة الدخل.

أدوات الدين المصنفة كموجودات مالية والتي تظهر بالكلفة-يمثل التدني الفرق بين الكلفة المطفأة والقيمة العادلة، بعد تنزيل أية خسارة تدنٍ معترفٍ بها سابقاً ضمن قائمة الدخل.

حساب الإستثمار المخصص

يتفق البنك مع أصحاب حسابات الإستثمار المخصص على نسبة أرباح تُدفع لهم بتاريخ الإستحقاق ويتم احتساب هذه النسبة على أساس حصول البنك على نسبة من أرباح المضاربة مقابل استثمار حسابات العملاء الجارية في مجالات محددة بناءً على طلبهم، حيث تمثل هذه العمولة الفرق بين نسبة الأرباح التي يحصل عليها البنك من الجهة التي تم الإستثمار لديها والنسبة المتفق عليها مع العميل. يتحمل العملاء الربح أو الخسارة الناتجة عن الصفقات المستثمر بها إلا في حالات التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط المتفق عليها مع البنك حيث يتحمل البنك ما ينشأ بسبب ذلك من خسائر.

عائد أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة

يتم توزيع الأرباح على أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة حسب سياسة التوزيع المعتمدة لدى إدارة البنك وذلك بعد تنزيل حصة البنك كمضارب والنسب المحددة في سياسة التوزيع.

يتم توزيع أرباح التمويلات والإستثمارات الممولة بشكل مشترك من حسابات الإستثمارات المطلقة ومصادر البنك الذاتية (حسابات التمويل المشترك) على أساس معدل الأرصدة الشهرية لهذه الإستثمارات. ويتم التوزيع لكافة العملات وفقاً للتالي:

نسبة مشاركة الودائع	حصة البنك	حصة أصحاب
في الأرباح	كمضارب	حسابات التمويل المشترك
%	%	%
50	95	5
50	95	5
50	95	5
65	95	5
85	95	5

ودائع التوفير والتأمينات النقدية المشاركة في الأرباح

ودائع لأجل تستحق خلال شهر

ودائع لأجل تستحق خلال فترة تقل عن 3 أشهر

ودائع لأجل تستحق خلال فترة تزيد عن 3 أشهر

ودائع لأجل تستحق خلال فترة تقل عن سنة

يتحمل البنك كافة المصاريف الإدارية كما يتم أيضاً تعديل نسب الأرباح الموزعة لأصحاب حسابات الإستثمار المطلقة من قبل الإدارة التنفيذية وذلك اعتماداً على نتائج أعمال البنك والنسب السائدة في السوق.

إحتياطي معدل أرباح المودعين

في حال وجود زيادة في مبلغ أرباح المودعين المستدركة من قبل البنك خلال السنة عن المبالغ الموزعة عليهم فعلياً يتم قيد الفرق في حساب إحتياطي معدل أرباح المودعين (معدل الأرباح) وذلك لمواجهة تقلبات نسبة العائد على حسابات الإستثمار المطلقة في السنوات القادمة، ويكون هذا الإحتياطي من حق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة. في حال عدم كفاية المبالغ المستدركة من قبل البنك، يتم استخدام إحتياطي معدل الأرباح أو تغطية العجز من البنك. في حال عدم كفاية إحتياطي معدل الأرباح، يحق لإدارة البنك منح هبة غير مستردة لأصحاب حسابات الإستثمار المطلقة.

عقود التمويل

يتم إدراج عقود التمويل بالكلفة بعد تنزيل الأرباح المعلقة ومخصص تدني التمويلات.

يتم تكوين مخصص تدني لعقود التمويل إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التمويل وعندما يمكن تقدير هذا التدني، تسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.

يتم تعليق أرباح عقود التمويلات غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

يتم شطب التمويلات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من مخصص التدني ويتم تحويل أي فائض في المخصص إن وجد لقائمة الدخل. يحول المحصل من التمويلات المشطوبة سابقاً إلى الإيرادات.

المرابحة للأمر بالشراء

إن المرابحة للأمر بالشراء هي عقد بيع للسلعة إلى عميل البنك (الأمر بالشراء) بزيادة محددة على تكلفتها بعد تحديد تلك الزيادة (ربح المرابحة). يقوم البنك بتطبيق مبدأ الإلزام بالوعد في عقود المرابحة وبما ينسجم مع المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

عقود الإجارة

الإجارة هي تملك منفعة بعوض وتقسم إلى قسمين:

الإجارة التشغيلية: وهي عقود الإجارة التي لا تنتهي بتملك المستأجر للموجودات المؤجرة.

الإجارة المنتهية بالتمليك: وهي الإجارة التي تنتهي بتملك المستأجر للموجودات المؤجرة وتأخذ عدة صور حسبما ورد في معيار الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية.

تقاس الموجودات المقتناة بغرض الإجارة عند اقتنائها بالتكلفة التاريخية شاملة النفقات المباشرة لجعلها صالحة للاستعمال ويتم إدراجها بعد تنزيل الأرباح المعلقة ومخصص تدني التمويلات. توزع إيرادات الإجارة بما يتناسب مع الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة. يتم قيد مصاريف صيانة الموجودات المؤجرة في الفترة المالية التي تحدث فيها.

الإستصناع

إن الإستصناع هو عقد بيع بين البنك كصانع أو مقاول ومالك العقد (المشتري)، حيث يتعهد البنك ببناء أو بتصنيع موضوع العقد بناءً على طلب مالك العقد ووفقاً لمواصفاته، مقابل سعر وطريقة سداد متفق عليهما سواء كان ذلك بدفع مبلغ العقد مقدماً أو بالأقساط أو بتأجيل الدفع إلى موعد محدد في المستقبل. يدرج الإستصناع بالقيمة العادلة بعد تنزيل الأرباح المعلقة ومخصص تدني التمويلات.

المشاركة

هو تقديم البنك والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكاً حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقة لنصيبه من الأرباح. وتقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال. تدرج المشاركة بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد تنزيل الأرباح المعلقة ومخصص تدني التمويلات.

المضاربة

إن عمليات المضاربة هي الشراكة التي يقوم البنك بموجبها بالمساهمة في رأس المال ويقوم الطرف الآخر (المضارب) باستثماره في مشروع أو نشاط معين مقابل حصة محددة من الربح على أن يتحمل المضارب الخسارة في حالة التخلف أو الإهمال أو مخالفة أي من شروط المضاربة. يتم تثبيت الأرباح أو الخسائر على أساس الاستحقاق إذا كان من الممكن تقديرها بصورة معقولة. عدا ذلك، يتم تثبيت الأرباح عندما يقوم المضارب بتوزيعها بينما يتم تحميل الخسائر في قائمة الدخل عند الإعلان عنها من قبل المضارب. تدرج المضاربة بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد تنزيل الأرباح المعلقة ومخصص تدني التمويلات.

عقود المواعيدات

تعتبر عقود المواعيدات موجودات مالية ويتم الإفصاح عنها ضمن الارتباطات والالتزامات المحتملة. يستخدم البنك عقود العملات الآجلة لأغراض التحوط من المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار العملات الأجنبية. يتم تقييم المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل. يتم تحديد القيمة العادلة لعقود المواعيدات وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل.

إستثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو لأغراض الزيادة في قيمتها أو لكليهما كإستثمارات عقارية. تدرج الإستثمارات العقارية مبدئياً بالكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع متضمنة تكاليف الشراء المتعلقة بالعقار. بعد الإثبات المبدئي يتم قياس جميع الإستثمارات العقارية بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل. في حال وجود إنخفاض في قيمة هذه العقارات يتم أخذ مخصص بقيمة ذلك الإنخفاض ويحمل إلى قائمة الدخل في الفترة التي يحدث فيها الإنخفاض.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. تشمل كلفة الممتلكات والمعدات الكلفة المنكبدة لاستبدال أي من مكونات الممتلكات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل إذا تحققت شروط الإعراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل عند تحققها. لا يتم إستهلاك الأراضي. يتم إحتساب الإستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع كما يلي:

العمر الإنتاجي (سنوات)	
50	المباني
5-14	أثاث ومعدات وتحسينات مأجور
10	وسائط نقل
5	أجهزة الحاسب الآلي

يتم شطب أي بند من الممتلكات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة إقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب البند، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند، في قائمة الدخل.

تتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات والأعمار الإنتاجية وطرق الإستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً إن لزم الأمر .

مشاريع تحت التنفيذ

تمثل المشاريع تحت التنفيذ كافة تكاليف إنشاء وتشطيب وتوسيع وتحسينات لفروع البنك الجديدة، والمشاريع الأخرى غير المنتهية حتى تاريخ القوائم المالية. عند الانتهاء من تنفيذ كل مشروع يحول إلى حساب ممتلكات وآلات ومعدات أو الموجودات غير الملموسة. يتم إجراء دراسة تدني في القيمة الدفترية للمشاريع تحت التنفيذ عند وجود أدلة تشير إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية لهذه المشاريع. في حال وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تخفيض القيمة الدفترية للمشاريع للقيمة المتوقع استردادها.

الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدنٍ في قيمتها في قائمة الدخل.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل في نفس الفترة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني بحيث يتم إطفاء أنظمة وبرامج الحاسب الآلي بطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجي المتوقع وهو خمس سنوات.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدنٍ في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

الإيرادات والمكاسب غير الشرعية

يقوم البنك بتسجيل الإيرادات والمكاسب غير الشرعية في حساب خاص يظهر في قائمة المركز المالي ضمن المطلوبات الأخرى. يتم صرف هذه الإيرادات والمكاسب على أوجه البر والإحسان حسبما تقرره هيئة الرقابة الشرعية.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

المخصصات

يتم احتساب المخصصات عندما يترتب على البنك إلتزامات (قانونية أو متوقعة) في تاريخ القوائم المالية ناشئة عن أحداث سابقة على أن يكون من المرجح نشوء هذه الإلتزامات وتوافر إمكانية تحديد قيمتها بشكل موضوعي.

مخصص الضرائب

يقوم البنك باقتطاع مخصصات الضريبة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) وبموجب النسب الضريبية المقررة وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات السارية المفعول في فلسطين. يقضي هذا المعيار بالإعتراف بالفروقات الزمنية المؤقتة كما بتاريخ قائمة المركز المالي، كضرائب مؤجلة، نتيجة لذلك قد يترتب على البنك قيد موجودات أو مطلوبات ضريبية مؤجلة.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو إستردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو التحقق من الموجودات الضريبية المؤجلة.

تحتسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنازل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو خسائر متراكمة مقبولة ضريبياً أو بنوداً ليست خاضعة أو مقبولة للتنازل لأغراض ضريبية.

يتم إجراء تقاص بين الموجودات الضريبية المؤجلة والمطلوبات الضريبية المؤجلة وإظهار المبلغ الصافي في القوائم المالية الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالبنك. هذا وكان من المتوقع تطبيق قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني خلال عام 2018 والذي تم إيقاف تنفيذه وفقاً لقرار بقانون رئاسي بتاريخ 28 كانون الثاني 2019 على أن يستمر الحوار مع الجهات ذات العلاقة من أجل الوصول لتوافق وطني على أحكام القانون وموعد نفاذه. هذا ويلزم القانون بنسخته الحالية صاحب العمل بتسوية مكافأة نهاية الخدمة للفترات السابقة لتطبيق أحكام هذا القانون.

الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

يتم احتساب الحصة الأساسية للسهم في الأرباح من خلال قسمة ربح السنة العائد إلى حملة الأسهم العادية للبنك على المعدل المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة.

يتم احتساب الحصة المخفضة للسهم من خلال قسمة ربح السنة العائد إلى حملة الأسهم العادية للبنك (بعد الأخذ في الاعتبار العوائد وأية إيرادات أو نفقات تخص الأسهم القابلة للتحويل) على المعدل المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة مضافاً إليه المعدل المرجح لعدد الأسهم العادية التي يجب إصدارها فيما لو تم تحويل الأسهم القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر. ويتضمن النقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية والاستثمارات لدى البنوك الإسلامية وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة مقيدة السحب.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ القوائم المالية والمعلنة من سلطة النقد الفلسطينية. يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.

استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات، وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

- يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة الضرائب وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب وإثبات مخصص الضريبة اللازم.
- يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل الفلسطيني وبما يتوافق مع معايير المحاسبة المعمول بها.
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الإستهلاكات والإطفاءات السنوية إعتماً على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم قيد خسارة التدني (إن وجدت) في قائمة الدخل.
- تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد التدني في قائمة الدخل.
- يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية من قبل مخمين عقاريين مسجلين لدى هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.
- يتم التخصيص للقضايا المرفوعة على البنك لمواجهة أية إلتزامات قضائية إستناداً لرأي المستشار القانوني للبنك.
- يتم مراجعة مخصص تدني التمويلات الائتمانية ضمن الأسس الموضوعة من قبل سلطة النقد الفلسطينية ومعايير المحاسبة المعمول بها وحسب التقديرات التالية:
- يتطلب تحديد مخصص تدني التمويلات الائتمانية من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية بعد الاعتراف المبذول بها، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمانية المتوقعة.
- قام البنك باحتساب قيمة مخصص تدني الموجودات المالية وفقاً لمعايير التقارير الدولية والمتوافقة مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.
- إن سياسة البنك في تحديد العناصر (المواصفات) المشتركة التي تم بناءً عليها قياس مخاطر الائتمان والخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس تجميعي أو على أساس فردي تتم بناءً على ما يلي:
- التمويلات الائتمانية الفردية: أفراد على مستوى نوع التمويل والبلد (ذمم البيوع المربحة للأمر بالشراء، إجارة منتهية بالتملك، قروض حسنة تبادلية، تمويل المضاربة، تمويل إستصناع)
- التمويلات الائتمانية للشركات: أفراد على مستوى التمويل/العميل
- التمويلات الائتمانية للبنوك: أفراد على مستوى التمويل/البنك
- أدوات الدين بالكلفة المطفأة (الصكوك): أفراد على مستوى أداة الدين.

منهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية): المدخلات، الآليات والافتراضات المستخدمة في

حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن المفاهيم الرئيسية ذات الأثر الجوهري والتي تتطلب قدر عالي من اجتهادات الإدارة والتي تم أخذها بعين الاعتبار من قبل البنك عند تطبيق المعيار تتضمن ما يلي:

- تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية:

يتم تقييم فيما إذا كان هنالك زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية منذ تاريخ نشأتها، حيث يقوم البنك بمقارنة مخاطر التعثر للعر المتوق للأداة المالية في نهاية كل فترة مالية مع مخاطر التعثر عند نشوء الأداة المالية باستخدام المفاهيم الرئيسية لعمليات إدارة المخاطر المتوفرة لدى البنك.

يتم تقييم الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية مرة واحدة كل ثلاثة أشهر وبشكل منفصل لكل من التعرضات لمخاطر الائتمان وبناء على العوامل المذكورة أدناه. إذا أشار أحد هذه العوامل إلى وجود زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية فإنه يتم اعادة تصنيف الأداة المالية من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية:

1. يتم القيام بتحديد حدود لقياس الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بناء على التغير في مخاطر حدوث التعثر للأداة المالية مقارنة مع تاريخ نشأتها.
2. يتم الأخذ بعين الاعتبار اية جدوليات أو تعديلات تتم على حسابات العملاء أثناء فترة التقييم كمؤشر للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.
3. يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية) افتراضاً بوجود زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية التي تعثرت واستحققت لأكثر من 30 يوم. بهذا الخصوص قام البنك باعتماد فترة 30 يوم.
4. انخفاض درجتين في التصنيف الائتماني للموجودات المالية.

يعتمد التغير بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة على ما إذا كانت الأدوات المالية متعثرة كما في نهاية الفترة المالية. إن طريقة تحديد تعثر الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (9) هي مشابهة لطريقة تحديد حدوث التعثر للموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس). كما هو موضح في تعريف التعثر أدناه.

- **عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام أكثر من سيناريو:**

يجب الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة ان قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات جوهرية مبنية على التعاون مع جهات دولية ذو خبرة في هذا المجال.

احتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر والمدخلات المستخدمة في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية لمخصص تدني التسهيلات الائتمانية مصممة بناء على عوامل اقتصادية متغيرة (أو التغير في عوامل الاقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة.

يتم ربط كل سيناريو من حالات الاقتصاد الكلي المستخدمة في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بعوامل الاقتصاد الكلي المتغيرة.

4. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

يشمل هذا البند ما يلي:

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
3.433.905	9.167.842	بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:
5.648.774	182.833	ودائع تبادلية تستحق خلال فترة تقل عن 3 شهور
9.082.679	9.350.675	ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر
		بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:
36.760.555	26.034.176	حسابات جارية وتحت الطلب
16.500.000	-	ودائع تبادلية تستحق خلال فترة تقل عن 3 شهور
14.607.966	5.846.261	ودائع تستحق خلال فترة تقل عن ثلاثة أشهر
24.840.871	7.052.186	ودائع تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر
92.709.392	38.932.623	
-	(1.078)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
101.792.071	48.282.220	

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى عوائد كما في 31 كانون الأول 2018 و2017 مبلغ 35.202.018 دولار أمريكي ومبلغ 56.694.460 دولار أمريكي، على التوالي.

فيما يلي ملخص الحركة على اجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

2017	2018				
	المجموع	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
117.324.841	101.792.071	-	2.000.000	99.792.071	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2018
(15.532.770)	(53.508.773)	-	(2.000.000)	(51.508.773)	صافي الحركة خلال السنة
101.792.071	48.283.298	-	-	48.283.298	رصيد نهاية السنة

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

2018				
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
-	-	-	-	كما في 1 كانون الثاني 2018
124.165	7.297	-	131.462	تعديلات أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)
124.165	7.297	-	131.462	كما في 1 كانون الثاني 2018 (معدلة)
(123.087)	(7.297)	-	(130.384)	صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة للسنة
1.078	-	-	1.078	رصيد نهاية السنة

تم استخدام التقديرات في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الأولى والمرحلة الثانية باستخدام السيناريوهات المرجحة المخصصة والتي تتضمن المعلومات المستقبلية للاقتصاد الكلي لأعوام لاحقة.

يعتمد السيناريو الأساسي على تنبؤات الاقتصاد الكلي (مثل: الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الفائدة). ان تغيرات الصعود والهبوط في العوامل الاقتصادية سيتم اعدادها على أساس الأوضاع الاقتصادية البديلة الممكنة.

• تعريف التعثر:

إن تعريف التعثر المستخدم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والمستخدم في تقييم التغير بين المراحل يتمشى ويتفق مع تعريف التعثر المستخدم من قبل إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية لدى البنك. إن التعثر غير معرف من قبل المعيار، وهناك افتراض قابل للنقض بأنه التوقف عن الدفع لمدة 90 يوم فأكثر .

• العمر المتوقع:

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، يقوم البنك بالأخذ بعين الاعتبار اقصى مدى للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يعتبرها البنك معرضة لمخاطر التدني. يتم الاخذ بعين الاعتبار جميع الالتزامات التعاقدية للعمر المتوقع، وبما فيها خيارات الدفع المقدم، وخيارات التمديد. يتم قياس العمر المتوقع لبعض التمويلات الائتمانية المتجددة والتي لا يوجد لها تاريخ سداد محدد بناء على الفترة المعرض بها البنك لمخاطر الائتمان التي لا يمكن للإدارة تجنبها.

حوكمة تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

لضمان الالتزام بمتطلبات تطبيق المعيار والتأكد من سير التطبيق فقد تم انشاء لجنة توجيه خاصة، حيث تقوم اللجنة باتخاذ القرارات اللازمة بخصوص آليات التطبيق، التأكد من تحديث السياسات العامة واجراءات العمل الأنظمة بما يتلائم مع متطلبات المعيار، كما تقوم بعرض نتائج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة استنادا إلى المعيار إلى الإدارة العليا وإلى مجلس الإدارة عن طريق اللجان المنبثقة عنه.

3. أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

يشمل هذا البند ما يلي:

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
164.646.098	145.647.829	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:
1.817.073	2.810.812	حسابات جارية وتحت الطلب
5.007.052	-	ودائع تبادلية تستحق خلال فترة تقل عن 3 شهور
70.820.969	73.927.651	متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي
242.291.192	222.386.292	

- يتعين على البنك وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية (2010/67) الإحتفاظ لدى سلطة النقد الفلسطينية بإحتياطي إلزامي نقدي بنسبة 9% من كافة ودائع العملاء. يتم احتساب الإحتياطيات الإلزامية في نهاية كل شهر.

- لا تعمل سلطة النقد الفلسطينية على دفع عوائد على هذه الإحتياطيات الإلزامية والحسابات الجارية وتحت الطلب.

5. إستثمارات لدى بنوك اسلامية

يشمل هذا البند ما يلي:

2018	2017
دولار أمريكي	دولار أمريكي
10.322.642	3.000.000
2.049.917	8.322.642
12.372.559	11.322.642
(2.318.766)	(2.300.000)
10.053.793	9.022.642

فيما يلي ملخص الحركة على اجمالي الأرصدة لإستثمارات لدى بنوك اسلامية:

2018	2017	المجموعة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
6.022.642	11.322.642	2.300.000	3.000.000	549.917	11.322.642
549.917	1.049.917	-	500.000	(1.500.000)	-
(1.500.000)	-	-	1.500.000	5.072.559	-
5.072.559	12.372.559	2.300.000	5.000.000		11.322.642

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على الإستثمارات لدى البنوك الإسلامية:

2018	2017	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
-	-	-	-	-	2.300.000
416	416	-	-	-	416
416	2.300.416	-	2.300.000	-	2.300.416
(147)	18.350	-	18.497	-	18.350
269	2.318.766	18.497	2.300.000	-	2.318.766

كما في 1 كانون الثاني 2018

تعديلات أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)

كما في 1 كانون الثاني 2018

(معدلة)

صافي (الأرباح) الخسائر الإئتمانية المتوقعة للسنة

رصيد نهاية السنة

6. تمويلات ائتمانية مباشرة

يشمل هذا البند ما يلي:

2018	2017
دولار أمريكي	دولار أمريكي
579.934.595	484.665.874
58.780.915	50.625.164
5.018.711	10.215.168
28.006.016	7.813.514
12.622.145	7.636.251
859.479	997.314
685.221.861	561.953.285
(182.612)	(109.972)
(3.475.247)	(919.999)
681.564.002	560.923.314

ذمم بيوع المرابحة للأمر بالشراء

إجارة منتهية بالتملك

قروض حسنة تبادلية

تمويل المضاربة

تمويل إستصناع

حسابات جارية مكشوفة

أرباح معلقة

مخصص تدني التمويلات الائتمانية المباشرة

- تظهر التمويلات الائتمانية المباشرة بالصافي بعد تنزيل الأرباح المقبوضة مقدماً البالغة 76.144.920 دولار أمريكي و 62.177.773 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017، على التوالي.

- بلغت التمويلات الائتمانية المباشرة المصنفة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعد تنزيل الأرباح المعلقة مبلغ 11.962.041 دولار أمريكي أي ما نسبته (1.75%) من إجمالي التمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2018 مقابل 11.393.100 دولار أمريكي أي ما نسبته (2.03%) من إجمالي التمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة في نهاية السنة السابقة.

- بلغت التمويلات الائتمانية المباشرة المتعثرة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعد تنزيل الأرباح المعلقة مبلغ 4.031.984 دولار أمريكي أي ما نسبته (0.59%) من إجمالي التمويلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2017 مقابل مبلغ 3.861.412 دولار أمريكي أي ما نسبته (0.69%) من إجمالي التمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة في نهاية السنة السابقة.

- بلغت التمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية وبكفالتها مبلغ 46.507.919 دولار أمريكي أي ما نسبته (6.79%) من إجمالي التمويلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2018 مقابل مبلغ 50.287.356 دولار أمريكي أي ما نسبته (8.95%) من إجمالي التمويلات الائتمانية في نهاية السنة السابقة.

- بلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التمويلات الائتمانية الممنوحة للملاء حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية مبلغ 552.049.474 دولار أمريكي و 467.214.810 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017، على التوالي.

- بلغت التمويلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين مبلغ 1.226.928 دولار أمريكي و 1.884.825 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017، على التوالي.

- بناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1) تم إستبعاد التمويلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والتي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات من القوائم المالية للبنك. بلغت التمويلات الائتمانية المباشرة المستبعدة من القوائم المالية مبلغ 610.838 دولار أمريكي و178.912 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 و2017، على التوالي. وبلغ رصيد المخصص والأرباح المعلقة للحسابات المتعثرة كما في 31 كانون الأول 2018 مبلغ 553.188 دولار أمريكي و25.314 دولار أمريكي، على التوالي.

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي التمويلات الائتمانية المباشرة:

	2018				2017
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	417.100.158	140.881.743	3.971.384	561.953.285	431.042.659
صافي الحركة خلال السنة	124.765.949	(1.446.899)	389.399	123.708.449	130.936.663
ما تم تحويله إلى المرحلة 1	32.758.166	(32.741.450)	(16.716)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة 2	(36.393.519)	38.463.881	(2.070.362)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة 3	(1.786.673)	(589.022)	2.375.695	-	-
التسهيلات المدومة	-	-	(439.873)	(439.873)	(26.037)
رصيد نهاية السنة	536.444.081	144.568.253	4.209.527	685.221.861	561.953.285

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص تدني التمويلات الائتمانية المباشرة:

	2018				2017
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في بداية السنة	-	-	919.999	919.999	725.842
أثر تطبيق المعيار إيضاح رقم (3)	1.904.520	2.049.343	-	3.953.863	-
كما في بداية السنة (معدلة)	1.904.520	2.049.343	919.999	4.873.862	725.842
ما تم تحويله إلى المرحلة 1	612.506	(612.489)	(17)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة 2	(628.174)	641.324	(13.150)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة 3	(342.752)	(84.096)	426.848	-	-
صافي (الأرباح) الخسائر الائتمانية للسنة	(261.530)	(483.998)	(161.423)	(906.951)	144.196
المسترد من التمويلات الائتمانية المستبعدة	-	-	7.214	7.214	801
إستبعاد تمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	-	-	(439.873)	(439.873)	(19.879)
فرق تقييم عملات أجنبية	-	-	(59.005)	(59.005)	69.039
رصيد نهاية السنة	1.284.570	1.510.084	680.593	3.475.247	919.999

تظهر أرقام المقارنة للسنة المنتهية بتاريخ 31 كانون الأول 2017 وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) (الأدوات المالية الاعتراف والقياس).

فيما يلي الحركة على الأرباح المعلقة:

	2018	2017
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	109.972	249.701
أرباح معلقة خلال السنة	89.382	55.126
أرباح معلقة حولت للإيرادات	-	(196.913)
إستبعاد أرباح معلقة على تمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(16.742)	-
فرق تقييم عملات أجنبية	-	2.058
الرصيد في نهاية السنة	182.612	109.972

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص تدني التمويلات الائتمانية المباشرة التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات:

	2018	2017
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	120.529	101.451
الإضافات	439.873	19.879
الإستردادات	(7.214)	(801)
الرصيد في نهاية السنة	553.188	120.529

فيما يلي توزيع التمويلات الائتمانية بعد تنزيل الأرباح المعلقة حسب النشاط الإقتصادي للمعلاء:

2018	2017
دولار أمريكي	دولار أمريكي
46.507.919	50.287.356
46.507.919	50.287.356
35.529.527	29.636.933
29.688.355	25.660.968
65.217.882	55.297.901
55.620.704	42.197.006
55.620.704	42.197.006
111.400.280	72.093.934
13.497.316	11.545.072
124.897.596	83.639.006
87.772.501	68.469.094
39.605.535	33.084.994
127.378.036	101.554.088
44.189.942	35.790.253
88.371.295	69.228.352
132.561.237	105.018.605
90.745.725	89.764.977
42.110.150	34.084.374
132.855.875	123.849.351
685.039.249	561.843.313

تمويلات استهلاكية

تمويل السيارات

تمويل السلع الاستهلاكية

7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

تشمل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ما يلي:

محلي	أجنبي	مجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
3.046.544	-	3.046.544
2.945.006	279.995	3.225.001
5.991.550	279.995	6.271.545
محلي	أجنبي	مجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
3.229.901	-	3.229.901
4.374.429	282.595	4.657.024
7.604.330	282.595	7.886.925

31 كانون الأول 2018

أوراق مالية مدرجة في الأسواق المالية

أوراق مالية غير مدرجة في الأسواق المالية

31 كانون الأول 2017

أوراق مالية مدرجة في الأسواق المالية

أوراق مالية غير مدرجة في الأسواق المالية

تظهر الإستثمارات في الأوراق المالية غير المدرجة في الأسواق المالية كما في 31 كانون الأول 2018 بالقيمة العادلة البالغة 3.225.001 دولار أمريكي. تم تسجيل مبلغ 1.118.063 دولار أمريكي كاعادة تقييم لأسهم لشركات محلية لتظهر قيمتها السوقية. في رأي الإدارة فإن القيمة العادلة للأوراق المالية غير المدرجة لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الظاهرة في القوائم المالية.

تتضمن محفظة الأوراق المالية غير المدرجة كما في 31 كانون الأول 2017 مبلغ 4.374.429 دولار أمريكي يمثل القيمة الدفترية لإستثمار البنك في شركة الشمال الصناعية (الشركة) في منطقة جنين. قامت السلطة الوطنية الفلسطينية باستملاك جزء من أراضي الشركة بموجب قرار مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ 17 أيلول 2000 القاضي باستملاك أراضٍ بمحافظة جنين لصالح مشروع المنطقة الصناعية. وفقاً لما ورد في كتاب وزير المالية للشركة بتاريخ 4 نيسان 2004، ستحصل الشركة على تعويض عادل مقابل حصصها في قطع الأراضي المستملكة حالما يتم الإنتهاء من الترتيبات الفنية لتقدير قيمة الأراضي التي تم إستملكها وفقاً لأحكام قانون الإستملاك رقم (2) لعام 1953 المعمول به في محافظات الضفة الغربية. قامت الشركة برفع عدة قضايا ضد السلطة لعدم تناسب قيمة التعويض المعروض منها مع القيمة العادلة للأراضي المستملكة علماً بأن قيمة التعويض المعروض أعلى من القيمة الدفترية لهذا الاستثمار. قرر مجلس إدارة الشركة بتاريخ 19 شباط 2018 قبول التعويض المعروض من قبل وزارة المالية والعمل لاستكمال الأمور القانونية وتوقيع المصالحة النهائية مع وزارة المالية. قامت وزارة المالية بتاريخ 26 تموز 2018بدفع كامل قيمة التعويض للشركة والبالغ 6.203.724 دولار أمريكي هذا وقررت الشركة في اجتماع الهيئة العامة غير العادي بتاريخ 23 أيلول 2018 تخفيض رأسمالها بنسبة 50% وتوزيع مبلغ 5.723.144 دولار أمريكي على المساهمين.

فيما يلي الحركة على حساب التغير المتراكم في القيمة العادلة خلال السنة:

2018	2017
دولار أمريكي	دولار أمريكي
(840.181)	(590.649)
(1.880.207)	-
(2.720.388)	(590.649)
-	10.134
932.101	(259.666)
(1.788.287)	(840.181)

الرصيد في بداية السنة

تعديلات أثر تطبيق معيار التقارير المالي الدولية رقم (9)

الرصيد في بداية السنة (معدلة)

خسارة متحققة منقولة إلى قائمة الدخل

التغير في القيمة العادلة

الرصيد في نهاية السنة

تمت عمليات البيع خلال عام 2017 بهدف تمويل أنشطة إستثمارية أخرى وبهدف الخروج من بعض الإستثمارات التي لا تحقق العائد المطلوب من قبل البنك.

8. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

يمثل هذا البند استثمار البنك في صكوك إسلامية إقليمية بعائد متوقع يتراوح بين 2.75% و 7.9% ولمدة تتراوح بين 8 أشهر و 9 سنوات.

	2018	2017
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	34.513.425	27.513.425
مخصص تدني موجودات مالية بالكلفة المطفأة	(1.524.163)	(1.263.425)
	<u>32.989.262</u>	<u>26.250.000</u>

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي موجودات مالية بالكلفة المطفأة:

	2018					2017
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع		
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	21.567.358	4.682.642	1.263.425	27.513.425	21.263.425	
صافي الحركة خلال السنة	16.365.284	(9.365.284)	-	7.000.000	6.250.000	
ما تم تحويله إلى المرحلة 2	(9.682.642)	9.682.642	-	-	-	
رصيد نهاية السنة	<u>28.250.000</u>	<u>5.000.000</u>	<u>1.263.425</u>	<u>34.513.425</u>	<u>27.513.425</u>	

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة هي كما يلي:

	2018					2017
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع		المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في 1 كانون الثاني 2018	-	-	1.263.425	1.263.425	1.263.425	
تعديلات أثر تطبيق معيار التقارير المالي الدولية رقم (9)	52.903	10.945	-	63.848	-	
كما في 1 كانون الثاني 2018 (معدلة)	52.903	10.945	1.263.425	1.327.273	1.263.425	
صافي الخسائر (الأرباح) الائتمانية للسنة	(41.248)	238.138	-	196.890	-	
رصيد نهاية السنة	<u>11.655</u>	<u>249.083</u>	<u>1.263.425</u>	<u>1.524.163</u>	<u>1.263.425</u>	

9. إستثمارات عقارية

فيما يلي تفاصيل الحركة التي تمت على الإستثمارات العقارية:

	2018	2017
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	16.693.998	15.904.566
إضافات خلال السنة	755.030	661.643
استبعادات خلال السنة	(702.742)	(394.441)
التغير في القيمة العادلة خلال السنة	1.054.147	522.230
رصيد نهاية السنة	<u>17.800.433</u>	<u>16.693.998</u>

فيما يلي الحركة على حساب إحتياطي الإستثمارات العقارية خلال السنة:

	2018	2017
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	5.577.667	5.194.998
أرباح تقييم غير متحققة	1.054.147	522.230
مطلوبات ضريبية مؤجلة	(281.722)	(139.561)
رصيد نهاية السنة	<u>6.350.092</u>	<u>5.577.667</u>

10. ممتلكات ومعدات

يشمل هذا البند ما يلي:

	المباني	وتحسينات مأجور	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2018 الكلفة:					
الرصيد في بداية السنة	5.553.522	18.467.923	867.324	6.142.972	31.031.741
الإضافات	-	2.502.110	228.882	599.565	3.330.557
الإستبعادات	-	(212.455)	(74.142)	(51.668)	(338.265)
الرصيد في نهاية السنة	<u>5.553.522</u>	<u>20.757.578</u>	<u>1.022.064</u>	<u>6.690.869</u>	<u>34.024.033</u>
الإستهلاك المتراكم:					
الرصيد في بداية السنة	132.758	9.089.885	310.796	3.520.555	13.053.994
إستهلاك السنة	95.201	1.466.669	93.451	859.043	2.514.364
الإستبعادات	-	(202.913)	(21.870)	(47.184)	(271.967)
الرصيد في نهاية السنة	<u>227.959</u>	<u>10.353.641</u>	<u>382.377</u>	<u>4.332.414</u>	<u>15.296.391</u>
صافي القيمة الدفترية					
31 كانون الأول 2018	<u>5.325.563</u>	<u>10.403.937</u>	<u>639.687</u>	<u>2.358.455</u>	<u>18.727.642</u>

	المباني	وتحسينات مأجور	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2017 الكلفة:					
الرصيد في بداية السنة	901.580	14.227.712	727.176	4.803.670	20.660.138
الإضافات	4.651.942	4.306.717	162.648	1.399.472	10.520.779
الإستبعادات	-	(66.506)	(22.500)	(60.170)	(149.176)
الرصيد في نهاية السنة	<u>5.553.522</u>	<u>18.467.923</u>	<u>867.324</u>	<u>6.142.972</u>	<u>31.031.741</u>
الإستهلاك المتراكم:					
الرصيد في بداية السنة	107.262	8.059.073	256.833	2.920.051	11.343.219
إستهلاك السنة	25.496	1.094.612	76.463	660.624	1.857.195
الإستبعادات	-	(63.800)	(22.500)	(60.120)	(146.420)
الرصيد في نهاية السنة	<u>132.758</u>	<u>9.089.885</u>	<u>310.796</u>	<u>3.520.555</u>	<u>13.053.994</u>
صافي القيمة الدفترية					
31 كانون الأول 2017	<u>5.420.764</u>	<u>9.378.038</u>	<u>556.528</u>	<u>2.622.417</u>	<u>17.977.747</u>

11. مشاريع تحت التنفيذ

يمثل هذا البند رصيد فروع ومكاتب قيد الإنشاء كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017 قيمة أعمال توسيع وتحسينات مأجور لمبنى إدارة وفروع البنك. إن الكلفة المتوقعة لاستكمال المشاريع تحت التنفيذ تقدر بمبلغ 1.484.000 دولار أمريكي ويتوقع الانتهاء من هذه المشاريع خلال عام 2020، فيما يلي الحركة على مشاريع تحت التنفيذ خلال السنة:

	2018	2017
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	303.672	4.363.424
إضافات	1.465.345	-
محول إلى ممتلكات ومعدات	(453.720)	(4.059.752)
رصيد نهاية السنة	1.315.297	303.672

12. موجودات ضريبية مؤجلة

فيما يلي تفاصيل الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة:

	2018	2017
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	2.085.772	1.850.698
إضافات	299.639	274.508
إطفاءات	(146.977)	(39.434)
رصيد نهاية السنة	2.238.434	2.085.772

يمثل رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة ما نتج عن خسائر التدني المتعلقة بالاستثمارات لدى البنوك الإسلامية والموجودات المالية بالكلفة المطفأة والتي تم الإعتراف بها مسبقاً في قائمة الدخل بالإضافة إلى مخصص تعويض نهاية الخدمة ومخصص القضايا.

13. موجودات غير ملموسة

تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي. فيما يلي تفاصيل الحركة على حساب الموجودات غير الملموسة:

	2018	2017
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الكلفة		
في بداية السنة	4.194.977	3.661.625
الإضافات	335.810	533.352
في نهاية السنة	4.530.787	4.194.977
الإطفاء		
في بداية السنة	3.190.373	2.853.253
الإطفاء للسنة	381.788	337.120
في نهاية السنة	3.572.161	3.190.373
صافي القيمة الدفترية	958.626	1.004.604

14. موجودات أخرى

يشمل هذا البند ما يلي:

	2018	2017
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
شيكات المقاصة	11.781.223	27.280.072
ذمم وأرباح تقييم غير متحققة من عقود المواعيدات *	-	17.731.518
ذمم مدينة وسلف ومصاريف مؤقتة	1.676.292	4.161.504
مصاريف مدفوعة مقدماً	4.147.835	2.995.798
إيرادات مستحقة غير مقبوضة	991.380	1.483.222
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون **	949.397	949.397
قرطاسية ومطبوعات	167.699	262.425
متفرقة	1.455	7.823
	19.715.281	54.871.759

* بلغت قيم المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية 243.157.553 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017 (إيضاح 36). نتج عن تقييم هذه المراكز المفتوحة ذمم وأرباح غير متحققة بمبلغ 17.731.518 دولار أمريكي (إيضاح 14) وخسائر غير متحققة بمبلغ 18.033.518 دولار أمريكي (إيضاح 22) وبذلك بلغ صافي الخسارة المقيدة في قائمة الدخل على هذا المراكز 302.000 دولار أمريكي. بلغت التأمينات النقدية مقابل هذه العقود 7.547.620 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017 (إيضاح 18). تم خلال عام 2018 إغلاق جميع هذه المراكز ونتج عن ذلك خسارة بمبلغ 2.520.640 دولار أمريكي.

** بلغت القيمة العادلة للموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مبلغ 1.511.955 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018.

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للموجودات الأخرى هي كما يلي:

	2018		
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المجموع	-	-	302.000
كما في 1 كانون الثاني 2018	-	-	302.000
تعديلات أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)	-	2.218.640	-
كما في 1 كانون الثاني 2018 (معدلة)	-	2.218.640	302.000
صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة للسنة	-	(2.218.640)	(302.000)
رصيد نهاية السنة	-	-	-

15. ودائع سلطة النقد الفلسطينية

	2018	2017
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ودائع تبادلية لسلطة النقد الفلسطينية تستحق خلال فترة نقل عن 3 شهور	-	5.000.000
ودائع استثمارية لسلطة النقد الفلسطينية تستحق خلال فترة نقل عن 3 شهور	48.424.600	32.335.000
	48.424.600	37.335.000

16. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

2017	2018
دولار أمريكي	دولار أمريكي
-	8.255.088
45.248.488	25.000.014
-	4.574.200
45.248.488	37.829.302
19.910.451	-
19.910.451	-
65.158.939	37.829.302

بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:

ودائع تبادلية تستحق خلال فترة نقل عن 3 شهور
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة نقل عن 3 شهور
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تزيد عن 3 شهور

بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:

ودائع تبادلية تستحق خلال فترة نقل عن 3 شهور

17. حسابات العملاء الجارية

2017	2018
دولار أمريكي	دولار أمريكي
248.047.517	219.916.030

حسابات جارية وتحت الطلب

- يشمل إجمالي الودائع حسابات العملاء الجارية (إيضاح 17) والتأمينات النقدية (إيضاح 18) وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة (إيضاح 23) والبالغ مجموعها 847.909.466 دولار أمريكي و790.906.601 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 و2017 ،على التوالي.
- بلغت قيمة الودائع المحجوزة مقيدة السحب مبلغ 29.136.236 دولار أمريكي ومبلغ 12.425.017 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 و2017 أي ما نسبته 3.44% و1.57% من إجمالي الودائع، على التوالي.
- بلغت قيمة الودائع الحكومية دولار أمريكي 13.363.006 ومبلغ 6.772.791 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 و2017 أي ما نسبته 1.58% و0.86% من إجمالي الودائع، على التوالي.
- بلغت قيمة الودائع للمؤسسات شبه الحكومية 2.272.057 دولار أمريكي ومبلغ 2.653.479 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 و2017 أي ما نسبته 0.27% و0.34% من إجمالي الودائع، على التوالي.
- بلغت قيمة الودائع الجامدة 4.429.072 دولار أمريكي ومبلغ 1.620.452 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 و2017 أي ما نسبته 0.52% و0.20% من إجمالي الودائع، على التوالي.
- بلغت قيمة الودائع التي لا يستوفى عليها عائد 219.916.030 دولار أمريكي ومبلغ 248.047.517 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 و2017 أي ما نسبته 25.94% و31.36% من إجمالي الودائع، على التوالي.

18. تأمينات نقدية

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
45.479.212	35.396.082	تأمينات نقدية مقابل تمويلات مباشرة
1.595.818	9.216.929	تأمينات نقدية مقابل تمويلات غير مباشرة
10.289.044	4.228.092	تأمينات أخرى *
57.364.074	48.841.103	

* يشمل هذا البند تأمينات نقدية مقابل عقود المواعيد بمبلغ 204.070 دولار أمريكي ومبلغ 7.547.620 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 و2017 ، على التوالي.

إن التأمينات النقدية مقابل التمويلات المباشرة وغير المباشرة هي تأمينات نقدية مشاركة في الأرباح.

19. مخصصات متنوعة

يشمل هذا البند المخصصات التالية:

رصيد	المكون	المستخدم	رصيد
بداية السنة	خلال السنة	خلال السنة	نهاية السنة
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
4.150.623	1.121.234	(481.627)	4.790.230
57.092	-	(34.629)	22.463
4.207.715	1.121.234	(516.256)	4.812.693
3.305.616	992.569	(147.562)	4.150.623
22.463	34.629	-	57.092
3.328.079	1.027.198	(147.562)	4.207.715

31 كانون الأول 2018

تعويض نهاية الخدمة
قضايا مرفوعة على البنك

31 كانون الأول 2017

تعويض نهاية الخدمة
قضايا مرفوعة على البنك

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالبنك. هذا وكان من المتوقع تطبيق قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني خلال عام 2018 والذي تم إيقاف تنفيذه وفقاً لقرار بقانون رئاسي بتاريخ 28 كانون الثاني 2019 على أن يستمر الحوار مع الجهات ذات العلاقة من أجل الوصول لتوافق وطني على أحكام القانون وموعد نفاذه. هذا ويلزم القانون بنسخته الحالية صاحب العمل بتسوية مكافأة نهاية الخدمة للفترات السابقة لتطبيق أحكام هذا القانون.

20. مخصصات الضرائب

إن الحركة على حساب مخصصات الضرائب خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 و 2017 هي كما يلي:

2018	2017
دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	451.697
التخصيص للسنة	2.807.811
التسديد خلال السنة	(289.859)
سلفيات مدفوعة	(2.938.261)
رصيد نهاية السنة	31.388

تمثل الضرائب الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي:

2018	2017
دولار أمريكي	دولار أمريكي
التخصيص للسنة	2.807.811
إضافات موجودات ضريبية مؤجلة	(299.639)
إطفاءات موجودات ضريبية مؤجلة	146.977
مصروف الضرائب للسنة	2.655.149

فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

2018	2017
دولار أمريكي	دولار أمريكي
الربح المحاسبي للبنك قبل الضريبة	9.758.469
أرباح غير خاضعة للضريبة	(2.015.672)
مصروفات غير مقبولة ضريبياً	2.216.883
الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة	9.959.680
ضريبة القيمة المضافة القانونية	(1.373.749)
إيرادات غير خاضعة لضريبة الدخل	(1.394.690)
الربح الخاضع لضريبة الدخل	7.191.241
ضريبة الدخل القانونية	998.686
الضرائب المستحقة عن السنة	2.372.435
المخصص المكون	2.807.811
نسبة الضريبة الفعلية	29%

توصل البنك إلى تسوية نهائية مع دوائر الضريبة عن نتائج أعماله للأعوام من 2010 وحتى 2016 باستثناء عام 2012، حيث ما تزال منظورة أمام محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل. لاحقاً لتاريخ القوائم المالية، توصل البنك إلى تسوية نهائية مع دوائر الضريبة عن نتائج أعماله لعام 2017. إن المبالغ الفعلية للضرائب التي قد تدفع تعتمد على نتائج المخالفات النهائية مع الدوائر الضريبية.

بلغت النسبة القانونية لضريبة الدخل 15%، كما بلغت النسبة القانونية لضريبة القيمة المضافة 16% وذلك كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017. استناداً لأحكام القرار بقانون رقم (4) لسنة 2014 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لعام 2011 بشأن ضريبة الدخل، فإن ضريبة الدخل على الأرباح الناجمة عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستوفي بنسبة 10% من تلك الأرباح.

21. مطلوبات ضريبية مؤجلة

فيما يلي تفاصيل الحركة على حساب المطلوبات الضريبية المؤجلة:

2018	2017
دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	2.034.194
إضافات	139.561
رصيد نهاية السنة	2.315.916

يمثل رصيد المطلوبات الضريبية المؤجلة ما نتج عن تقييم الإستثمارات العقارية والذي يظهر ضمن بند إحتياطي الإستثمارات العقارية في حقوق الملكية.

22. مطلوبات أخرى

يشمل هذا البند ما يلي:

2018	2017
دولار أمريكي	دولار أمريكي
-	18.033.518
3.465.356	8.280.610
3.798.264	4.725.750
2.296.306	1.603.206
1.359.813	933.189
391.411	195.741
188.571	185.000
31.261	-
53.653	56.621
11.584.635	34.013.635

23. حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة

يشمل هذا البند ما يلي:

2018	2017
دولار أمريكي	دولار أمريكي
208.592.734	160.043.798
370.559.599	325.451.212
579.152.333	485.495.010

24. الإحتياطيات

إحتياطي إجباري

وفقاً لقانون الشركات وقانون المصارف يقتطع ما نسبته 10% من الأرباح الصافية سنوياً تخصص لحساب الإحتياطي الإجباري. لا يجوز وقف هذا الإقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب ما يعادل رأسمال البنك. لا يجوز توزيع الإحتياطي الإجباري على المساهمين إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

إحتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند قيمة الإحتياطي الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) بنسبة 1.5% من التمويلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص تدني التمويلات الائتمانية والأرباح المعلقة و 0.5% من التمويلات الائتمانية غير المباشرة. وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2013/53)، لا يتم تكوين احتياطي مخاطر مصرفية عامة مقابل التمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حال انطبقت عليها الشروط الواردة في التعميم. بلغت التمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 7.023.559 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018. لا يجوز استخدام أي جزء من هذا الإحتياطي أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية. قام البنك خلال عام 2018 بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) وتسجيل أثر المعيار من خلال استغلال حساب هذا الاحتياطي بما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمرحلتين الأولى والثانية وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/2).

إحتياطي التقلبات الدورية

يمثل هذا البند قيمة الإحتياطي الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2011/1) بنسبة 15% من الأرباح الصافية بعد الضرائب لتدعيم رأسمال البنك ولمواجهة المخاطر المحيطة بالعمل البنكي. لا يجوز استخدام أي جزء من إحتياطي التقلبات الدورية أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية. لا يجوز وقف هذا الإقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب ما يعادل 20 % من رأسمال البنك. تم خلال عام 2018 اصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/1) بشأن احتساب احتياطي التقلبات الدورية، حيث سيتم احتسابه كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر تقررها سلطة النقد الفلسطينية تتراوح بين (0%-2.5%). تم تحديد هذه النسبة لعام 2018 بحيث تكون 0.57% من الأصول المرجحة بالمخاطر.

25. إيرادات التمويل والإستثمارات

يشمل هذا البند ما يلي:

	2018	2017
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إيرادات بيوع المربحة للأمر بالشراء	31.414.323	24.759.803
إيرادات إجارة منتهية بالتملك	2.076.041	2.137.393
عوائد الاستثمار في الصكوك الإسلامية	1.415.289	1.061.441
عوائد إستثمارات لدى بنوك إسلامية	541.425	861.550
إيرادات تمويل إستصناع	526.460	343.004
إيرادات تمويل المضاربة	591.318	316.561
	36.564.856	29.479.752

26. عائد أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة

يشمل هذا البند ما يلي:

	2018	2017
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ودائع لأجل	5.153.640	2.920.031
ودائع توفير	224.324	183.788
تأمينات نقدية مشاركة في الأرباح	23.532	8.158
	5.401.496	3.111.977

27. صافي إيرادات العمولات

يتألف هذا البند مما يلي:

	2018	2017
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
عمولات مقبوضة مقابل:		
شيكات برسم التحصيل	574.839	552.766
حوالات صادرة	526.586	538.177
إدارة حساب	1.395.838	1.028.295
شيكات مؤجلة	260.402	289.788
تمويلات ائتمانية غير مباشرة	311.379	276.952
دفاتر شيكات	207.790	224.689
سحب وإيداع نقدي	348.058	341.019
بطاقات الفيزا	162.598	109.473
صرافات آلية	137.877	104.382
الحسابات الجامدة	87.427	99.562
أخرى	252.435	171.037
	4.265.229	3.736.140
عمولات مدفوعة	(863.010)	(932.786)
	3.402.219	2.803.354

28. أرباح موجودات مالية

يمثل هذا البند عوائد توزيع وخسائر بيع موجودات مالية، بالصافي.

29. إيرادات أخرى

يشمل هذا البند ما يلي:

2017	2018
دولار أمريكي	دولار أمريكي
230.000	230.000
525.626	583.279
755.626	813.279

عوائد إيجارات الإستثمارات العقارية
أخرى

30. نفقات الموظفين

يشمل هذا البند ما يلي:

2017	2018
دولار أمريكي	دولار أمريكي
8.110.141	8.549.570
1.297.607	1.367.931
992.569	1.121.234
435.095	537.426
139.951	365.579
244.167	156.638
109.268	101.978
282.778	103.519
11.611.576	12.303.875

رواتب ومنافع الموظفين
ضريبة القيمة المضافة على الرواتب
تعويض نهاية الخدمة
نفقات طبية
مساهمة البنك في صندوق الادخار*
دورات تدريبية
نفقات سفر وإقامة
بدل فروقات عملة

* قام البنك خلال عام 2017 بإنشاء صندوق ادخار للموظفين، حيث يقوم البنك باقتطاع 5% شهرياً من الراتب الأساسي لكل موظف ويساهم البنك بنسبة 5% من راتب الموظف الأساسي لأول خمس سنوات خدمة ونسبة 8% للخمس سنوات التالية ونسبة 10% فوق العشر سنوات. يحتفظ البنك برصيد صندوق الإيداع في حساب بنكي خاص ضمن ودائع العملاء. يمثل البند مساهمة البنك في هذا الصندوق.

31. مصاريف تشغيلية أخرى

يتألف هذا البند مما يلي:

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
2.137.283	2.184.721	مؤسسة ضمان الودائع *
930.349	1.225.795	صيانة وتنظيفات
791.186	985.808	رسوم ورخص واشتراكات
800.859	1.017.430	إيجارات
786.861	601.136	دعاية وإعلان
753.909	663.561	هدايا حسابات التوفير
745.805	1.238.012	عوائد بنكية مدفوعة
706.255	1.285.004	بريد وفاكس وهاتف
599.370	634.234	مصاريف سيارات وتنقلات
535.387	800.462	تأمينات
437.425	856.350	أجور شحن النقد
434.423	528.167	كهرباء ومياه ومحروقات
349.577	371.502	قرطاسية ومطبوعات ولوازم
291.600	309.561	أتعاب مهنية واستشارية
185.000	188.571	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
109.699	78.417	ضيافة
85.872	86.687	مسؤولية إجتماعية (تبرعات) **
31.724	31.724	ضريبة قيمة مضافة على عقارات مؤجرة
8.400	43.114	أجور حراسة
234.694	536.702	مصاريف متفرقة
10.955.678	13.666.958	

* يتوجب على البنوك احتساب رسوم اشتراك سنوية لحساب مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية بنسبة 0.3% من إجمالي رصيد الودائع المحددة بموجب قرار بقانون رقم (7) لسنة 2013.

** يقوم البنك باستقبال طلبات التبرع الخاصة ببند المسؤولية الاجتماعية في كافة المجالات من خلال فروع المنتشرة في مختلف المحافظات وإرسالها إلى دائرة التخطيط والدراسات في الإدارة العامة بحيث يتم دراستها من الإدارة التنفيذية والتأكد من صحة المعلومات الواردة فيها ورفع التوصيات لهيئة الفتوى لإبداء رأيهم الشرعي حولها، وفي حالة قبول الطلبات يتم تبليغ الجهات المستفيدة من التبرع ومن ثم دفع المبالغ للموردين مباشرة. بلغت نسبة التبرعات من صافي الربح 1.22% و1.34% لعامي 2018 و 2017، على التوالي.

32. إستهلاكات وإطفاءات

يشمل هذا البند الإستهلاكات والإطفاءات التالية:

2018	2017
دولار أمريكي	دولار أمريكي
2.514.364	1.857.195
381.788	337.120
2.896.152	2.194.315

ممتلكات ومعدات

موجودات غير ملموسة

33. غرامات سلطة النقد الفلسطينية

يمثل هذا البند لعام 2018 غرامات مفروضة من سلطة النقد الفلسطينية على البنك حسب الجدول أدناه:

2018	دولار أمريكي
35.337	
15.000	
9.300	
555	
60.192	

مخالفة البنك للقوانين والتعليمات الخاصة بالتعرف على العملاء

مخالفة البنك لأحكام المادة رقم (46 و 49) من قانون (2010/9) فيما يتعلق بدقة الكشفات

والبيانات المستلمة من البنك للنصف الأول من عام 2017

تأخر البنك في تغذية حساب سلطة النقد الفلسطينية

إفصاح البنك عن معلومات خاطئة لسلطة النقد الفلسطينية

34. خسائر ائتمانية متوقعة

يمثل هذا البند لعام 2018 المبالغ المخصصة لأثر معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، حسب الجدول أدناه:

2018	دولار أمريكي
(130.384)	
18.350	
196.890	
(9.444)	
75.412	

استرداد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

(إيضاح رقم 4)

مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لإستثمارات لدى بنوك إسلامية (إيضاح رقم 5)

مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لموجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح رقم 8)

استرداد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لتمويلات إئتمانية غير مباشرة (إيضاح رقم 36)

35. الزكاة الشرعية

يتحمل كل مساهم مسؤولية اخراج الزكاة الواجبة عليه، حيث يقوم البنك سنوياً وبموافقة هيئة الرقابة الشرعية بإعلام المساهمين

بمقدار الزكاة المستحقة على كل سهم، هذا وقد بلغت قيمة الزكاة الواجبة على السهم لعام 2018 مبلغ 0.0193 دولار أمريكي

(مبلغ 0.01013 دولار أمريكي لعام 2017).

36. إرتباطات وإلتزامات محتملة

على البنك بتاريخ القوائم المالية إلتزامات محتمل أن تطراً مقابل ما يلي:

2018	2017
دولار أمريكي	دولار أمريكي
10.260.170	4.474.270
16.078.150	10.483.739
68.673	73.025
561.800	641.950
74.493.361	51.809.856
-	202.523
-	243.157.553
101.462.154	310.842.916

إعتمادات مستندية

كفالات بنكية

سحوبات مقبولة

صندوق هدايا حسابات النوفير

سقوف تمويلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة

عقود مشتريات

عقود المواعدات

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتمويلات الإئتمانية غير المباشرة:

2018	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
-	-	-	-	-
34.446	6.259	-	40.705	
34.446	6.259	-	40.705	
(3.997)	(5.447)	-	(9.444)	
30.449	812	-	31.261	

كما في 1 كانون الثاني 2018

تعديلات أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي

رقم (9)

كما في 1 كانون الثاني 2018 (معدلة)

صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة للسنة

رصيد نهاية السنة

*تم تسجيل المخصص ضمن مطلوبات أخرى إيضاح رقم (22).

37. النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه الظاهر في قائمة التدفقات النقدية من المبالغ المبينة في قائمة المركز المالي كما يلي:

2018	2017
دولار أمريكي	دولار أمريكي
222.386.292	242.291.192
41.099.650	76.951.200
10.322.226	3.000.000
(48.424.600)	(37.335.000)
(33.255.102)	(65.158.939)
(73.927.651)	(70.820.969)
118.200.815	148.927.484

نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة 3 أشهر

إستثمارات لدى بنوك إسلامية تستحق خلال فترة 3 أشهر

يُنزل: ودائع سلطة النقد الفلسطينية

ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة 3 أشهر

متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي

38. الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

يشمل هذا البند ما يلي:

	2018	2017
ربح السنة	7.103.320	6.402.924
	دولار أمريكي	
المعدل المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها خلال السنة	75.000.000	64.097.416
	دولار أمريكي	
الحصة الأساسية والمخفضة من ربح السنة	0.095	0.100

39. مصادر تمويل موجودات وإستثمارات البنك

يشمل هذا البند ما يلي:

	2018	2017		2018	2017
	تمويل مشترك	تمويل ذاتي	الإجمالي	تمويل مشترك	تمويل ذاتي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	222.386.292	-	222.386.292	242.291.192	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	48.282.220	-	48.282.220	101.792.071	-
إستثمارات لدى بنوك إسلامية	10.053.793	-	10.053.793	9.022.642	-
تمويلات ائتمانية مباشرة	681.564.002	-	681.564.002	560.923.314	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	6.271.545	-	6.271.545	7.886.925	-
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	32.989.262	-	32.989.262	26.250.000	-
إستثمارات عقارية	17.800.433	-	17.800.433	16.693.998	-
ممتلكات ومعدات مشاريع تحت التنفيذ	18.727.642	-	18.727.642	17.977.747	-
موجودات ضريبية مؤجلة	1.315.297	-	1.315.297	303.672	-
موجودات غير ملموسة	2.238.434	-	2.238.434	2.085.772	-
موجودات أخرى	958.626	-	958.626	1.004.604	-
	7.934.057	45.011.590	19.715.281	9.860.169	54.871.759
	11.781.224	959.040.809	1.062.302.827	82.062.887	1.041.103.696
	974.067.531				

40. توزيعات أرباح نقدية

أقرت الهيئة العامة للبنك في جلستها التي انعقدت بتاريخ 27 آذار 2018 توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 12% من القيمة الاسمية للسهم بإجمالي مبلغ 6.000.000 دولار أمريكي عن نتائج أعمال البنك لعام 2017 .

41. علاوة إصدار

أقرت الهيئة العامة غير العادية للبنك في جلستها التي انعقدت في 2 نيسان 2017 طرح 25 مليون سهم للإكتتاب الثانوي لحملة الأسهم في ذلك التاريخ بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي واحد للسهم وعلاوة إصدار بقيمة (0.25) دولار أمريكي للسهم. تم الاكتتاب بمبلغ 25.000.000 دولار أمريكي وعلاوة إصدار قدرها 6.250.000 دولار أمريكي.

42. معاملات مع جهات ذات علاقة

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين والإدارة العليا وشركات لهم فيها نصيب رئيسي من الملكية كجهات ذات علاقة. تمت خلال السنة معاملات مع هذه الجهات تمثلت في ودائع وسلف ومستحقات وتمويلات ائتمانية ممنوحة كما يلي:

طبيعة العلاقة	2018	2017
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود قائمة المركز المالي:		
تمويلات ائتمانية مباشرة	30.861.060	4.330.715
ودائع	16.532.335	24.822.044
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستحقة	188.571	185.000

بنود خارج قائمة المركز المالي:

تمويلات ائتمانية غير مباشرة	2.676.774	100.000
-----------------------------	-----------	---------

	2018	2017
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود قائمة الدخل:		
عوائد وأجور مقبوضة	1.182.388	132.849
عوائد وأجور مدفوعة	434.368	330.122

- تشكل التمويلات الممنوحة المباشرة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017 ما نسبته 4.53% و 0.77% من صافي التمويلات الممنوحة، على التوالي.
- تشكل التمويلات الممنوحة المباشرة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017 ما نسبته 29.58% و 4.31 % من قاعدة رأسمال البنك، على التوالي.
- يتراوح معدل الأرباح على التمويلات الممنوحة بعملة الدولار الأمريكي لجهات ذات علاقة خلال 2018 بين 1.80% إلى 7.00%.

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة العليا:

	2018	2017
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة *	188.571	185.000
مصاريف سفر وتنقل أعضاء مجلس الإدارة *	232.202	220.227
حصة الإدارة العليا من الرواتب والمصاريف المتعلقة بها	802.655	589.194
حصة الإدارة العليا من تعويض نهاية الخدمة	63.157	38.997

* فيما يلي تفاصيل مكافآت ومصاريف سفر وتنتقلت أعضاء مجلس الإدارة عن عامي 2018 و2017:

	2018	2017
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
عاطف علاونة	68.535	62.310
فيصل الشوا	44.643	40.667
شادي الخطيب	44.810	40.500
سام بحور	28.786	37.000
رشدي الغلاييني	50.000	35.500
ماهر فرح	31.643	28.000
سلمان قميلة	34.643	27.500
محمد أبو رمضان	36.000	26.500
خالد عنبتاوي	31.143	26.000
محمد نصر	35.500	25.000
هيثم بركات	15.070	20.500
باسم عبد الحليم	-	10.750
هيثم مسروجي	-	9.500
فادي قطان	-	8.500
نسرين مصلح	-	7.000
	420.773	405.227

سياسة منح المكافآت والحوافز

قام البنك بوضع سياسة واضحة في تحديد ومنح المكافآت المالية حيث تهدف هذه السياسة إلى حوكمة وضبط وتوزيع المكافآت بشكل عادل ومنصف للجميع وذلك ضمن تعليمات واضحة ومحددة استناداً إلى مستوى أداء الموظفين وكذلك المخاطر الموجودة في البنك وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية .

43. التركيز في الموجودات وبنود خارج قائمة المركز المالي

توزيع الموجودات وبنود خارج قائمة المركز المالي طبقاً للتوزيع الجغرافي كما يلي:

داخل فلسطين	الأردن	إسرائيل	دول أخرى	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الاول 2018				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	-	-	222.386.292
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	9.924.461	6.311.379	22.695.718	48.282.220
إستثمارات لدى بنوك اسلامية	-	-	10.053.793	10.053.793
تمويلات ائتمانية مباشرة	1.226.928	-	-	681.564.002
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	5.991.550	-	279.995	6.271.545
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	-	32.989.262	32.989.262
إستثمارات عقارية	17.800.433	-	-	17.800.433
ممتلكات ومعدات	18.727.642	-	-	18.727.642
مشاريع تحت التنفيذ	1.315.297	-	-	1.315.297
موجودات ضريبية مؤجلة	2.238.434	-	-	2.238.434
موجودات غير ملموسة	958.626	-	-	958.626
موجودات أخرى	19.715.281	-	-	19.715.281
مجموع الموجودات	978.821.291	6.311.379	66.018.768	1.062.302.827
بنود خارج قائمة المركز المالي				
إعتمادات مستندية	10.260.170	-	-	10.260.170
كفالات بنكية	16.078.150	-	-	16.078.150
سحوبات مقبولة	68.673	-	-	68.673
صندوق هدايا حسابات التوفير	561.800	-	-	561.800
سقوف تمويلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	74.493.361	-	-	74.493.361
عقود مشتريات	-	-	-	-
	101.462.154	-	-	101.462.154

ج- القيمة العادلة للضمانات لإجمالي التعرضات الائتمانية:

القيمة العادلة للضمانات										
الخسارة	صافي التعرض	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات وآلات	أسهم متداولة	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	تأمينات نقدية	إجمالي قيمة التعرض	
الائتمانية المتوقعة	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
-	76.738.463	-	-	-	-	-	-	-	76.738.463	أرصدة لدى سلطة النقد المالي:
1.078	48.283.298	-	-	-	-	-	-	-	48.283.298	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2.318.766	12.372.559	-	-	-	-	-	-	-	12.372.559	إستثمارات لدى بنوك إسلامية
التويلات الائتمانية:										
1.633.042	87.383.248	143.880.749	11.637.136	27.209.908	5.788.813	88.807.062	2.123.729	8.314.101	231.263.997	للأفراد
293.462	586.924	86.245.080	7.641.341	9.635.017	3.801.133	58.313.753	1.394.513	5.459.323	86.832.004	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
1.439.927	44.910.787	275.415.726	21.630.530	58.755.978	10.748.814	164.899.180	3.943.393	15.437.831	320.326.513	الشركات الكبرى
108.816	108.816	46.507.919	46.507.919	-	-	-	-	-	46.616.735	للحكومة والقطاع العام
1.524.163	34.513.425	-	-	-	-	-	-	-	34.513.425	موجودات مالية بالكتلة المحفظة
-	14.450.350	-	-	-	-	-	-	-	14.450.350	موجودات مالية أخرى
7.319.254	319.347.870	552.049.474	87.416.926	95.600.903	20.338.760	312.019.995	7.461.635	29.211.255	871.397.344	المجموع
5.305	9.585.610	674.560	-	-	-	-	-	674.560	10.260.170	إعتمادات مستندية
14.287	6.260.619	9.817.531	-	-	-	-	-	9.817.531	16.078.150	كفالات بنكية
11.669	46.965.484	28.158.350	-	-	-	-	-	28.158.350	75.123.834	التعرضات الأخرى

أ- توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2018:

	المرحلة (1)					المرحلة (2)					المرحلة (3)					2018					2017				
	دولار أمريكي					دولار أمريكي					دولار أمريكي					دولار أمريكي					دولار أمريكي				
قطاع عام	46.399.103					-					-					46.399.103					50.287.356				
الصناعة والزراعة	51.205.727					16.731.499					936.818					68.874.044					55.198.451				
القطاع الخدماتي	43.670.516					11.393.882					263.065					55.327.463					42.121.118				
تجارة بالجملة والمفرق	98.063.169					25.585.228					590.720					124.239.117					83.488.587				
عقارات وإنشاءات	100.010.683					26.093.345					602.452					126.706.480					101.371.450				
الأراضي	104.080.266					27.155.122					626.967					131.862.355					104.829.736				
تمويلات استهلاكية	130.092.973					4.981.503					-					135.074.476					123.626.616				
بنوك ومؤسسات مالية	104.311.600					23.843.840					-					128.155.440					188.159.807				
موجودات مالية بالكلفة	14.750.917					-					-					32.989.262					26.550.000				
المطفاة	18.238.345					-					-					-					-				
موجودات مالية أخرى	14.450.350					-					-					14.450.350					50.664.139				
المجموع	710.522.732					150.535.336					3.020.022					864.078.090					826.297.260				

ب- توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2018:

	المرحلة (1)					المرحلة (2)					المرحلة (3)					2018					2017				
	دولار أمريكي					دولار أمريكي					دولار أمريكي					دولار أمريكي					دولار أمريكي				
داخل فلسطين	647.053.611					130.802.916					3.020.022					780.876.549					696.420.401				
الأردن	11.151.389					-					-					11.151.389					19.733.917				
إسرائيل	6.311.379					-					-					6.311.379					10.896.037				
دول أخرى	46.006.353					19.732.420					-					65.738.773					99.246.905				
المجموع	710.522.732					150.535.336					3.020.022					864.078.090					826.297.260				

د - القيمة العادية للضمانات للمعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة:

القيمة العادية للضمانات									
الخسارة الائتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات والات	أسهم مقدارة	عقارية	تأمينات نقدية	إجمالي قيمة التعرض	التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي: التبريلات الائتمانية: لأقوال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشركات الكبرى المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
315,847	1,491,270	2,642,524	-	593,999	2,535	1,636,702	409,288	4,133,794	
305,557	841,535	3,342,862	11,283	441,749	1,931	2,307,462	580,437	4,184,397	
59,189	1,217,873	2,425,977	-	19,846	-	2,401,235	4,896	3,643,850	
680,593	3,350,678	8,411,363	11,283	1,055,594	4,466	6,345,399	994,621	11,962,041	

هـ - تصنيف الموجودات المالية بالكلفة المطفأة حسب درجة المخاطر

الجدول التالي يبين تصنيف الموجودات المالية بالكلفة المطفأة حسب درجة المخاطر باستخدام التصنيف الائتماني لوكالات التصنيف الائتمانية العالمية:

	2017	2018	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	التصنيف الائتماني
	14,512,497	16,000,000	من A- إلى AAA
	11,737,503	15,989,262	من B- إلى BBB+
	-	1,000,000	غير مصنف
	26,250,000	32,989,262	المجموع

عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام أكثر من سيناريو:

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوأ). ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر والخسارة المفترضة عند التعثر.

فيما يلي أثر عوامل الاقتصاد الكلي على الأحداث المستقبلية المتوقعة باستخدام أكثر من سيناريو كما في 1 كانون الثاني 2018:

عوامل الاقتصاد الكلي	السيناريو المستخدم	الوزن المرجح لكل سيناريو (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)
النتائج المحلي الإجمالي	السيناريو العادي	80	0.30
	السيناريو الأفضل	10	3.10
	السيناريو الأسوأ	10	(3.60)
معدلات البطالة	السيناريو العادي	80	6.80
	السيناريو الأفضل	10	(1.20)
	السيناريو الأسوأ	10	18.10

فيما يلي أثر عوامل الاقتصاد الكلي على الأحداث المستقبلية المتوقعة باستخدام أكثر من سيناريو كما في 31 كانون الأول 2018:

عوامل الاقتصاد الكلي	السيناريو المستخدم	الوزن المرجح لكل سيناريو (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)
النتائج المحلي الإجمالي	السيناريو العادي	80	0.40
	السيناريو الأفضل	10	2.32
	السيناريو الأسوأ	10	(1.52)
معدلات البطالة	السيناريو العادي	80	0.97
	السيناريو الأفضل	10	(5.37)
	السيناريو الأسوأ	10	7.31

ثانياً: مخاطر التغير في أسعار الأسهم:

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. إن أثر النقص المتوقع في أسعار الأسهم مساو ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه.

2018			2017		
الزيادة في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل	الأثر على حقوق الملكية	الزيادة في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل	حقوق الملكية
(%)	دولار أمريكي	دولار أمريكي	(%)	دولار أمريكي	دولار أمريكي
10	-	304.654	10	-	322.990

ثالثاً: مخاطر العملات:

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الأمريكي العملة الأساس للبنك، يقوم مجلس الإدارة بتحديد العملات المقبول أخذ مراكز بها ووضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك سنوياً، يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي بحيث يتم التحقق من عدم وجود أية تجاوزات في هذه المراكز قد تؤدي إلى تحمل البنك لمخاطر أعلى من المستوى المقبول، كما يتم إتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الإحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

إن سعر صرف الدينار الأردني مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي وبالتالي فإن أثر مخاطر التغير في سعر الدينار الأردني غير جوهري على القوائم المالية للبنك.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الصرف مساو ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

2018			2017		
الزيادة في سعر صرف العملة	الأثر على قائمة الدخل	الأثر على حقوق الملكية	الزيادة في سعر صرف العملة	الأثر على قائمة الدخل	حقوق الملكية
(%)	دولار أمريكي	دولار أمريكي	(%)	دولار أمريكي	دولار أمريكي
10	(79.243)	-	10	8.266	-
10	31.029	-	10	25.474	-

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى البنك:

31 كانون الأول 2018				المعادل بالدولار
دينار أردني	شيقل إسرائيلي	عملات أخرى	المجموع	
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	134.171.308	1.359.425	169.806.366	
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	23.255.081	4.676.252	46.386.075	
تمويلات ائتمانية مباشرة	216.214.429	8.788.198	358.099.375	
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	279.995	3.326.539	
إستثمارات عقارية	-	-	1.129.671	
موجودات أخرى	10.125.855	37.345	10.823.097	
مجموع الموجودات	383.766.673	15.141.215	589.571.123	

المطلوبات				
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	43.850.324	4.574.200	48.424.524	-
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	9.148.772	-	9.148.772	-
حسابات العملاء الجارية	116.936.041	2.508.471	161.516.896	
تأمينات نقدية	12.985.353	376.415	22.470.005	
مطلوبات أخرى	2.745.437	194.678	4.924.664	
مجموع المطلوبات	185.665.927	7.653.764	246.484.861	
حسابات الإستثمارات المطلقة للعملاء	198.893.176	7.177.160	345.632.484	
مجموع المطلوبات وحسابات الإستثمارات المطلقة للعملاء	384.559.103	14.830.924	592.117.345	
صافي التركيز داخل المركز المالي	(792.430)	310.291	(2.546.222)	
إلتزامات محتملة خارج المركز المالي	13.578.169	8.840.048	23.117.980	

31 كانون الأول 2017				المعادل بالدولار
دينار أردني	شيقل إسرائيلي	عملات أخرى	المجموع	
مجموع الموجودات	396.961.063	17.080.978	587.078.733	
مجموع المطلوبات	245.587.134	9.641.188	304.223.248	
حسابات الإستثمارات المطلقة للعملاء	151.291.271	7.185.055	282.709.223	
صافي التركيز داخل المركز المالي	82.658	254.735	146.262	
إلتزامات محتملة خارج المركز المالي	16.568.056	3.952.828	21.093.868	

رابعاً: مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية إلتزاماته في تواريخ إستحقاقها، وللحد من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات ومواءمة آجالها والإحتفاظ برصيد كافٍ من النقد وما في حكمه.

فيما يلي تفاصيل استحقاقات موجودات ومطلوبات البنك بناءً على الفترات المتبقية على استحقاقاتها كما في 31 كانون الأول 2018 و2017:

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر	أكثر من 3 سنوات	بشون استحقاق	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2018							
الموجودات							
تق. أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	222,386,292	-	-	-	-	-	222,386,292
أرصدة لدى بنوك وورسات مصرفية	26,034,176	7,051,107	4,574,200	-	-	-	48,282,220
إستثمارات لدى بنوك إسلامية	-	2,163,029	-	-	-	-	10,053,793
تحويلات لتقريبية مباشرة	30,083,723	59,502,774	44,187,519	-	142,390,493	311,460,247	681,564,002
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	-	-	6,936,152	-	13,303,110	6,271,545
موجودات مالية بالقيمة العادلة: المطفأة	-	-	-	-	12,750,000	-	32,989,262
إستثمارات عقارية	-	-	-	-	-	17,800,433	17,800,433
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	18,727,642	18,727,642
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	1,315,297	1,315,297
موجودات ضريبية موجبة	-	-	-	-	-	2,238,434	2,238,434
موجودات غير ملووسة	-	-	-	-	-	958,626	958,626
موجودات أخرى	1,593,291	7,273,223	3,358,392	2,550,665	-	4,939,710	19,715,281
مجموع الموجودات	280,097,482	89,863,698	56,760,047	103,426,063	324,763,357	52,251,687	1,062,302,827
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستهتر المطفئة							
وحقوق الملكية							
وحقوق الملكية							
والتق. سلطة النقد الفلسطينية	48,424,600	-	-	-	-	-	48,424,600
والتق. بنوك وورسات مصرفية	8,255,088	25,000,014	4,574,200	-	-	-	37,829,302
حسابات العملاء الجارية	219,916,030	-	-	-	-	-	219,916,030
تأجيلات تقنية	-	4,268,486	3,169,832	6,738,818	10,214,512	24,449,455	48,841,103
مخصصات الخسائر	-	-	-	-	-	-	4,812,693
مخصصات ضريبية موجبة	-	-	-	31,388	-	-	31,388
مطلوبات أخرى	2,155,351	-	-	-	-	2,315,916	2,315,916
مطلوبات أخرى	2,155,351	-	-	-	-	-	11,584,635
مجموع المطلوبات	278,751,069	31,054,828	11,730,860	10,426,334	24,449,455	7,128,609	373,755,667
حقوق أصحاب حسابات الإستهتر المطفئة	57,915,233	115,830,467	173,745,700	231,660,933	-	-	579,152,333
حقوق ملكية جهة الأسهم							
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	75,000,000
علاوة إصدار	-	-	-	-	-	-	6,250,000
إحتياطي إيجاري	-	-	-	-	-	-	5,636,886
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	7,515,767
إحتياطي التكاليف اللورية	-	-	-	-	-	-	4,113,369
إحتياطي الإستثمارات العقارية	-	-	-	-	-	-	6,350,092
التغير المشترك في القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(1,788,287)
أرباح مدروزة	-	-	-	-	-	-	6,317,000
مجموع حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	109,394,827
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستهتر	336,666,302	146,885,295	185,476,560	242,087,267	24,449,455	116,523,436	1,062,302,827
المطفئة وحقوق الملكية	56,568,820	(57,021,597)	(128,716,513)	(138,661,204)	300,313,902	(64,271,749)	-
فجوة الإحتناق	(56,568,820)	(113,590,417)	(242,306,930)	(380,968,134)	64,271,749	-	-
الفجوة التراكمية							

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر	أكثر من 3 سنوات	بشون استحقاق	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2017							
الموجودات							
تق. أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	171,470,223	-	6,807,353	18,033,518	-	70,820,969	242,291,192
أرصدة لدى بنوك وورسات مصرفية	62,343,234	14,607,966	-	6,022,642	-	-	101,792,071
إستثمارات لدى بنوك إسلامية	-	3,000,000	-	65,707,491	-	-	9,022,642
تحويلات تقريبية مباشرة	43,874,839	44,068,070	29,909,641	29,909,641	92,146,622	285,216,651	560,923,314
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	7,886,925
موجودات مالية بالقيمة العادلة: المطفأة	-	-	-	-	-	-	26,250,000
إستثمارات عقارية	-	-	-	826,243	-	11,750,000	16,693,998
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-	18,281,419
موجودات ضريبية موجبة	-	-	-	-	-	-	2,085,772
موجودات غير ملووسة	-	-	-	-	-	-	1,004,604
موجودات أخرى	27,280,072	4,161,504	1,483,222	20,727,316	949,397	270,248	54,871,759
مجموع الموجودات	304,968,368	65,837,540	38,200,216	112,317,210	296,966,651	116,217,692	1,041,103,696
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستهتر المطفئة							
وحقوق الملكية							
وحقوق الملكية							
والتق. سلطة النقد الفلسطينية	37,335,000	-	-	-	-	-	37,335,000
والتق. بنوك وورسات مصرفية	58,748,502	6,410,437	-	-	-	-	65,158,939
حسابات العملاء الجارية	248,047,517	-	-	-	-	-	248,047,517
تأجيلات تقنية	-	-	2,990,964	17,547,620	9,374,344	27,451,146	57,364,074
مخصصات مشروعة	-	-	-	-	-	-	4,207,715
مخصصات الخسائر	-	-	-	451,697	-	-	451,697
مطلوبات ضريبية موجبة	-	-	-	-	-	-	2,034,194
مطلوبات أخرى	8,280,610	7,699,507	-	18,033,518	-	-	34,013,635
مجموع المطلوبات	352,411,629	14,109,944	2,990,964	36,032,835	27,451,146	6,241,909	448,612,771
حقوق أصحاب حسابات الإستهتر المطفئة	178,729,986	186,732,176	48,013,139	72,019,709	-	-	485,495,010
حقوق ملكية جهة الأسهم							
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	75,000,000
علاوة إصدار	-	-	-	-	-	-	6,250,000
إحتياطي إيجاري	-	-	-	-	-	-	4,926,554
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	8,684,566
إحتياطي التكاليف اللورية	-	-	-	-	-	-	4,113,369
إحتياطي الإستثمارات العقارية	-	-	-	-	-	-	5,577,667
التغير المشترك في القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(840,181)
أرباح مدروزة	-	-	-	-	-	-	3,283,940
مجموع حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	106,995,915
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستهتر	531,141,615	200,842,120	51,004,103	108,052,544	27,451,146	113,237,824	1,041,103,696
المطفئة وحقوق الملكية	(226,173,247)	(135,004,580)	(12,803,887)	4,264,666	269,515,505	2,979,868	-
فجوة الإحتناق	(226,173,247)	(361,177,827)	(373,981,714)	(369,717,048)	(2,979,868)	-	-
الفجوة التراكمية							

يبين الجدول التالي أرصدة المطلوبات المالية غير المخصومة للبنك كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017 حسب فترة

الاستحقاق التعاقدي:

شهر فآقل	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور حتى سنة	أكثر من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
48.424.600	-	-	-	-	-	-	48.424.600
8.255.088	25.000.014	4.574.200	-	-	-	-	37.829.302
226.513.511	-	-	-	-	-	-	226.513.511
-	4.396.541	3.264.927	6.940.983	10.520.947	25.182.939	-	50.306.337
-	-	-	-	-	4.812.693	4.812.693	4.812.693
-	-	-	31.388	-	-	-	31.388
-	-	-	-	-	2.315.916	2.315.916	2.315.916
2.155.351	1.786.328	3.986.828	3.656.128	-	-	-	11.584.635
285.348.550	31.182.883	11.825.955	10.628.499	10.520.947	25.182.939	7.128.609	381.818.382
59.652.690	119.305.381	178.958.071	231.660.933	238.610.761	-	-	579.152.333
345.001.240	150.488.264	190.784.026	249.239.260	10.520.947	25.182.939	7.128.609	978.345.285
280.097.482	89.863.698	56.760.047	103.426.063	155.140.493	324.763.357	52.251.687	1.062.302.827

شهر فآقل	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور حتى سنة	أكثر من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
37.335.000	-	-	-	-	-	-	37.335.000
58.748.502	6.410.437	-	-	-	-	-	65.158.939
255.488.943	-	-	-	-	-	-	255.488.943
-	-	3.080.693	18.074.049	9.655.574	28.274.680	-	59.084.996
-	-	-	-	-	4.207.715	4.207.715	4.207.715
-	-	-	451.697	-	-	-	451.697
-	-	-	-	-	2.034.194	2.034.194	2.034.194
8.280.610	7.699.507	-	18.033.518	-	-	-	34.013.635
359.853.055	14.109.944	3.080.693	36.559.264	9.655.574	28.274.680	6.241.909	457.775.119
184.091.886	192.334.141	49.453.533	74.180.300	-	-	-	500.059.860
543.944.941	206.444.085	52.534.226	110.739.564	9.655.574	28.274.680	6.241.909	957.834.979
304.968.368	65.837.540	38.200.216	112.317.210	106.596.019	296.966.651	116.217.692	1.041.103.696

نسبة تغطية السيولة

تم خلال عام 2018 اصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/4) بشأن تطبيق نسبة تغطية السيولة، والتي تعتبر أداة من أدوات الإصلاحات الكمية المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، بحيث يجب ألا تقل هذه النسبة في جميع الأحوال عن 100%.

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة تغطية السيولة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

البند	التدفقات (المتوسط)	القيمة قبل تطبيق	القيمة بعد تطبيق
	نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)	نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
	272.132.905	259.183.371	

مجموع الأصول عالية الجودة

ودائع التجزئة بما فيها ودائع مؤسسات صغيرة الحجم:

أ- الودائع الأقل استقراراً

الودائع وأشكال التمويل غير المضمونة للأشخاص الاعتبارين من غير

عملاء التجزئة ومؤسسات صغيرة الحجم:

أ- الودائع التشغيلية

ب- الودائع غير التشغيلية

الودائع والتمويل المضمون

خطوط الائتمان والسيولة الملزمة غير القابلة للإلغاء وعلى الخطوط القابلة

للإلغاء خلال فترة 30 يوم

إجمالي التدفقات النقدية الخارجة

الإقراض المضمون

إجمالي التدفقات النقدية الداخلة

صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات

مجموع الاصول عالية الجودة بعد التعديلات

صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات

نسبة تغطية السيولة (%)

160%

نسبة صافي التمويل المستقر

تم اصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/5) بشأن تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر، يبين الجدول أدناه احتساب نسبة صافي التمويل المستقر للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

البند	2018
رأس المال الرقابي	دولار أمريكي
ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (لأقل استقراراً)	103.821.546
التمويل (الودائع) المضمون وغير المضمون	729.177.931
إجمالي التمويل المستقر المتاح	70.930.472
	903.929.499
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الأول غير المرهونة	252.496
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/الفئة (أ) غير المرهونة	7.822.523
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/الفئة (ب) غير المرهونة	13.163.531
القروض	529.534.933
أدوات الدين المصدرة أو المضمونة من المؤسسات المالية والبنوك	5.464.771
الاستثمارات غير المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه	2.106.937
القروض غير المنتظمة	642.070
جميع الأصول الأخرى	56.790.225
تسهيلات الائتمان والسيولة غير القابلة للإلغاء والقابلة للإلغاء المشروطة	3.724.668
التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى	1.348.440
إجمالي التمويل المستقر المطلوب	620.850.594
نسبة صافي التمويل المستقر	146%

4.5. قياس القيمة العادلة

يمثل الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك. فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات كما في 31 كانون الأول 2018:

قياس القيمة العادلة باستخدام			
مطلوبات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)	مطلوبات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	أسعار التداول في اسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
			تاريخ التقييم
-	-	3.046.544	31 كانون الأول 2018
3.225.001	-	-	31 كانون الأول 2018
-	-	32.989.262	31 كانون الأول 2018
17.800.433	-	-	31 كانون الأول 2018
فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول 2017:			
-	-	3.046.544	31 كانون الأول 2017
3.225.001	-	3.225.001	31 كانون الأول 2017
-	-	32.989.262	31 كانون الأول 2017
17.800.433	-	17.800.433	31 كانون الأول 2017
موجودات مالية بالقيمة العادلة:			
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (إيضاح 7):			
مدرجة			
غير مدرجة			
موجودات مالية بالكافة المغطاة مفتح عنها (إيضاح 8)			
إستثمارات عقارية (إيضاح 9)			

قياس القيمة العادلة باستخدام			
مطلوبات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)	مطلوبات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	أسعار التداول في اسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
			تاريخ التقييم
-	-	3.229.901	31 كانون الأول 2017
4.657.024	-	4.657.024	31 كانون الأول 2017
-	-	26.265.105	31 كانون الأول 2017
16.693.998	-	16.693.998	31 كانون الأول 2017
فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات والمطلوبات كما لم يتم إجراء أية تحويلات من وإلى المستوى الثالث.			
حساسية المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث):			
موجودات مالية بالقيمة العادلة:			
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (إيضاح 7):			
مدرجة			
غير مدرجة			
موجودات مالية بالكافة المغطاة مفتح عنها (إيضاح 8)			
إستثمارات عقارية (إيضاح 9)			

يتم تكاليف محتملين خارجيين معتمدين لتقييم الموجودات الجوهرية مثل الإستثمارات العقارية و الإستثمار في موجودات مالية غير مدرجة بالسوق المالي، بعد النقاش مع هؤلاء المخدمين الخارجيين، يقوم البنك باختيار الأساليب والمخلات والتي تستخدم للتقييم في كل حالة.

46. القيمة العادلة للأدوات المالية

يمثل الجدول التالي مقارنة للقيم الدفترية والقيم العادلة للأدوات المالية كما في 31 كانون الأول 2018 و2017:

	القيمة الدفترية		القيمة العادلة	
	2018	2017	2018	2017
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	222.386.292	242.291.192	222.386.292	242.291.192
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	48.282.220	101.792.071	48.282.220	101.792.071
إستثمارات لدى بنوك اسلامية	10.053.793	9.022.642	10.053.793	9.022.642
تمويلات ائتمانية مباشرة	681.564.002	560.923.314	681.564.002	560.923.314
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:				
أسهم مدرجة	3.046.544	3.229.901	3.046.544	3.229.901
أسهم غير مدرجة	3.225.001	4.657.024	3.225.001	4.657.024
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	32.989.262	26.250.000	32.989.262	26.265.105
موجودات مالية أخرى	14.450.350	50.664.139	14.450.350	50.664.139
مجموع الموجودات	1.015.997.464	998.830.283	1.016.657.249	998.845.388
مطلوبات مالية				
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	48.424.600	37.335.000	48.424.600	37.335.000
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	37.829.302	65.158.939	37.829.302	65.158.939
حسابات العملاء الجارية	219.916.030	248.047.517	219.916.030	248.047.517
تأمينات نقدية	48.841.103	57.364.074	48.841.103	57.364.074
مطلوبات مالية أخرى	11.584.635	34.013.635	11.584.635	34.013.635
مجموع المطلوبات	366.595.670	441.919.165	366.595.670	441.919.165
حسابات الإستثمار المطلقة	579.152.233	485.495.010	579.152.233	485.495.010

تم إظهار القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للقيم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك،

باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.

إن القيم العادلة للنقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية والإستثمارات لدى البنوك الإسلامية والموجودات المالية بالكلفة المطفأة والموجودات المالية الأخرى وودائع سلطة النقد الفلسطينية وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وحسابات العملاء الجارية والتأمينات النقدية والمطلوبات المالية الأخرى هي مقارنة بشكل كبير لقيمتها الدفترية.

تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية التي لها أسعار سوقية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية.

تم إظهار الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية التي لا يوجد لها أسعار سوقية بالكلفة بعد تنزيل خسائر التدني لعدم القدرة على تحديد قيمتها العادلة بشكل موثوق. في رأي الإدارة فإن القيمة العادلة للأوراق المالية غير المدرجة لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الظاهرة في القوائم المالية.

تم تحديد القيمة العادلة للتمويلات الائتمانية من خلال دراسة المتغيرات المختلفة مثل أسعار العوائد وعوامل المخاطر وقدرة المدين. لا تختلف القيمة الدفترية للتمويلات الائتمانية عن قيمتها العادلة كما في 31 كانون الأول 2018.

تم تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة بناءً على التدفقات النقدية المتوقعة بإستخدام نفس أسعار العائد لبنوك تحمل نفس الشروط وصفات المخاطر.

47. التحليل القطاعي

أ. معلومات عن قطاعات أعمال

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة البنك إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

حسابات الأفراد: يشمل متابعة حسابات العملاء الأفراد الجارية ومنحهم التمويلات الائتمانية وخدمات أخرى.

حسابات الشركات والمؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتمويلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.

الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والإستثمارات.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال موزعة حسب الأنشطة:

الأفراد	الشركات والمؤسسات	الخزينة	أخرى	2018
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
18.382.616	15.318.575	4.431.964	5.834.634	43.967.789
362.780	544.171	-	-	906.951
44.874.740				(35.116.271)
9.758.469				(2.655.149)
7.103.320				
227.207.627	458.261.832	318.949.906	57.883.462	1.062.302.827
700.811.751	147.097.715	85.978.157	19.020.377	952.908.000
				5.433.022
				2.896.152

الأفراد	الشركات والمؤسسات	الخزينة	أخرى	2017
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
17.630.849	13.662.052	5.901.831	755.626	37.950.358
(79.308)	(64.888)	-	-	(144.196)
37.806.162				(28.806.332)
8.999.830				(2.596.906)
6.402.924				
274.120.955	86.802.359	404.974.348	75.206.034	1.041.103.696
563.557.056	227.349.545	120.527.457	22.673.723	934.107.781
				7.656.022
				2.194.315

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك. يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في فلسطين والتي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية والتي تمثل الأعمال الدولية.

فيما يلي توزيع الإيرادات والموجودات والمصاريف الرأسمالية للبنك حسب القطاع الجغرافي:

	محلي		دولي		المجموع	
	2018	2017	2018	2017	2018	2017
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الإيرادات	42.011.075	36.027.367	1.956.714	1.922.991	43.967.789	37.950.358
مجموع الموجودات	982.444.444	910.954.242	79.858.383	130.149.454	1.062.302.827	1.041.103.696
مصاريف رأسمالية	5.433.022	7.656.022	-	-	5.433.022	7.656.022

48. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأسمال البنك هو الحفاظ على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط البنك ويُعظم حقوق الملكية.

يقوم البنك بإدارة هيكله رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات الظروف الإقتصادية وطبيعة العمل. لم يقم البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات المتعلقة بهيكله رأس المال خلال السنة الحالية، باستثناء قيام البنك بزيادة رأس المال المدفوع بمبلغ 25.000.000 دولار أمريكي خلال عام 2017.

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية المستندة لمقررات بازل، وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال مقارنة بالنسبة للسنة السابقة:

2017			2018			رأس المال التنظيمي
نسبته	نسبته إلى	المبلغ	نسبته	نسبته إلى	المبلغ	
إلى الموجودات	إلى الموجودات	دولار أمريكي	إلى الموجودات	إلى الموجودات	دولار أمريكي	
المرجحة بالمخاطر	المرجحة بالمخاطر	%	المرجحة بالمخاطر	المرجحة بالمخاطر	%	
%	%	%	%	%	%	
15.94	9.64	100.372.294	15.42	9.77	103.821.546	رأس المال التنظيمي
14.50	8.49	88.390.090	13.74	8.71	92.546.230	رأس المال الأساسي

49. القضايا المقامة على البنك

بلغ عدد القضايا المقامة على البنك (18) و(16) قضايا كما في 31 كانون الأول 2018 و2017، على التوالي وذلك ضمن النشاط الطبيعي للبنك. بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك 793.915 دولار أمريكي و784.556 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 و2017، على التوالي. وفي تقدير إدارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية إلتزامات باستثناء ما تم تخصيصه لمواجهة تلك القضايا.

50. تركيز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس البنك أنشطته في فلسطين. إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة البنك لأنشطته وقد يؤثر سلباً على أدائه.

51. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرصدة القوائم المالية كما في 31 كانون الأول 2017 لتتناسب مع عرض أرصدة القوائم المالية كما في 31 كانون الأول 2018.